



مخطوطة

معين المفتي على جواب المستفتي

المؤلف

محمد بن عبد الله بن أحمد الخطيب التمرتاشي

كتاب	كتاب
المضاربة	الوديعية
كتاب	كتاب
المارنية	المهية
كتاب	كتاب
الاحارة	المكانية
كتاب	كتاب
الولا	الاكراه
كتاب	كتاب
السنن	الاذن
كتاب	كتاب
القصب	الشفوية
كتاب	كتاب
القسمه	والدباج والاقصية
كتاب	كتاب
المحظروا لباحة	الرهف
ك	ك
٢٩	٢٩

كتاب الجنائيات

كتاب	كتاب
الجنائيات	الوصايا
كتاب	كتاب
الفرار	الفرار
ك	ك
٣١	٣١

افتح الاول العالم الكلام فهرسة معين المفتاح

فصل في بيان اسباب الشرايع

فصل في وصفه البيان

فصل ليس الخلق والتكليف واجبا عليه سبحانه في الحسن والقبح

فصل روية الله تعالى بالأبصار المؤمنين

فصل اثبات نبوة نبينا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم

فصل الاستطاعة مقارنة للفعل

فصل الايمان بالله تعالى فرض اتفاقا

الفصل الثاني في عام اصول الفقه

فصل في وصف الحسن لما موريه

فصل في بيان اسباب الشرايع

فصل في وصفه البيان

فصل ليس الخلق والتكليف واجبا عليه سبحانه في الحسن والقبح

فصل روية الله تعالى بالأبصار المؤمنين

فصل اثبات نبوة نبينا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم

فصل الاستطاعة مقارنة للفعل

فصل الايمان بالله تعالى فرض اتفاقا

الفصل الثاني في عام اصول الفقه

فصل في بيان اسباب الشرايع

فصل في وصفه البيان

فصل ليس الخلق والتكليف واجبا عليه سبحانه في الحسن والقبح

فصل روية الله تعالى بالأبصار المؤمنين

فصل اثبات نبوة نبينا محمد صلى الله تعالى عليه وسلم

فصل الاستطاعة مقارنة للفعل

فصل الايمان بالله تعالى فرض اتفاقا

الفصل الثاني في عام اصول الفقه

فصل في وصف الحسن لما موريه

فصل في بيان اسباب الشرايع

فصل في وصفه البيان

السنوع الثاني
اسلام المكره والسكران مقتضى
باب حروف المعاني

قف علي ضمان حروف
ان قال يكفي ولم يكفي الحجر

اسماء حروف الاستثني
الظروف وصروف الشرط

قف كيف كتاب
تكون شرطية مجارا الطهارة

كتاب الدعوة المستجابة
الصلاة يوم الجمعة

قراءة الفاتحة حكم
افضل من الدعاء الماثور تارك الصلاة

من دخل المسجد كتاب
والفاري يقول القوان يحسب عليه الانصاف
ولا ياتر بختية المسجد

قف علي جواز القوامان
عن الزكاة اذا قوي في الاعطاء
جواز الزكاة للصبي والمجنون

كتاب الصوم
كتاب الحج

كتاب النكاح

كتاب النكاح ح ك

كتاب الفتن

كتاب الحدود

كتاب اللقيط واللقطة

كتاب الشركة

كتاب البيع

كتاب الحوالة

كتاب الشهادة

كتاب الاقرار

كتاب الطلاق
المسائل التي يحل فيها الطلاق

كتاب الايمان

كتاب الجهاد

كتاب الابق والمفقود

كتاب الوقف

كتاب الكفالة

كتاب الغاضي

كتاب الاخوة

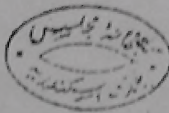
كتاب الصلح

٤

كتاب معين المفتي علي جواب
المستفتي تاليف مولانا شيخ الاسلام
بركة الانام محمد بن عبد الله
التموتاشي لغزي تقع
الله تعالى به
المسلمين
امين
امين
م

٤٦٥٢	مزة وصول الكتاب
١١٤٧ هـ	متيالة
	اختزانة
	الرف

مولفات المصنوع الله تعالى تتويز الايعار
وسرعه منق الفقار وسرع زاد الفقير باعانة
الحقير وسرع محتصر الممار المسعود يعيق الفقار
والفتاوي القوتاسية ومواهب المكات سراع
تحفة الاقران (تنه)



بسم الله الرحمن الرحيم عونا يا معين
 وصلي الله علي سيدنا ومولانا محمد وعلي اليه
 وصحبه وسلم هذا الواجب الوجودي وشكر
 لفايض الجوده وصلاة وسلاما علي سيدنا محمد
 صاحب اللواء المعقوده والجوض الموروده
 ومؤصل اصول الشريعة فهو خير مطلوب
 ومقصوده وعلي اليه واصحابه الكرام الذين
 اتار بفضلهم متار الاسلام وانفع بتوحيدهم
 ما اشكل كثير من الانام وانكشف بكشفهم
 ما خفي من اسرار الاحكام وبان يبين لهم ما
 اجمل علي الافهام وعلي تابعيهم باحسنات
 المستنبطين لفروع الشريعة من الكتاب
 والسنة والاجماع والقياس والاستحسان
 مادام نوع الانسان وتعاقد الحديدا
 وبعد فيقول العبد المفتقر لمولاه مولانا شيخ
 الاسلام محمد بن عبد الله لما رايت لهم راغبة
 عن مطالعة الكتب المبسوطة والنقوش
 مايلة الي حفظ المختصرات المحررة المضبوطة
 اردت ان اكتب في هذا الدفتر ما وقفت
 عليه من المسائل المحررة والقواعد الاصولية
 المشتهرة ليكون عونا لمن ابتلي بمنصب
 الفتوي واذا في سيره سلوك سبيل التقوي
 وجفيلته مشتملا علي شورة من علم الكلام
 ونثية من اصول الاحكام وطائفة من مسائل
 معرفة الحلال والحرام وميتة معين

٩٨
 ٩٩

مفتي

مفتي غار جوب المستفتي وهذا انا اشرع
 في الفت الاول مستعينا بالله ومتوكلا عليه
 ومفوضا عامة اموري اليه في قول الفت
 الاول عام عام هو معرفة النفس ما لها
 وما عليها من العقائد المنسوبة اليه الاسلام
 عن الادلة علما اي من جهة كون تلك المعرفة
 علما في اكثر العقائد وظنا في البعض منها والكلام
 علي قيوده يطلب من شرح المسامرة للكمال وفيه
 ان الاتي ما في المقاصد من تعريف علم الكلام
 بانه العلم بالمقاصد الدينية عن الادلة اليقينية
 وموضوعه المعلومات التي يحل عليها ما
 تصير معه عقيدة دينية او غيرها لذلك فانه
 بحث فيه عما يجب للباري تعالى كالقديم والوحد
 والعلم والقدرة والارادة ونحوها وما يمتنع
 عليه كالحدوث ونحوه وعن احوال الجسم
 والعرض من الحدوث والافتقار والتركيب من
 الاجزاء وقبول الفناء ونحوها وكل ذلك
 يجب عن احوال المعلوم فاذا قيل الباري تعا
 قديم او الباري تعالى واحدا وعليم او نحوها او
 الجسم الحادوث ونحوه فقد جمل علي المعلوم
 ما صار معه عقيدة دينية واذا قيل الجسم
 مركب من الجواهر القدرية مثلا فقد جمل علي
 المعلوم ما صار معه مبدأ لعقيدة دينية فان
 تركيب الجسم دليل علي افتقاره الي الموجد له
 كذا في المسامرة قال اهل الحق حقايق الاشياء

بالفتايد

ثابتة لان في نقيضها شوتها والعلم لا يستحق
 واسبابه الخلق ثلاثة الحواس الخمس اعني
 السمع والبصر والشم والذوق واللمس والخبر
 الصادق اعني الخبر المتواتر وهو خير جماعة يفيد
 العلم بنفسه ومصادقه وقوع العلم من غير
 شبهة وهو بالضرورة موجب للعلم الضروري
 كالعلم بالملوك الخالية في الارض الماضية والبلدان
 النائية وخبر الرسول والعقل وانكرت توطئة
 حقائق الاشياء السمنية والبراهمة العلم بالخبر
 لان المتواتر اجتمع من الاختيار التي لا توجب
 العلم مستحان ان يحدث عند الاجتماع
 ما لم يكن عند عدمه كقوة الحبل المؤلف من
 الشفران وتواتر النصاري والاحبار مرجعه
 الاحاد والملاحدة والروافض العقل لتناقض
 قضاياه وقد لا يتناقض واختلاق العقلا
 لقصور عقلم او لتقصيرهم في شرايط النظر
 مع انه يتناقض حيث انبطل العقل به والعقول
 متفاوتة باصل الفطرة بالحديث خلاف المعتبر
 لكونه مناط التكليف والاهام وهو لا يقع في
 الروع عن علم يدعو الي العمل من غير استدلال
 بامر ولا نظر في حجة ليس سببا للمعرفة لانه
 يعارض بمثلته بان يقال الرهت بان القول
 بالاهام باطل فاهامه حجة ام لا فان قال حجة
 بطل قوله وان قال لا فقد اقربط لان الاهام
 في الجملة واذا كان الاهام بعضه صحيحا وبعضه
 باطلا

الاحاد

السوفسطائية

باطلا لم يمكن الحكم بصحته كلياً ما لم يقم دليل
 على صحته وكذا التقليد والله اعلم **فصل**
 العالم محدث خلافاً للدهرية كما في المدة والفلا سفة
 كما في شرح العقائد لانه اسم لكل موجود سوى
 الله تعالى وهو ما ان يكون قائماً بنفسه وهو
 العين او غيره وهو الغرض والقيام بنفسه اما
 ان يكون مركباً وهو الجسم او غير مركب وهو
 الجوهر والاعراض حادثة عرف حدوث بعضها
 حساً وحدثاً ضد ادعائها التي عدت عند
 حدوثها بالدليل لا فلما قبلت القدم دل على
 انها كانت حادثة اذ لو كانت قدمة لاستحال
 عدمها لان القدم ينافي القدم والاعيان لا تتخلوا
 عن الاعراض لانها لا تتخلوا عن الحركة والسكون
 لانها في الزمان الثاني ان كانت في الجيز الاول
 فهو السكون لانه عبارة عن الكون في مكان واحد
 او في جيز اخر وهو الحركة لانها عبارة عن الكونين
 في مكانين واما لا يتخلوا من الحادث فهو حادث
 فان قيل يجوز ان لا يكون مسبوقاً بكون اخر
 اصلاً كماله ان الحادث فلا يكون متحركاً كما لا يكون
 ساكناً قلنا هذا المنع لا يضرنا لما فيه من تسليم
 المدعي وتمام الجواب يطلب من شرح العقائد
 والله اعلم **فصل** صانع العالم واحد خلافاً
 للثنوية والنصاري والطائفة والافلاكية
 قال يمكن ان يصدق مفهوم واجب الوجود لا
 على ذات واحدة ومشهور في ذلك بين المتكلمين

فصل

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

برهان التمانع المشار اليه بقوله تعالى لو كان فيهما
 الهة الا الله لفسدتا وتقريره انه لو أمكن الهان
 لا مكن بينهما مانع بان يريد احدهما حركة زيدا والآخر
 سكونه وذادليل حدوثهما او حدوث احدهما
 فان امر احدهما لو اراد ان يخلق في شخص حياة والآخر
 موتا فاما ان حصل مرادهما وهو محال وتعطلت
 ارادتهما وهو تعجزهما او نفذت ارادة احدهما
 دون الاخر وفيه تعجز من لم تنفذ ارادته والعجز
 منقطع عن درجة الألوهية اذ العجز من امارات
 الحدود واذ لم يتصور اثبات الهين كان واحدا
 بالضرورة وهو قديم اذ لو لم يكن قديما لكان
 حادثا لعدم الواسطة بينهما اذ القديم ما لا ابتداء
 لوجوده والحادث ما لوجوده ابتداء ولا واسطة
 بين السلب واليجاب ولو كان حادثا لا يتقرر
 أي محدث وكذا الثاني والثاني فيسوء الي
 التسلسل وهو باطل وفي شرح العقائد
 ان قوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا
 حجة اقتناعية والملازمة عادية كما هو الابق
 بالخطايات اقول ومعني كونه اقتناعية الفاتقيد
 اقناعا المسترشد وان لم نقدر الحما للمجاهد
 كما في حاشية الخياي وفي كلام المسايرة ما يفيد
 منع كون الملازمة العادية غير معتبرة في
 البرهان ودعوي اعتبارها ووجه ان المقصود
 من البرهان حصول العلم بالمدلول والملازمة
 العادية تتصله وتماه في شرح المسايرة في
 الحاشية

٢٦

الحاشية الخالية بعد تقريره لبرهان التمانع
 قال وهما هذان برهان آخر يسمى برهان التوارد
 ومنما تحمل الآية عليه فالأبسط ان تشير اليه
 باشارة خفية وهو انه لو وجد الهان يلزم ان
 لا يوجد شيء من الممكنات وبطلان الثاني ظاهر
 اما الملازمة فالانه لو وجد ممكن فاما يستند
 اليهما معا فلا يكون واحد منهما الهافي لزم
 مقدور بين قارين اوالي احدهما فقد يلزم
 الترجيح في مرجح ازصلاحية المبدئية مشتركة
 بينهما كما ان الحاجة مشتركة بين الممكنات
 فاحتياج بعضهما وجودها الي احدهما دون
 الاخر ترجيح بالمرجح فان قلت هو محتاج الي
 مطلق المبدأ فثابت احدهما بمجرد اختياره
 دون الاخر فثبت حاجة خصوصية المعلوم
 الي خصوصية العلة ضرورية وهذا متمسك
 به في شمول قدرته تعالى وفي كون افعال العباد
 مخلوقة له تعالى فلا تغفل فالامر ما لم يلتفت
 اليه الشارح فتأمل فصل صانع العالم
 ليس بعرض لانه يستحيل بقاءه لانه ان
 كان باقيا فاما ان يكون انبعاثا مابيه وهو محال
 لانه العرض لا يقوم بالعرض والبقاء عرض لانه
 عبارة عن معني رايد على الذات والبقاء كذلك
 بذليل صحة قول القائل وجد ولم يبق ولم يصح
 وجد ولم يوجد بخلاف اتصاف السواد باللونية
 لانه ليست بزيادة على ذاته وبغيره فيكون

٢٧

فصل

شبهة

الألوكة

www.alukah.net

الباقي ذلك الغير لا العرض وما يستحيل بقاءه لا
 يكون قد يمالان القديم واجب الوجود لذاته فيكون
 مستحيل العدم كذا في العمدية وفي شرح العقائد
 لمولانا سعد الدين بعد تقريره لبعض ما
 قدمناه عن العمدية قال وهذا على ان بقا
 الشيء بمعنى زايده على وجوده وان انقيامه معنا
 التبعية في التحيز والحق ان البقا استمرار الوجود
 وعدم زواله وحقيقته الوجود من حيث النسبة
 الى الزمان الثاني ومعني قولنا وجد فلم يبق
 انه خلق فلم يستمر وجوده ولم يكن ثابتا
 في الزمان الثاني وان القيام هو الاختصاص
 بالاعتناء بما في اوصاف الباري وان انتفاء الاجسام
 في كل ان ومشااهدة بقاءها بتجرد الامثال
 ليس بابعد من ذلك في الاعراض والله اعلم
 وليس بجوهر لانه اسم للجزء الذي لا يتجزى
 وهو متجزى وجزاء من الجسم والله تعالى متعال
 عن ذلك وليس بجسم لانه مركب ومتجزى
 وذلك امارت الحدود ولما ثبت انتفاء
 الجسمية ثبت لوازمها فليس سبحانه بذي
 لون ولا رائحة ولا صورة ولا شكل ولا متناه
 ولا حال في شيء ولا محل له ولا متحدث بشئ ولا
 تعرض له لذة عقلية ولا حسية ولا ألم
 لذلك ولا فرع ولا غم ولا غصب ولا شيء مما
 يعرض للاجسام لانه لا يعقل من هذه
 الامور لا ما يخص الاجسام وقد ثبت انتفاء

الجسمية

الجسمية وانتفاء الملزوم يستلزم انتفاء
 لازمة المساوي ولان هذه الامور تابعة للمزاج
 المستلزم للتركيب المنافي للوجوب الذاتي
 ولان البعض منها تغيرات وتقلبات وهي
 على الباري تعالى محال فما ورد في الكتاب
 والسنة من ذكر الرضي والغضب والفرح
 ونحوها يجب التنزيه عن ظاهره على وفق
 ما هو مقرر في كلامهم وليس بمحدود ولا معدود
 ولا متبعض ولا متجز ولا مركب منها ولا يوصف
 بالماهية اي المماثلة للاشياء معني
 قولنا ما هو من اي جنس هو ولا بالكيفية
 في اللون والطعم والرائحة والحرارة والرطوبة
 واليبوسة وغير ذلك مما هو من صفات
 الاجسام كما قدمناه ولا يتمكن في مكان
 ولا يجري عليه زمان لان الزمان عندنا
 عبارة عن متجز يقدر به متجز اخر وعند
 الفلاسفة عن مقدار الحركة والله تعالى
 متزه عن ذلك فمن صانع العالم حي
 عالم قادر سميع بصير يريد الى غير ذلك
 من صفات الكمال وقالت الفلاسفة ما يجوز
 اطلاقه على الخلق لا يطلق على الحق حقيقة
 لا انتفاء المماثلة بينه وبين الخلق ومتى
 ثبت بالاشتراك في سجد التسمية وهو
 باطل لانها لو ثبتت لما ثبتت المتضادات
 وله حياة وعلم وقدرة وسمع وبصر وارادة

السبحة

الألوكة

www.alukah.net

خلافا للمعتزلة لان المماثلة تثبت بالاشتراك
 في اخص الاوصاف فالعلم بما مثل العلم كونه
 عاما لا كونه عرضا وحادثا فهو وصف بالعلم
 لتثبت التماثل وهو فاسد فالقدرة على حمل
 من يتشارك القدرة التي يحملها غيره مائة من
 في اخص اوصافها ولا تماثلها وعندنا هي تثبت
 بالاشتراك في جميع الاوصاف حتى لو اختلفا
 في وصف لا تثبت المماثلة لان المثلين ما سدا
 احدهما مسد الاخر ثم علمنا محدث جابر
 الوجود وعلم الله تعالى ازي واجب الوجود
 فلا يمتا ثالا كيف وقد قال الله تعالى انزل
 بعلمه ولان الافعال المحكمة كما دلت على
 الصانع دلت على هذه الصفات لان من توقع
 نسج ديباج منقش او بناء قصر عال من ليس
 له حياة وعلم وقدرة تتسارع العقلاء المت
 تسفيهم ويجوز ان يكون لله تعالى صفات
 واسما لا تعرفها خلافا للمعتزلة ويقال
 صفاته حمل ذاته او ذاته حمل صفاته او
 صفاته معه او فيه او مجاورة له ويقال
 صفاته قائمة بذاته و صفاته لا هو ولا غيره
 وكذلك كل صفة مع صفة اخرى لا يولي ولا غيرها
 كما في عمدة النسفي فصل صانع العالم
 متخام بكلام قديم ازي باق ابدي قائم بذاته
 لا يفارقها ليس من جنس الحروف والافاضات
 غير متغير من في السكون والافه وهو به امر

وناه

فصل

وناه وهذه العبارات مخلوقة لافا اصوات وهي
 اعراض وسميت كلام الله تعالى لدلالته عليه
 وتاديه فها فان غير عنها بالعربية فهو قرآن
 وان غير عنها بالعبرانية فهو تورا فاختلفت
 العبارات لا الكلام كما يسمى الله بعبارات
 مختلفة مع ان ذاته واحد ومما يدل على المدي
 كونه تعالى متكلم اجماع الرسل عليهم الصلاة
 والسلام فانه قد تواتر عنهم انهم كانوا ينسبون
 له الكلام فيقولون انه تعالى امر بكذا وكذا
 كذا او اخبر بكذا وكل ذلك من اقسام الكلام
 فثبت المدي فان قيل صدق الرسول
 موقوف على تصديق الله اياهم اذ لا طريق الي
 معرفته سواه وتصديقه اياهم تعالى اخبار
 عن كونهم صادقين والاخبار كلام خاص له
 تعالى فقد توقف صدقهم في اثبات كلامه على
 كلامه تعالى وذلك دور قلنا لا دور لان تصد يقه
 تعالى اياهم باظهار المعجزات على وفق دعواهم
 فانه يدل على صدقهم ثبت الكلام بان كانت
 المعجزة من جنسه كالقرآن الذي يعلم اولائه
 معجز خارج عن طوق البشر ثم يعلم به صدق
 الدعوي ام لم يثبت كما اذا كانت المعجزة شيا
 اخر فصلا التكوين غير المكون وهو صفة
 ازلية قائمة بذاته كجميع صفاته وهو تكوين
 للعالم ولعل وقت خروجه منه لوقت وجوده كما
 ان ارادته الزلية يتعلق بها المراتب لوقت

وجوده وكذا قدرته الازلية مع مقدوراتها
 وهذه المسئلة تختلف فيها مشايخ الحنفية
 والاشاعرة فادعي متأخرو الحنفية من عهد
 الشيخ ابي منصور انها اي الصفات الراجعة
 الى صفة التكوين صفات قرينة زائدة على
 الصفات المتقدمة وتيسر في كلام ابي حنيفة
 واصحابه المتقدمين تضمن ذلك سوي
 ما اخذوه من قوله كان الله تعالى خالق قبل
 ان يخلق ورازق قبل ان يرزق فان هذا صريح
 في قدم الخلق وقدم الرزق وذكر والله امجها
 من الاستدلال منها وهو عندنا في اثبات
 هذا المدعي ان الباري تعالى مكون الاشياء
 اي موجدها ومنشئها اجماعا وهو كونه مكونا
 الاشياء بدون صفة التكوين التي المكونات
 اثار تحصل عند تعلقها بها بحتمال ضرورة
 استحالة وجود الاثر بدون الصفة التي
 يحصل لها وجود الاثر كالعلم بلا علم فلا بد وان
 يكون صفة التكوين ازلية لا متناه قيام
 الحوادث بذاته تعالى ومنها وجوه اخرى
 في الاستدلال مقرر مع الاموية عنها في
 المطولات والله اعلم **سبيل** صانع العلم
 اوجده باختياره اذن الاختيار له فهو مضطر
 مجبور فيكون عاجزا والاختيار بدون الارادة
 وفي توجب تخصيص المقولات بوجه دون
 وجه ووقت دون وقت اذ لو لاها لما كان
 وقت

فصل

وقت اولي من وقت ولا كمية ولا كيفية اول
 من سواها اذ القدرة تثيرها في اليجاد وذا
 لا يختلف باختلاف الاوقات والدليل عليه قوله
 تعالى يفعل الله ما يشاء وغير ذلك من الايات
 الناطقة باثبات صفة الارادة والمشيئة لله تعالى
سبيل ليس الخلق والتكليف واجبا عليه
 سبحانه وانما هو تعالى يتفضل بالخلق وهو
 اليجاد مطلقا والاختراع وهو اليجاد لا علي
 مثال سابق ونعمة اليجاد شاملة لكل موجود
 وهو سبحانه متطول بتكليف العباد اي متفضل
 به عليهم حيث جعلهم اصلا لان يخاطبهم
 بالامر والنهي وقالت المعتزلة وجب عليه بذلك
 لما فيه من مصلحة العباد كذا في شرح المسامرة
 عن الامام حجة الاسلام القراني ثم قال اعلم انه
 قد اشهر عن المعتزلة انهم يوجبون امور خمسة
 اللطف والنواب على الطاعة والعقاب على
 المعصية ورعاية الاصالح للعباد والفوز على
 الالام وتام ذلك يطلب **سبيل** في الحسن
 والقيح العقليين لاتراع في استقلال العقل
 باوراك الحسن والقيح العقليين بمعنى صفة
 الكمال وصفة النقص كالعلم والجهل وكالعقل
 والظلم وورد الشرع ام لا وكذا لاتراع في استقلال
 العقل باوراك الحسن والقيح بمعنى سلامة
 الغرض وعدم ما يقتل زيد بالنسبة الي اعدائه
 قائم عندهم حسن والنسبة الي اوليائه قائم

سبيل

فصل

عندهم قبيح وملائمة الطبع كحسن الخلق وقبح
 المرء للعقل يستقل بأدراك الحسن والقبح فهذا
 المعنى ايضا وفاقا منا ومترهم وانما النزاع في
 استقلاله بدركه في حكم الله تعالى فقالت
 المعتزلة نعم كما علم تفصيله في الكتب
 المبسوطة وقالت الاشاعرة قاطبة ليس
 للعقل نفسه حسن ولا قبح وانما حسنة ورود
 الشرع باطلاقة وقبحه ورود الشرع بحظوه اي
 بالمنع لنا منه واذا ورد الشرع بذلك تحسناه
 او قبحناه بهذا المعنى وهو كونه مازونا لنا فيه
 ومحرم ما علينا فحاله بعد ورود الشرع بالنسبة
 الى الوصفين كحاله قبل وروده فلا يجب
 قبل البعثة شيء عند الاشاعرة لا ايمان
 ولا غيره ولا يحرم كفر ولا اوجب الايمان وسائر
 الواجبات وحرم الكفر وسائر المحرمات
 بالشرع وقالت الحنفية قاطبة يثبت
 الحسن والقبح للعقل على الوجه الذي قالت
 المعتزلة لكن احكام عند الحنفية بمقتضى
 الحسن والقبح هو الله تعالى وعند المعتزلة
 هو العقل وتمايمه في الكتب المبسوطة
 فصل روية الله تعالى بالابصار للمؤمنين
 في الآخرة بعد دخولهم الجنة جائزة عقلا واجبة
 سمعا فبني لا في مكان ولا في جهة ولا اتصال
 شعاع ولا يثبت مسافة بين الراي وبينه
 تعالى وغير ذلك من امارات احدث والآليل
 علي

فصل
 روية الله تعالى

فصل

علي ذلك من العقل والتقل مذكور في العمدة
 وشرح العقائد وغيرهما من الكتب الكلامية
 واما روية تعالى في المنام فذهبت طائفة
 من مثبتي الروية الى استحالتها وجورها بعض
 اصحابنا تنسكوا بما هي عن السلف كذا في العمدة
 وفي شرح العقائد واما الروية في المنام فقد
 حكيت عن كثير من السلف ولاخت في انها
 نوع مشاهدة تكون بالقلب دون العين انتهى
 واما الروية في الدنيا بالابصار في اليقظة فيها
 قولان للشيخ ابي الحسن الاشعري حكاهما
 القشيري احدهما الجواز وهذا يختلف
 الصحابة في روية النبي صلى الله عليه وسلم
 ليلة المنراج وهو دليل الجواز اذا المحال لا
 يختلف فيه والتاقي المنع قال القشيري
 وغيره وهو المذهب الصحيح لقوله تعالى
 لا تذكركم الابصار فان اجبروا رجلاه على
 الدنيا جمع بينه وبين الادلة الدالة على
 الروية في الآخرة واختلاف الصحابة في
 الله تعالى عنهم انما كان في روية النبي صلى
 الله عليه وسلم وليس الكلام فيها وقد نقل
 جماعة الاجماع على انها لا تحصل للاوليا
 في الدنيا قال الشيخان ابو عمرو بن الصلاح
 وابو شامة انه لا يصدق مدعي الروية في
 الدنيا يقظة فان شيئا منع منه كليم الله موسى
 واختلف في حصوله لنبينا محمد صلى الله

فصل
 روية تعالى في المنام

عليه وسام كيف يسمح به لمن لا يصل الى مقامها
 هذا مع قوله تعالى لا تدركه الابصار مع تحمل
 المذكور فان الجمهور حملوه على الدنيا كما سبق
 هذا في وقوعه واما جواز تقديم حكاية
 الخلاف فيه وعن الامام مالك انه قال انما لم
 يرضي النبي لانه باق ولا يزال بالباقي بالغافي
 فاذا كان في الآخرة ورزقوا ابصارا باقية روي
 الباقي بالباقي وهو كلام حسن ومما به يطلب
 من بديع المعاني في شرح عقيدة الشياطين
 والله اعلم لا تستعمل بحجة الانبياء
 بل في عندنا معشر اهل الحق امر ممكن واقع
 قطعا الا ان بعض حنيفة ما ورثه النور قالوا
 انه واجب الوقوع وقوله في عمدة النسخي
 في البعثة انه في خير لا مكان بل خير الوجوب
 تضمن به اي بالوجوب لكنه اراد به خلاف
 ظاهره ومما حمل على ارادة وجوب الوقوع
 لتعلق العلم القديم بوقوعه فان ذلك الانبياء
 يبا في امكانه نفسه اذ الحق ان ارسالهم لطيف
 من الله تعالى ورحمة على عباده ومجرب فضل
 وجوده بشرط النبوة المذكورة وكونها اهل
 زمانه خلقا عقلا حال الارسل واما عقدة
 لسان سيدنا موسى صلى الله عليه وسلم فقد ازيلت
 بدعوته عند ارسال بقوله تعالى واحلل
 عقدة من لساني فيقرءوا قولي كما دل عليه قوله
 تعالى قال قد اوتيت سؤلك يا موسى ومن لم
 يقل

فصل

يقول اخرج بقوله تعالى هو افصح مني لسانا
 وقوله لا يكاد يبين واجاب عن الاول بانه لم
 يسئل جل عقدة تمنع الافهام ولذلك نكرها
 وجعل يقرءوا جواب الامر ومن لساني يحتمل
 ان يكون صفة عقدة وان يكون صلة احلل
 انتهى واكثرهم قنينة وقوة راي والسلامة
 من دناة الابداء وغمر الامهات اي الطمعت
 بذكرهن بما لا يليق من امر الفروج والسلامة
 من القوة والسلامة من العيوب المتفرقة كالبرص
 والجذام ومن قلة المروءة كالامل على الطريق
 ومن دناة الصناعة كالحجامة وتشرطها ايضا
 العصمة من الكفر واما القصمة من غيره من
 المعاصي فمن موجبات النبوة بفتح الجيم اي
 الامور التي يقتضيها منصب النبوة متاخر
 عنها كما مر شان الموجب فلا يملك اشتراطه
 فيها وهذا ما عليه الجمهور واما على القول
 بعصمة من الصغائر والكبار قبل النبوة
 وبعدها فلا تمتنع الاشتراط وخالف بعض اهل
 الظاهر والحديث في اشتراط الذكورة حتي
 حكموا بنبوة مريم عليها السلام ومما به في
 شرح المسائرة قلت في تفسير القاضي ان
 الاجماع على انه تعالى ينبي امرأة بقوله وما
 ارسلنا من قبلك الا رجالا والله تعالى اعلم
 في اثبات نبوة نبينا محمد صلى الله
 عليه وسلم تشهد ان محمد ابن عبد الله بن عبد

المطلب بن هاشم بن عبد مناف رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الى الخلق اجمعين بالهدى ودين الحق خاتمة
 النبيين وناسخا لما قبله من الشرائع ورسالة
 لكل من يعقل من الانس والجن وقال بعض
 العلماء واي الملائكة كما نقله الامام ابو الحسن
السبكي ونقل شارح المسامير عن الرازي انه
 قال في تفسير قوله تعالى تبارك الذي تزل
 الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا يهدم
 دخول الملائكة في غيوم من بعث صلى الله
 عليه وسلم اليهم لانه ادعى النبوة واظهر المعجزة اما
 دعواه النبوة فقطعي لا يحتمل التشكيك واما
 اظهار المعجزة فلا تبيان بامور خارقة للعادة
 مقرونا بدعوى النبوة مفني جهلها بيا بالصدقة
 فيما يدعيه عن الله تعالى ولا نقى بالمعجزة الا ما
 الاثبات بامور خارقة للعادة يقصده بيات
 صدق من هي انه رسول الله ومن احسن ما
 قيل في المعجزة حصول العلم الضروري بصدق
 المدعي عند وقوع ما يدعيه موافقا لدعواه ووجه
 دلالتها الخفا لما كانت مما يعجز عنه الخلق لم يكن
 الا بفعل الله سبحانه وذلك كانشقاق القمر
 وتسليم الحجر وانجذاب الشجر ونبع الماء من بين
 اصابعه وحنين النخلة وشكايه الناقة وشربها
 الشاة المصلية وشرب الكثير من البشر القليل
 من الماء وصرها القرآن فهو من اعجب الايات
 وايت الدلالات كما علمت تفاصيله في الكتب
 الكلاسيكية

الكلاسيكية المبسوطة والاثبت نبوة رسولنا
 صلى الله عليه وسلم ثبت نبوة نبي الانبياء خبارة
 لانه صادق في كل ما يقول وثبت انه رسول الله
 الى كافة الناس لا الي العرب خاصة كما زعم
 بعض النصارى لانه قال تعالى وما ارسلناك
 الا كافة للناس وول الانبياء ادم واخرهم محمد
 صلى الله عليه وسلم وعليهم وهو افضلهم لقوله
 تعالى كنتم خيرة لامة اخرجت للناس فلما كانت
 امة خير الامة كان خير الانبياء ولا يعين عددا
 ليلا يدخل فيهم من ليس منهم ويخرج منهم من
 هو منهم وامر ارج في اليقظة بشخصه حق اما
 من مكة اي بيت المقدس فالنص والى السما
 والى حيث شاء الله تعالى فبالاخبار والوجاز
 استبعاد صعود البشر لجاز استبعاد نزول
 الملائكة وهو يورى الي انكار النبوة فبكرامة
 الاوليا جازة خلافا للمعتزلة والوي هو العارف
 بالله تعالى وصفاته حسب ما يمكن لمواظب
 على الطاعات واجتناب عن المعاصي المعوز
 عن الانهماك في الذات والشهوات وكرامته ظهور
 امر خارق للعادة من قبله غير مقارن لدعوى
 النبوة فما لا يمكن يكون مقرونا بالامان
 والعمل الصالح يكون استدراجا وما يكون
 مقرونا بدعوى النبوة يكون معجزة والوي
 يجوز ان يعلم انه ولي ويجوز ان لا يعلم بخلاف
 النبي ويجوز اخبار كرامة من لوي المسترشدين

فصل

الألوهية

ترغيبا له عليه وعونا على تحمل اعباء المجاهدة
 في القباير لا انجابا وفخره الناقص للعادة
 اربعة معجزة للنبي وكرامة للولي واستدراج
 للجهال فما تقدم ومعونة للعوام والسحر
 والعين حق عندنا خلافا لهم كما في العمدة
 واستحارظها راجع خارق للعادة من نفس شريفة
 خبيثة مباشرة افعال مخصوصة بخبر
 محرق في التعلم والتعليم وتهددين الاعتبارين
 يشارك المعجزة والكرامة وبالله لا يكون محسب
 اقتراح المقترحين وبالله يختص ببعض الازمنة
 او الامكنة او الشرائط واما الدليل على حقيقة
 الكرامة فهو ما تواتر عن كثير من الصحابة
 ومن بعدهم بحيث لا يمكن انكاره خصوصا
 المعراش شريك وان كانت التفاصيل احاد او
 تمامه في شرح العقائد ومن انكرها فلما الله لم يرها
 في نفسه وجنسه فهو كمنكر الروثة التي
 قال لا يرى لانه لا يرى وبني واحد افضل عند
 الله من جميع الاولياء وحي افضل وليا علي بن ابي
 يحيى عليه الكفر وقد نسب الي بعض الصوفية
 القول بان الولاية اعلى من النبوة لكن في شخص
 واحد قال شارح الخصوص واذا رايت النبي يتكلم
 بكلام خارج عن الشرع فمن حيث هو ولي وعارف
 وهذا مقامه من حيث هو عالم التوكل والكل منه
 من حيث هو رسول وشرع وتشرية واذا سمعت
 حاشا من اهل النبي يقول وينقل اليه منه انه

تفصيل العادة
 الخارق

فله فضل وابعاد في
 نبينا عليه السلام

يقول الولاية اعلى من النبوة فليس يريد ذلك
 القابل الا ما ذكرنا او تقول ان الولي فوق النبي
 والرسول فانه يعني بذلك في شخص واحد
 وهو ان الرسول عليه السلام ومن حيث هو
 وليا الله منه من حيث هو نبي ورسول
 لان الولي التابع له اعلى منه فان التابع لا
 يدرك المتبوع ابدا فيما هو قابع له فيه اذ لو
 ادركه لم يكن تابعا فافهم وتماه من ثمة
 والخضر واخوة يوسف اختلف في نبوتهم والصحح
 انهم انبياء كما في الحاوي القدسي فصل الاستطاعة
 مقارنة للفعل لانها لو تقدمت لاستحال وجودها
 عنده لانها عرض لا يبقى وقالت المعتزلة والكرامية
 سابقة لئلا يلزم تكليف العاجز فلنا صحة
 التكليف تعتمدا على سلامة الاسباب والالات
 اذ العادة جرت بانه لو فصل الفعل عند سلامة
 الاسباب والالات تحصلت له القدرة على
 ان القدرة تصح للضدين عند ابي حنيفة
 رضي الله تعالى عنه وكان المباشرة لصدا لما
 مور به شاعرا للقدرة الصالحة لتحصيل
 المأمور به لغيره فكان تكليف قادر فصل
 الله تعالى خالق الافعال من الايمان والكفر
 والطاعة والعصيان لا خالق لها سواه وهو
 مهيبة الصمائية والتابعين رضوان الله
 عليهم لا كما زعمت المعتزلة من ان العبد خالق
 لافعاله وقد كانت الاوائل منهم يباشرون

فصل

فصل

عن إطلاق لفظ الخالق ويكتفون بلفظ الموجد
والمتخرج وحيث راي الجبائي أن معنى الكل
واحد وهو المتخرج من العدم الى الوجود تجاسروا
على إطلاق لفظ الخالق والخيرية من أنه
لا اختيار ولا فعل للعبد أصلاً ولا قدرة لهم
على افعالهم بحركات المرتعش والعروق النابتة
أحتج أهل الحق بوجود الأول أن العبد
لو كان خالقاً لافعاله لكان عالماً بتفاصيلها
ضرورية أن ايجاد الشيء بالقدرة والاختيار لا يكون
إلا كذلك واللازم باطل والثاني النقول الواردة
في ذلك كقوله تعالى والله خلقكم وما تعملون
أي عملكم أعلي أن ما مصدرية كذا لا يحتاج الي
حذف الضمير المتصوّر او مفعولكم على أن
ما موصولة ومأمله في شرح العقائد والمقتول
ميت بإجله لأن القتل فعل يخلق الله تعالى
عقبيه في الحيوان الموت لا كما زعم بعض
المعتزلة من أن الله تعالى قد قطع عليه الاجل
والموت قائم بالميت مخلوق الله تعالى لا صنع
للعبد فيه ولا اكتساب ومبني هذا على أن
الموت وجودي بدليل قوله تعالى خلق الموت
والحياة والآخرون على أنه عدي ومعنى
خلق الموت قدره والله يريد جميع الكائنات
عينا او عرضا طاعة او معصية لأنه خالقها
بالاختيار فيكون مريد لها ضرورة الآات
الطاعة منشئته وأرادته ورضاه ومحفته
وامره

وامره وقضاه وقدره ومعصية بقضاه
وقدره منشئته دون امره ورضاه ومحفته
وعنده تستعري المحبة والرضي يمان كل موجود
كالأرادة والمعتزلة صومريد الخير والطاعة
دون المعصية واحتجوا في المباحث لقوله
تعالى وما الله يريد ظاهراً للعباد وتمسك
بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم
وجمع الأئمة بما تشاء الله كان وما لم يبتئاً لم
يكن وقوله من يرد الله ان يهديه يشرح
صدره للإسلام ولا يفتحه نفسي ان اردت
ان الصم لكم ان كان الله يريد ان يغويكم
ولو شاء الله ما ابشر كواولو شاء الله لجمعهم
على اهدي وغير ذلك وقاويل ما قلوا ان
الله لا يريد ان يظلم احداً لأن أهل اللغة
قالوا اذا قال الرجل لا اريد ظمماً لك معناه
لا اريد ان اظلمك بمحق العدة فيسب
تطبيق ما لا يطاق غير جائز خلافاً للإشعري
لقوله تعالى لا يكف الله نفساً الا وسمها
وأما قوله تعالى ربنا ولا تحمِلنا ما لا طاقة
لنا به فإنه استعانة عن تحمّل ما لا
يطاق لأن تكليفه وعندنا يجوز ان
يحمّله حملاً لا يطيقه فهو ولا يجوز ان
يكلفه حمل عظيم بحيث لو فعل يثاب
ولو امتنع يثوب وقوله تعالى انبيؤني بنبيي
هو لا مع عدم خاتمهم بذلك ليس بتكليف

بل هو خطأ تميز كما امر باجبا الصور يوم القيامة
 وشرح العقائد ولا يكلف العبد بما ليس في وسعه
 سواء كان متمتعاً بنفسه كجمع الضدين او مملكتا
 كخلق الجسم واما ما تمتع ببناء على ان الله تعالى
 علم خلافه واراخلافه كإيمان الكافر وطاعة العاصي
 فلا تراعى وقوع التكليف به لكونه مقدور المكلف
 بالتطهر الى نفسه وتماه يطلب من ثمة منه ثمة
 والحرام رزق لان الرزق اسم لما يسوقه الله تعالى
 الى الحيوان فيأكله وذلك قد يكون حالاً لا وقد يكون
 حراماً وعند المعتزلة الحرام ليس برزق لانهم يشروه
 تارة بمملوك يأكله المالك وتارة بما لا يمنع من الانتفاع
 به وذلك لانكون الاحلال لا كل يستوفي رزقه
 حالاً لا كان او حراماً ولا يتصور ان لا يأكل انسان
 رزقه او يأكل رزقه غيره لان ما قدره الله تعالى
 غذاء لشخص يجب ان يأكله ويمتنع ان يأكله غيره
 واما معنى الملك فلا تمتنع فصل الايمان بالله تعالى
 فرض اتفاقاً وهو عبارة عن التصديق قال الله تعالى
 وما انت بمؤمن لنا اي بمصدق لنا فمن صدق
 الرسول بما جاء به من عند الله فهو مؤمن فيما بينه
 وبين الله تعالى والاقرار بشرط لاجرا الاحكام
 والاعمال ليس من الايمان كما قال اهل الحديث
 لانها عطف على الايمان في غير موضع والمعطوف
 غير المعطوف عليه ولانه شرط لصحة الاعمال
 قال الله تعالى ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن
 والشرط يغير بشرط وقوله تعالى لما يدخل

رزق من الحلال وغيره

فصل

الايمان في قلوبكم وقوله تعالى كتب في قلوبهم الايمان
 يجعل قول الكرامية انه مجرد لاقرار كما في العمدة
 للامام النسفي في المسألة لا محققا كمال
 فقبل هو التصديق فقط وهو المختار عند جمهور
 الاشاعرة قال شارحوا به قال الماتريدي او مع
 الطائفة وهذا هو قول الخواجه ولخذ الكفر والادب
 لا تتفاء جزوا لما هية او باللسان فقط وهو قول
 الكرامية فان طابق تصديق القلب فهو مؤمن
 فاج والافرو مؤمن مخلص النار وبالقلب واللسان
 وهو منقول عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى
 ومشهور عن اصحابه وبعض المحققين من الاشاعرة
 قالوا لما كان الايمان هو التصديق والتصديق
 كما يكون بالقلب يكون باللسان فيكون كل
 منهما ركنا في الباب فلا يثبت الايمان الا بهما
 الا عند العجز وكذا الاحتياط واقع عليه والنصوص
 دالة عليه ثم بحث وقال الان قول صاحب
 العمدة منهم وذكر ما قدمناه من كلامه ثم قال
 هو بعينه القول المختار عند الاشاعرة والمراد
 بالاحكام احكام الدنيا من الصلوة خلفه ووقته
 في مقابر المسلمين وغير ذلك واتفق القائلون
 بعدم اعتبار الاقرار على انه يلزم المصدق بما
 ان يعتقد انه مني طوبى به اقر فان طوبى
 به ولم يقر فهو كفر وعناد وهذا ما قالوا ان ترك
 لعناد شرط وشره به وباجلله فقد ضم
 الي التصديق وبهما في تحقيق الايمان وثباته

المراد ان تعليق الحكم بالكافر يدل على نفيه عما
 عداه حتى يرد عليه لانه انما يقوم على من
 يقول بمفهوم المخالفة وقوله عليه الصلاة
 والسلام شفاعتي لاهل الكباير من امتي وهو
 مشهور بالاحاديث في باب الشفاعة متواترة
 المعنى وتامة في شرح العقائد العقول لا يجوز
 عن الكفر عقلا خلافا للاشعري ويحتل
 المؤمنين في النار والكافرين في الجنة يجوز
 عقلا عندهم لان السمع ورد بمخالفة وعندنا
 لا يجوز ولا يوصف الله تعالى بالقدرة على الظلم
 والسفه والكذب لان المحال لا يدخل تحت
 القدرة وعند المعتزلة يقدره يفعل وكل ما
 ورده الشرع ولا ياباه العقل يجب قبوله
 كسؤال منكر وتكر وهو لكل ميت صغير او
 كبير فنبهه عنه اذا غاب عن اذنين واذامات
 في الماء او اكله السباع فهو مستول والاصح ان
 الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا يسألون
 ويسأل اطفال المؤمنين وابو حنيفة رضي
 الله عنه توقف في اطفال المشركين في السؤال
 ودخول الجنة كذا في العدة قلت وفي
 المسابرة والاصح ان الانبياء لا يسألون ولا اطفال
 المؤمنين والله اعلم وورث حسنات بالميزان
 يوم القيامة حق وحوض النبي صلى الله
 عليه وسلم حق والقصص فيما بين
 الخصوم يوم القيامة حق فان لم يكن هم

ط
 ٢٨

قف
 توقف ابو حنيفة

حسنات

الحسنات تطرح السيئات عليهم حتى جازوا الجنة
 والنار مخلوقتان لا تقنيان ايدا ولا تموت الحور
 العين ايدا ولا يفتي عقاب الله ولا توابه سرمد
 والله تعالى يهدي من يشاء فضلا منه ويضل
 من يشاء عدلا منه واصلا للخذلان انه وتفسير
 الخذلان ان لا يوفق على ما يرضاه عنه وهو عدل
 منه وهو عقوبة الخذلان على الموصية
 واعادة الروح له العبد في قبره حق وضيق القبر
 وعذابه حق جازي كايين للكفار كلهم ولبعض
 المسلمين وايان القرآن في معنى الكلام كلها
 مستوية في الفضل الا ان لبعضها فضيلة
 الذكر وفضيلة المذكور مثل اية الكرسي لان
 المذكور فيها جلال الله وعظمته وصفته
 فاجتمعت فضيلتان فضيلة الذكر وفضيلة
 المذكور وفي قصة الكفار فضيلة الذكر فيجب
 وليس للمذكور فضل وهم الكفار وكذلك الاسماء
 والصفات كلها مستوية في العظم وفي
 الفضل لا تقاوت بينهما وحيث المخرج حق
 ومن رده فهو مبتدع فحال وخروج الاحمال
 ويا جوج وما جوج وطلوع الشمس من المغرب
 وتزول عيسى عليه السلام من السماء
 وسائر علامات يوم القيامة على ما وردت
 به الاخبار الصحيحة حق كايين وما اخبر الله
 تعالى به من الحور والقصور والانهار والاطعمة
 وعذاب اهل النار من الرقوم والحميم والسلاسل

الدين

والاسماء

والاعتلال حق خلافا للباطنية والفلاسفة
والعدول عن ظواهر النصوص الى معاني يدعيها
اهل الباطن من غير ضرورة الحاد ورد للنصوص
واستحلال المعصية والياس من الله تعالى
والامن منه وتصديق الكاهن بما يخبر به من الغيب
كفر وخواص بني ادم وهذا المرسلون افضل من
جملة الملائكة وعوام بني ادم من الاتقيا والاصفيا
افضل من عوام الملائكة وخواص الملائكة - افضل
من عوام بني ادم والميتا في الذي اخذ الله تعالى
من ادم وذريته حق وثمن باللوح والقلم وتجميع
ما قررهم وجف القلم بما هو كائن وما اخطا العبد
لم يكن ليصيبه وما اصابه لم يكن ليخطئه
ولا نرى الخروج عن الامة وان جاروا ويرى
المسيح علي الخفين في الحضر والسفر وتؤمن
بالكرامات الكائنين وملاك الموت وقبضة
ارواح العالمين ونرى الصلاة خلف كل بر وفاجر
ويعتد بالاحياء الاموات وصدقائهم عليهم
نفع وهو يجب الدعوات ويقضي الحاجات
فصل في امامة مباحثها ليست من
علم الكلام بل من منتهاته وبعضهم جعلها
منه كما علم الكلام عليه في الكتب المبسوطه
في علم الكلام وفي اي الامامة استحقاق تعرف
علم علي المسلمين هكذا عرفها صاحب المسيرة
وفي المواقف عرفها باخلافة الرسول في
امامة الدين وحفظه حوزة الملة بحيث يجب
اتباعه

فصل

اتباعه علي كافة الامة وفي المقاصد اخبار ايسة
عامه في الدين والنيا خلافة عن النبي صلي الله
عليه وسلم وهذا القيد خرجت النبوة وبقيد
العموم خرج مثل القضاء لامة في بعض النواحي
ونصب الامام واجب علي الامة عندنا مطلقا
سمعا لعقلا خلافا للمعتزلة حيث قال
بعضهم واجب عقلا وبعضهم كالعبي وبني
الحسن عقلا وسما وتبني ان يكون ظاهرا
لا خفيا ولا مستطرا خلافا للروافض وان يكون
حر اذ كرا بالغاعا قالا شيئا عاقر شيئا ولا يشترط
كونه اي الامام هاشميا اي من ولدها شتم بن
عبد مناف جد ابي النبي صلي الله عليه وسلم
لان محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم
ولا كونه معصوما خلافا للروافض ولا كونه
افضل اهل زمانه فانه يتحقق امامة المفضل
مع قيام الفاضل خلافا للروافض وزاد كثير
من العلماء الاجتهاد في الاصول اي اصول الدين
واصول الفقه وفي الفروع ليقمن بذلك من
اقامة الحج وحل الشبه في العقائد الدينية
ويستقل بالفتوى في النوازل واحكام الوقايح
نصا واستنباطا لان اهر مقاصد الامامة حفظ
العقائد وفضل الحكومات ورفع الخصومات
وقيل لا يشترط الاجتهاد ولا الشجاعة لندرة هذه
الامور في واحد والعدالة ليست بشرط عندنا
لصحة فيصح تقليد الفاسق الامامة مع الكراهة

خلاف الروافض في نصب الامام

الألوكة

فإذا قلنا الإمامة عدلائنا جارية الحكم وتسبق بذلك
 أو غيره لا ينبغي ولكن يستحق العمل إن لم
 يستلزم عزله فتنية وإذا وجدنا الشروط
 في جماعة فالأولي بالولاية أفضلهم فإن وط
 المقبول مع وجوده صحت إمامته ولا يولي
 الأمة أكثر من واحد ولو تعدد وجود العلم
 أو العدالة فمن تعدى للإمامة بأن تقلب
 عليها جاهل أو فاسق وكان في صرفه عنها
 إن أفتنة لا تطاق حكمنا بانقضاء إمامته
 كيلا يكون لمن بني قصر أو هدم مصر أو في
 العمدة النسفية وما نص رسول الله صلى
 الله عليه وسلم علي إمامة أحد بعده إذ لو نص
 لأكثر من واحد لكان الصحابة رضي الله تعالى عنهم
 أجمعين اجتمعوا على خلافة الصديق رضي
 الله عنه استدلوا بالإمامة الصالحة ثم علي بن أبي طالب رضي
 الله عنه لقوله عليه السلام اقتدوا بأهل البيت من
 بعدي فما إنكرا أحد خلافتهم ثم علي بن عثمان
 رضي التورين رضي الله عنه ثم علي بن المرتضى
 كرم الله وجهه وعلى هذا ترتيبهم في الفضيلة
 وقد قال عليه السلام الخلافة بعد علي
 ثلاثون سنة وقد تمت بعلي رضي الله عنه
 وهذا آخر ما أوردناه من التفات الأول وهو من
 علم الكلام وكان الفراغ من تأليفه في شهر
 جمادى الآخرة سنة وصلي على سيدنا محمد
 وعليه وآله وصحبه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين الله تعالى في علم أسرار الفقه
 حق علي من حاول علما أن يتصوره بحده أو ربه
 ويعبر في موضوعه وغايته واستمداده فاصول
 الفقه علما العلم بالقواعد التي يتوصل بها
 إلى استنباط الأحكام الشرعية الفرعية عن
 أدلتها التفصيلية فاستنباط الأحكام فصل
 عن استنباط الصناعات والشرعية العقلية
 والفرعية عن مثل كون الأدلة حججا والتفصيلية
 عن الإجمالية كالمقتضي والثاني واستغنى
 بالاستنباط عن الاستدلال لآلية وأما مضافا
 فالأصول أدلة الفقه وجهات دلالتها وحال
 المستدل لها على وجه كلي والفقه العلم
 بجملة غالبية من الأحكام الشرعية الفرعية
 الاستدلالية بالتفصيل فقولنا بجملة غالبية
 فصل عن العلم بحكم أو حكمين وعن التعميم
 المشعر بأن ما دون جملة الأحكام لا يكون
 فقها والشرعية والفرعية عما سبق والاستدلالية
 عن علم الله وأمره والرسول وبالتفصيل
 عما سبق وموضوعه الأدلة التي يبحث عن
 أقسامها واختلاف مراتبها وكيفية الاستمرار
 منها على وجه كلي وغايته معرفة الأحكام
 الشرعية واستدلاله من الأحكام والعربية
 والأحكام الشرعية من جهة تصورهما لا من
 جهة العلم بثبوت الاستدلال الدور كناية البديع
 فإن قيل كيف أطلق العلم على الفقه مع أنه

الفقه الثاني

ظني قلت جوابه ان العلم يطلق على
الظنيات كما يطلق على القطعيات كالطب
ونحوه وجواب واخر وهو ان الشارع لما اعتبر
غلبة الظن في الاحكام صار كانه قال كلما غلب
ظن المجتهد بالحكم يثبت الحكم وكلما وجد
غلبة ظن المجتهد يكون ثبوت الحكم مقطوعا
به ويراد بقوله كلما غلب ظن المجتهد يثبت
الحكم انه يجب عليه العمل او يثبت الحكم بالنظر
الى الدليل وان لم يثبت في علم الله تعالى وانما
اوجب هذا الحمل عدم قولنا باصانة كل
مجتهد كما افاده في التوضيح والله تعالى اعلم
باب الامر هو صيغة دالة على اشتراط
الفعل وعرفه في المنار بانه قول القائل لغيره
على سبيل الاستعلاء افعل واورد عليه اسما
الافعال وصيغ الاوامر غير العربية وعرفه في
البديع بانه طلب الفعل على جهة الاستعلاء
وبن الحاجب بانه اقتضيا فعل غير كف على
جهة الاستعلاء واورد عليه مثل انزل ولا تنزل
فانهما اقتضيا فعل غير كف وورد على تعريف
ابن الحاجب ايضا نحو اكفف قال في التلويح
الامر الان يراد غير كف عن الفعل الذي اشتقت
منه صيغة الاقتضام اعلم ان الامر يطلق
على كل صيغة فعل صادرة عن القائل على
سبيل الاستعلاء وعلى التكلم بالصيغة
وطب الله على من يثبت الاستعلاء وعليه بي

باب

قوله
في
الامر

بنا الحاجب تعريف الامر ولا تتوقف حقيقته
على ارادة الفعل من الامر عندنا خلافا للمعتزلة
حتى ان قول السيد لعلامه اسقني امر
ويختشي المعاتبة بالترك وان كان لا يريد
سقية بل اظهار عصيان عبده عند الما
ويتوقف على الصيغة عندنا خلافا للاصحاب
الشافعي رحمهم الله تعالى حتى لا تكون
افعال النبي صلى الله عليه وسلم موجبة لانه
صح ان يقال فلان يفعل كذا ويا امر بخلافه ولو
كان الفعل امر الكان تناقضا ولان الفعل
لو كان امر الكان الاكل والشارب امر بذلك
وليس كذلك واطلاق اسم الامر في بعض
الصور مجاز يدل عليه صحة نفي الامر عن الفعل
ويؤيد هذا المقال حديث صورة الوصال
وخلق النعال وموجبه الوجوب بعد الحضر
او قبله واما الاختيار من الفعلين فلا يدل على
الوجوب بل الامر منهم لا يدل عليه كما في شرح
الكتر لشيخنا ولا يقتضي التكرار ولا يجهله
سواء تعلق بشرط او اختص بوصف فيقع
على اقل جنسه ويحمل كله على الصحيح فلو
قال لها طلق نفسك ينصرف الى الاصح فلهما
ان تطلق واحدة على احتمال الاعلى ولا يحمل
ما بينهما لانه عدد محض لان تكون المرأة
امه لان ذلك كل طلاق ولو قال بعد تزوج
بزوج مرة اخرى لاصح ولو نوى ثنتين صح

ضرين

لأن ذلك كل نكاحه ولو قال اشترى عبدا لا
 يتناول التكرار والشراء أكثر من واحد وكذا
 التوكيل بالنكاح ولو قال ان دخلت امرأتى
 الدار فطلقها وطلقها وهي داخله فدخلت
 فطلقها ثم دخلت لم يكن له ان يطلقها بالامر
 السابق دل على ان الامر مفيد لا يوجب التكرار
 ومن قال بالتكرار استدل بالأوامر الواردة في
 العبادات ونحو لا تسلم ان ذلك باقتضا الامر
 التكرار بل يتكرر السبب وتكرار القراءة في الصلاة
 اما بالاثار وبدلالة النص دل عليه اقتضا وجوب
 القراءة على الشفع الاول وحكمه نوعان ادا وهو
 اقامة الواجب وزاد بعضهم في وقته وقال
 بعض المحققين هو ابتداء فعل الواجب في
 وقته المقيد به سواء كان الوقت الفمرا وغيره
 وهو اولى من الاول لانه لا يشترط فعله كله
 في وقته ليكون اداء لان وجوب التجرمة
 في الوقت كاف لكون الفعل اداء والاعادة فعل
 مثله في وقته لخلل غير الفساد وعدم صحة
 الشرع وهو المراد بقوله كل صلاة اديت مع
 كراهة التحريم فسيبيلها الاعادة فكانت واجبة
 فلذا دخلت في بحث المأمورية والقضالة
 تعريفان أحدهما على المذهب الصحيح من ان
 القضاء يجب بما يجب به الاداء فعل الواجب
 بعد وقته وان عرق بما يشمل غير الواجب
 من السنن التي تقتضي تبديل الواجب بالعبادة
 يقال

يقال هو فعل العبادة بعد وقتها ولا يكون
 خارجا عن القسم لأن المندوب مأمورية لقوله
 تعالى وافعلوا الخير لكنه مجاز فلهذا لم يدخله
 أكثرهم في تعريفه واطلاق القضاء في عبارة
 الفقهاء على ما ليس بواجب مجاز كما وقع في
 اكثر من قوله وقضى التي قبل الظاهر تأنيها
 على القول المرجوح من ان القضاء يجب بسبب
 جديده فهو تسليم مثل الواجب وقامه في
 شرحنا لمختصر المنار ويتناولان محاربا
 ويؤيدان بينهما مع القرينة في الصحيح
 وعند فخر الاسلام القضاء حقيقة في معنى
 الاداء فلا يحتاج الى القرينة ويحيان بسبب
 واحد وهو الامر الذي وجب به الاول عند
 الجمهور خلافا للعراقيين من مشايخنا فانهم
 يقولون يجب القضاء بنص مقصور على الامر
 الذي وجب به الاداء ولا اثر للاختلاف فيها
 يظهر من الاداء ثلاثة انواع اداء محض
 كامل وقاصرو ما يشبه القضاء المحض
 الكامل ما يؤديه الانسان بوصفه الذي شرع
 كاداء المكتوبة بالجماعة فاما فعل المنفرد
 والمسبوق فاداء فيه قصور وفعل الاصح
 بعد فراغ الامام اداء يشبه القضاء لقوات ما
 التزمه بالتحريمية وهو الاداء مع الامام وهذه
 الاقسام تدخل في حقوق العباد ايضا فروعين
 المقصوب على الوجه الذي ورد عليه النص

اداء الكامل وورد العبد المفصوب بعد جناية جنابها
 عند القاصب اداء قاصر وتسليم كان تزوجها
 عليه ولم يكن في ملكه وقت التزوج ثم استتراه
 وسلمه اداء من حيث المسمي شبيه بالقضا
 من حيث ان تبدل الملك بوجوب تبدل العين
 حكما وانواع القضا ثلاثة بمثل معقول وهو
 ان يعقل فيه المماثلة كالصلاة للصلاة وغير
 معقول كالقدية للصوم عند العجز كالشيخ
 الفاني وقضا بمعنى الاداء كتكبير من ادرك الامام
 في العبد راحة الركوع فصل في وصف
 الحسن للمامور به الحسن للمامور به من
 مدلولات الامر عندنا لانه لما كان للعقل مدخل
 في معرفة حسن الامان وقبح الكفر وحسن
 العدل والاحسان معرفة حسن اصل العبادات
 دون هياتها وشروطها ووقاتها ومقاييرها لكون الامر
 دليلا ومعرفة لما ثبت حسنه بالعقل وهو اما المعنى
 في عينه اي يدركه العقل بالا واسطة وهو نوعان
 احدهما حسنه لمعني في وصفه كالامان بمعنى
 التصديق حسن لمعني هو شكر المنعم وهذا حاصل
 في ذات التصديق والآخر ما حقق به هذا القسم مثال
 الحسن لمعني في غيره كالزكاة فانها غير حسنة في نفسها
 اذ هي اضاءة مال الا انها صارت حسنة بواسطة
 رفع حاجة الفقير الذي هو من خواص الرحمن عز
 وجل وحكم النوعين واحد وهو انه لا يسقط الا بالاداء
 او باعتراض المستقط واما ان يكون لمعني في غيره
 وهو

وهو نوعان ايضا احدهما لا يوري بالمأمور به كالوضوء
 فانه حسن للممكن من الصلاة والصلاة
 لا تتأري به واما تتادي باركانها المعلومه والنوع
 الاخرهما حسن لمعني في غيره مما يوري اي يوري
 الغير الذي حسن المأمور به لاجله به اي بنفس
 المأمور به كالجهد حسن لاجل كلمة الله تعالى
 وذلك يتادي يعني المعنى الذي شرع المأمور به
 لاجله في هذا القسم يحصل بنفس الاتيان
 بالمأمور به فان احب الدين يقهر اعدائه يحصل
 بنفس الجهاد من غير توقف علي فعل اخر وحكمها
 واحد اي نوع اخر يسمى بالنوع الجامع وهو
 ما حسن الحسن في شرطه وهو القدرة التي يتمكن
 فيها العبد من اداء ما لوجهه واما سمي الجامع لان ما
 حسن لمعني في عينه او غيره بانواعها يصير كله حسنا
 لمعني في شرطه وهو القدرة في الامر نوعان نوع
 مطلق عن الوقت فلا يوجب الاداء علي الفور في الصباح
 خلافا للذكر في فان المطلق عنه علي الفور لئلا ان الامر
 لطلب الفعل فقط والارضية في صلاحية حصول
 الفعل فيها علي حد سواء وتحقيقه ان مطلق الامر
 لا يقتضي الفور ولا التراخي بل مجرد طلب المأمور به
 فيجوز للمكلف كل من التراخي والفور في الامتثال
 لانه لم يطلب الفعل مقيد ابا حددهما فيبقى علي
 خياره في المباح الاصل ومعنى قوله مطلق الامر
 للتراخي ان الامر لما لم يكن مقتضيا للفور جاز للمكلف
 تاخيره لانهم يفنون ان التراخي مقتضاه كما حققه

الكمال بن الهماد وفي البديع ما يوافق فيه حيث قال
 مسألة بعض ائمتنا يقتضي التراخي ومراعاة
 عدم انتضا الفور فانه لو اقتضى التراخي لم
 يمتثل اذا قدم والصحيح انه لا يقتضي الفور
 ولا التراخي وايهما حصل اجزا والمكروهون
 والكروخي قائلون بالفور ونوع مقبل به وهو
 انواع الاول ان يكون الوقت ظرفا وشرطا للاداء
 سببا للوجوب وهو وقت الصلاة فانه يفعل
 فيها وتقوت بفوته ويمتنع تقديمها ومن
 حكمه اشتراط نية التعيين فلا يسقط بصيق الوقت
 لان الحكم قد لا يزول بزوال السبب كالتبخر في
 الطواف ومما عليه على وجه التحقيق يطلب
 من شرعنا لمختصر المأذولين ببعض اجزاء
 الوقت للسببية لشي من القصد ولان القول
 الابداء فيه كالحائث في اليمين بخبرين الاطعام
 والكسوة والتحرير وتوعين القطع مما لا
 للتكفير به لا يتعين ما لم يتغيره والنوع الثاني
 من المقيد بالوقت ان يكون الوقت معيارا له
 وسببا لوجوبه كشر رمضان ومن حكمه عدم
 مشروعية غيره فيه فيتادي بمطلق نية الاسم
 اي بمطلق نية الصورة فيتادي مع الخطا في
 الوصف الا في المسافر ينوي واجبا اخر عند ابي
 حنيفة رضي الله عنه وفي النقل عنه روايات
 اصحها انه اذا نوى النقل يكون صائما عن الفرض
 وان اطلق النية فالاصح انه يقع عن الفرض باتفاق
 الروايات

يلغ

الروايات ويقع صور المريض اذا نوى واجبا اخر
 او تقلا عن الفرض في الصحيح والنوع الثالث
 ان يكون معيارا له لاسباب الوجوده كقضاء
 رمضان ويشترط فيه التعيين ولا يمتثل هذا
 النوع الفوات والرابع ان يكون مشكلا كالجحون
 حكمه تعيين ادائه في شهر من اول سنة
 الامكان وهذا عند ابي يوسف واصح الروايتين
 عن ابي حنيفة كما في البحر الرائق وقال محمد يجب
 على التراخي والتعجيل افضل كما في الخلاصة
 فعلي قول محمد يجوز التأخير عن العاد واذا فعل
 يكون اداء بالاتفاق وبمرة الخلاف تظهر فيما اذا
 اخبره فعلي الصحيح بانم وبصير فاسقا مرود
 الشهادة واذا فعل ارتفع الاثم وعلي قول محمد
 لا الكفار مخاطبون ببناء على العهد الماضي باجماع
 الفقهاء وكذلك مخاطبون بالمشروع من القبولات
 كالحجود والقصاص عند تقدير اسبابها
 لانها الزجر وهم اليق بها والمعاملات لا من
 المطلوب بها امر دينوي وهم اليق بها ولا مخاطبون
 باداء ما يمتثل السقوط من العبادات كالصلاة
 والصوم في الصحيح عند مشايخ ما وراء النهر
 وعند العراقيين مخاطبون بجميع اولي الله تعالى
 ونواهيهم من حيث الاعتقاد والاداء في حق
 المواخذة في الآخرة فيعاقبون على ترك ذلك
 وفي شرح المنار محل الخلاف هو الوجوب في
 حق المواخذة على ترك الاعمال بعد الاتفاق

الألوكة

على المواخذة بترك اعتقاد الوجوب والله اعلم
 باب النهي هو طلب الامتناع من جهة
 الاستعلاء كما في البدع وفي المنار عرفه بان قوله
 القائل لغيره علي سبيل الاستعلاء لا تفعل وكون
 صيغة النهي حقيقة في التحريم والكراهة او مشتركة
 بينهما بالاشتراك اللفظي والمعنوي او موقوفة
 فعلى ما تقدم في الامر من المزيف والمختار وفي
 المعنى ان الاختلاف في ان النهي يوجب التكرار
 كما لا يتأتى ههنا لانه يستغرق الامر فلا يتصور
 فيه التكرار ومن قال بالاباحة مثله لا يقول بالاباحة
 ههنا كيلا يصير حكمها واحدا فانه بعيد عن الحقائق
 ومن قال بوجوب الايمان مثله يقول بوجوب الانتهاء
 ههنا وهو مذهب اصحابنا لان النهي بما موربه
 في قوله تعالى وما نهاكم عنه فانتهوا الامر للوجوب
 كما سبق ومن قال بان الامر بالشئ نهى عن ضده
 مطلقا لا يقول بان النهي عن الشئ انما يجمع اضداده
 اذا كان له اضداد كثيرة لا سيما لانه يجمع بين الاضداد
 اثباتا لا نكاحا وقد اختلف العلماء في الامر والنهي
 في حق الضد فقال بعض المتكلمين وبعض
 الشافعية لاحكام الامر في ضده اصلا وقال بعضهم
 الامر بالشئ نهى عن ضده وبالعكس والمختار
 انه يقتضي كراهة ضده وضد النهي كسنة واجبة
 اي مؤكدة قريبة من الواجب وينقسم النهي
 في اقتضائه صفة القبح كالامر في اقتضائه في
 صفة الحسن الاول من النهي عنه ما قبح في عينه
 وضعا

وضعا كالكفر او شرعا كبيع الحر الثاني ما قبح لمعنى
 في غيره وضعا كصوم يوم النحر ومجاورة اي مصاحبا
 ومقارنا في الجملة كالبيع وقت النداء والنهي
 عن الافعال الحسية كالقتل وشرب الخمر من
 القسم الاول والنهي عن الامور الشرعية من القسم
 الثاني وهو القبح لغيره وضعا تنبيه لما قالت
 الحنفية بحسن بعض الافعال وقبحها لنفسها
 وغيرها كان تعلق النهي الشرعي باعتبار القبح
 مسبوقا به ضرورة حكمة النافي لا مدلول
 للصيغة وتماه في التحرير وقد مناه بحث
 الحسن للمأمور به انه من مدلولات الامر
 عندنا كما في الحاوي القدسي فيسأل
 في بيان اسباب الشرايع اعلم ان اصل الدين
 وفروعه مشروع باسباب جعلها الشرع
 اسبابا لها تيسيرا على عباده كالخ بالبيت
 والصوم بالشهر والصلاة بالوقت والعقوبات
 باسبابها والكفارة الدائرة بين العباد والعقوبة
 مما تضاف اليه من سبب متردد بين المحظر
 والاباحة والمعاملات تتعلق بالبقاء المقدر
 بمباشرتها والامان بالآيات الدالة على
 حدوث العالم وانما الامر لا لزام اداء ما وجب
 هذه الاسباب كقول البائع للمشتري اشترت
 العبد فاد الثمن لما كان سبب شرعية
 العقود تتعلق بالبقاء فيفسد بالجهالة
 شرعا المودية اي الضار ويختص جواز البيع

بالمتنع حالا او بالارم بسقط وجوب الصانع اصلا
 لدوام سببه وسقوط التكليف في بعض الصور
 لانعدام الاهلية او لقصورها فيصح اسلام الصبي
 العاقل وان لم يكن كذلك لا يفي بشي علي قيام السبب
 واصلية الاداء لاعلى لزوم الاداء التخييل الدين الموجل
 وعلي هذا العبد والمسافر والمريض اذا حضر واصلوا
 الجمعة اخرهم عن فرض الوقت وتمامه مقرر في
 الكتب المطولة واما العزيمة والرخصة
 فالعزيمة هي لغة كأي القصص التبليغ ولهذا صار
 يمينا وفسر العود بغير الوطى في اية الظهور
 وفي الشرح عبارة عما شرح غير متعلق بالعوارض
 وعمره ببعضهم بانها ما ثبتت ابتداء باثبات
 الشان حقاله وهو اربعة انواع في اصول الشرع
 الشريف فرض وهو ما ثبت قطعي لا شبهة فيه
 وقيل ما قطع بلزومه واورد على الاول انه غير
 مانع لشموله بعض المباحات فالاولي ما في شرح
 المنار من انه الحكم الذي ثبت بدليل قطعي
 استحق تاركه تركا كلييا بالاعذار العذاب ويمكن
 حمل الثبوت في التصريف الاول فيرفع الاراد كما
 لا يخفى وحكمه المزود تصديقا بالقلب فيكفر
 جاحده اي منكر لزومه وعذا بان اذ ونفسق
 تاركه بالاعذار اما اذا وجد عذر كالإكراه الا ان
 يكون تركا على وجه الاستخفاف فيجزيه يكفر
 لان الاستخفاف بالشرائع كفر ووجب من
 وجوب وهو السقوط سمي به لسقوطه علما

ان
 في
 ٨

ان
 في
 ٨

١٨

١٨

او لسقوطه علينا عملا ولا يحتمل انه من الوجبة
 وكذا الاضطراب سمي به لانه مضطرب بين الثقل
 والقرض وبين ان يلزمنا وان لا يلزمنا فلزمنا
 عملا لاعلمنا وفي الشرح اسم لما نزم بدليل فيه شبهة
 مثل الاضحية وتعيين الفاتحة والوتر كما في المعنى
 قللت في التلويح ان الحق ان الوجوب في اللقطة
 هو الثبوت واما تفسير الواجب بمعنى الساقط
 والمضطرب فانما هو الوجبة والوجيب انتهى وفي
 شرح المنار للمصنف قال او هو ما خوز من وجب
 القلب اذا اضطرب واستدل عليه بقول الشافعي
 والفوار وجب تحت ابره اي اضطراب وحكمه
 وجواب العمل لا الاعتقاد حتى لا يكفر جاحده
 ونفسق تاركه راجع الى واحد فاما متاولا فلا حكم
 عن ابي يوسف بن خالد السمني انه قال قدمت علي
 ابي حنيفة رحمه الله تعالى فسألته عن الصلاة
 المفروضة كم هي فقال خمس وسألته عن الوتر
 فقال واجب فقلت لقلت قاضي كبرت فتبسم
 في وجهي ثم تأملت فعرفت ان الفرق بين الواجب
 والقرض كما بين السماء والارض وسنة وفي الطريقة
 المسلوكة في الدين وقد ينصرف الى قول الصحابي
 عندنا خلافا لا لشافعي وحمدا لله تعالى بنا على
 انه لا يري بتقليد الصحابي وحكمها ان يطالب
 المرء باقامتها من غير فراض ولا وجوب وهي
 نوعان سنة اخذها هدي وتركها ضلالة
 كصلاة العيد والاذان والجماعة والثانية اخذها

الألوكة

هدي وتركها لاياس به والنقل هو الزيادة سميت القيمة
 نقلا لانه زيادة على المقصود من شرح الجهاد وثوابه
 العبادات مشروعة لنا لا علينا وانما جعل النقل من
 الغزير لانه لم يبق على اغذار العباد في مراعات
 اركانها على التمام مع شرعيته على الدوام حرج
 بين فكان من جهة باصله من خصا في وصفه
 وحكمه ان يتأب على فعله ولا يلام على تركه
 ويصمن بالشروع عندنا لان المؤدي صار لله
 تعالى فعلا كما لمند وصرار لله تعالى تسمية لا
 فعلا ثم وجب لصيانة ابتداء الفعل فلا يجب
 لصيانة ابتداء الفعل بقاؤه اولى وخصوصية
 وهي ما تغير من غير يسر بعد في المكلف وهو
 اربعة انواع نوعان من الحقيقة ونوعان من
 المجاز اما النوعان من الحقيقة فاحدهما الحق من
 الاخر يعني اطلاق اسم الرخصة على احدهما
 انسب من الاخر واما النوعان من المجاز فاحدهما
 ان من الاخر بما كمل في كونه مجازا باب في
 وجود النظم صيغة ولغة وفي اربعة الخاص
 والعام والمشارك والمأول فالخاص وهو كل
 لفظ وضع لمسمى معلوم على الانفراد ينتظم
 خصوص الجنس والنوع والفرد يتناول المخصوص
 قطعا بحيث لا يحتمل زيادة البيان لانه بين في
 نفسه والعام وهو اللغة الشامل وفي
 الاصطلاح ما يتناول افراد متفقة الحد وعلى
 سبيل الشمول كما في المنار وفي التلويح عرفه بانه
 لفظ

بلغ مقابلة

لفظ وضع وضعا واحدا الكثير غير محصور مستغرق
 لجميع ما يصلح له والمعتبر في العام عند فخر الاسلام
 وبعض المشايخ رحمه الله تعالى هو انتظام جمع من
 المسميات باعتبار امر مشترك فيه سواء وجد الاستغراق
 اولا والجمع المذكور عند عدمه سواء كان مستغرقا اولا
 قال والمصنف يعني صاحب التوضيح لما اشترط الاستغراق
 على ما هو اختيار المحققين فالجمع المنكر يكون واسطة
 بين العام والخاص عند من يقول بعدم استغراقه
 وعاما عند من يقول باستغراقه وتماه يطلب
 من التلويح وحكمه ايجاب الحكم فيما يتناول قطعا
 حتى جاز يتسع الخاص به وهذا الحكم مما يثبت للعام
 قبل التخصيص واما بعد فمؤلفي في التلويح ويكون
 العموم بالصفة والمعنى اي يكون اللفظ مجموعا
 والمعنى مستوعبا كرجال وبالمعنى وحده تقوم
 ورهط مستبادة يرد على العام التخصيص
 فاكثر الخفية بيان انوار يد بعضه بمستقل
 مقارن اي موصول بالاول فان تراخي فاسخ وفي
 البديع هو قصر العام على اخص اسمائه منه
 عقلي كالله خالق كل شيء وحسي كاوتيت من
 كل شيء ولفظي فمن اصحابنا من قسمه اي مستقل غيره
 وعليه الاكثر ان يدخل الاستثناء والشرط والصفة
 والغاية ومنهم من شرط الاستقلال مع الاتصال في اول
 تخصص الجمهور على جوار التخصيص بالعقل لثبات
 الله خالق كل شيء وهو على كل شيء قدير والعقل قاطع
 باستحالة كون القدير مخلوقا ومقدورا وتماه في البديع

الألوكة

وفي بعض مولفات شيخنا رحمه الله تعالى ان النصارى العام
 يجوز تخصيصهم بالمعنى ابتداء عند جمهور الفقهاء
 منهم الشيخ ابو منصور ومن تابعه من مشايخ سمرقند
 لان سوجبه عندهم ليس بقطعي واكثر ما يجاب عنه
 لكونه عندهم قطعيا والقياس ظني اما اذا كانت
 العام ظنيا جاز تخصيصه بالقياس ابتداء بان يكون
 ظني الثبوت وان كان قطعي الدلالة انتهى مسئلة
 اختلافوا في العام الذي اخرج منه البعض هل هو
 الحقيقة الباقى ام مجاز فالجمهور على انه مجاز حقيقة
 في تناوله مجازية الاقتصار واختصار صدر الشريعة
 ان اخرج البعض ان كان بغير مستقل فهي في الباقي
 مجاز من حيث الاقتصار حقيقة من حيث التناول له
 وتمازية التاميم والمشارك ما يتناول افراد مختلفة
 الحدود بالبدل كذا عرف بعضهم وهو يوههم ان
 الثلاث شرطية الاشتراك وليس كذلك بل
 يلتزم الاشتراك بين الاسمين والمعنيين كما اذا
 جعل لفظ العين موضوعا باراء الينبوع والذهب
 وغيرها او باراء مفهوماتها كذا عن شمس الائمة
 الكردي ومثال الاشتراك في المعاني خاصة البيع
 اذ هو ازالة ملك البائع عن السلعة والمشتري
 عن الثمن ومن ثم قال بعضهم في تعريفه هو اللفظة
 الموضوعية لحقيقتين مختلفتين او اكثر وضعا
 اولاً من حيث هي كذلك فاحترز بقوله لحقيقتين
 مختلفتين عن الاسماء المفردة وقوله وضعا اولاً
 عن المتقولات وبقوله من حيث هي كذلك عن
 مثل

مثل الشيء فان قد يتناول الماهيات المختلفة
 لكن لا من حيث انها مختلفة بل من حيث انها
 مشتركة في معنى واحد والمشارك معنوي ولقطعي
 والمشارك المعنوي هو ان يوضع اللفظ وضعا
 واحد لعدد مشترك واللفظي هو ان يوضع اللفظ
 متعدد المحسب تعدد معانيه وهل يعي المعتمد
 لا والقول بتعميمه مذهب ضعيف عندنا وعند
 جمهور علماء الأصول والبيان في شرح المنار لمصنفه
 ان المشترك ما خوز من الاشتراك فتشترك فيه
 الاسامي لو وضع اسم العين باراء لفظ الشمس
 والينبوع والمعاني لو وضع باراء معنى الشمس
 ومعنى الينبوع والله اعلم وعرف في المعني بانه
 ما يشترك فيه معان او اسام لا على سبيل
 الاوطام لا يراد به الاولى واحد من الجملة وحكمه
 التامل فيه ليتخرج بعض وجوه العمل والمناول
 وهو ما تخرج من المشترك بعض وجوه يغالب
 الراي وحكمه العمل به على احتمال القلط
 والله اعلم باب في وجوه البيان
 وهي اربعة الظاهر وهو ما ظهر المراد منه بنفس
 الصيغة وحكمه وجوب العمل بما ظهر منه والنقص
 وهو ما زاد وضوحا على الظاهر لمعنى من المتكلم
 بمقوله تعالى فانكم اوما طاب لكم من النساء
 متني ظاهرة الاطلاق نص في بيان العدد اذ
 البذاية بالعدد وما سطر الحاجة الى بيانه دليل
 على ان السوق لاجله وكذا انقالي واحل الله

لعلمه الانتظام

الألوكة

البيع وحرمة الربا ظاهرة التحليل والتحرير نص في
 التفرقة بينهما لانه وردوا في القول بانه مثل الربا
 والمفسر ما ازيد وضوحا على النص بحيث لا يبقى
 فيه احتمال التخصيص والتاويل نحو قوله تعالى
 فسجد الملائكة كلهم اجمعون لا تسجدوا لرباب
 التخصيص وتاويل التفرقة بذلك الكل والمحكم
 ما الحكم المراد به عند التبديل والتغيير لقوله تعالى
 ان الله يكل شئ عليم وانما ثبت التفاوت في وجوب
 هذه الاسامي عند التعارض فانما الكل فيوجب
 ثبوت ما انتظمه يقينا وهذه الاسامي اخذت
 تقابلها فخذ الظاهر الخفي وهو ما خفي المراد
 منه يعارض في غير الصيغة لا ينال الا بالطلب كاية
 كناية السرقة والزنا الظاهر ان في حق السارق
 والزاني خفيان لا يختص باسم اخر كالنماش
 والطار واللوطي وحكمه النظريه ليعلم ان
 لاختصاصه لزيادة او نقصان فيظهر المراد وضد النص
 المشكل وهو الداخل في اشكاله لا يصلح الا بالتا
 بعد الطلب كقوله تعالى فاتوا اخركم اتي شئتم
 وضد المفسر المحمل وحكمه التوقيف واعتقاد
 حقيقة المراد ان ياتيه البيان وضد الحكم
 المتشابه وهو ما لا طريق لدركه اصلا ولا يرجح
 بيانه حتى سقط طلبه وحكمه التسليم والتوقف
 انما اعتقاد حقيقة المراد كالمقطعات في
 اوائل السور في وجوه ستة
 وهي اربعة الحقيقة وهي اسم لما اريد به ما وضع

في
 قوله
 لا تسجدوا
 لرباب
 الملائكة
 كلهم
 اجمعون
 لا تسجدوا
 لرباب
 الملائكة
 كلهم
 اجمعون

له وعرفها في البدع بانها اللفظ المستعمل فيها وضع
 له اولا في الاصطلاح الذي به الخطاب لما بينهما من
 العلاقة والمجاز وهو اسم لما اريد به غير ما وضع له
 لعلاقة بينهما وعرفه الكمال في تحريره بقوله ما استعمل
 لغيره لمناسبة اعتبار نوعها واعلم انه لا بد في
 المجاز من العلاقة وهي اتصال المعنى المستعمل فيه
 بالمعنى الموضوع له والعمة فيها الاستقرار وترتقي
 ما ذكره القوم في خمسة وعشرين وضبطه ابن الخياط
 رحمة الله عليه في خمسة الشكول والوصف والكون
 عليه والماوول الله والمجاورة واردة بالمجاورة ما يعبر
 كون احدهما في الآخر بالجزئية او الحلول وكونهما في
 محل وكونهما متلازمان في الوجود والعقل او الخيال
 وغير ذلك وصاحب التوضيح في تسعة الكون والاول
 والاستعداد والمقابلة والجزئية والحلول والسيبية
 والشرطية والوصفية لان المعنى الحقيقي اما ان
 يكون حاصلا بالفعل للمعنى المجازي في بعض
 الأزمان خاصة او لا فعلى الاول ان تقدم ذلك
 الزمان على زمان تعلق الحكم بالمعنى المجازي
 فهو الكون عليه وان تاخر فهو الاول اليه اذ لو كان
 حاصلا في ذلك او في جميع الارض لم يكن مجازا
 بل حقيقة وعلى الثاني ان كان حاصلا بالقوة
 فهو الاستعداد والافان لم يكن بينهما الزوم واتصال
 في الفعل بوجه ما فلا علاقة وان كان قاما ان يكون
 لزوما في مجرد الزمن وهو المقابلة او منظما الي
 خارج وحينئذ ان كان احدهما جزءا الاخر فهو

الألوكة

الجزئية والكلية والافان كان الملازم صفة الملازم
فهو الوصفية اعني المشابهة والافالزوم اما ان
يكون احدهما خاصا لا في الحالة وهو الحالى
والمجملة او سببا وهو السببية او شرطية
وهو الشرطية ولا يخفى ان هذا ايضا ضابط وتقسيم
عربي لا يحصر وتقسيم عقلي كذلك التلويح ومن
حكمهما استحالة اجتماعهما امرين بلفظ واحد
في وقت واحد بان يكون كل منهما متعلق الحكم
بمولا تقتل الاسد وتريد الحيوان المقترس والرجل
الشجاع وتما في كتابنا فيض الفقار شرح مختصر
المنار ومتى امكن العمل بالحقيقة سقط المجاز
وتترك الحقيقة بدلالة العادة وفي محل الكلام
ومعني يرجع الي المتكلم كما في من الفور وسباق
نظم وهو قرينة لفظية التحقت به سابقة او
متأخرة كقوله طلق امرأتى ان كنت رجلا وتترك
بدلالة اللفظية نفسه من اشتقاق او اطلاق
كمن حلف لا ياكل لحما والتصریح وهو لغة الظاهر
الظاهر واصطلاحا ما ظهر مراده ظهورا بينا وحكمه ثبوت
موجبه مستغنيا عن النية فيقع العتق والطلاق
نوي اولين لان الكلام متعلق بعين الكلام اي
بنفس الكلام الصريح ويقوم مقام معناه المراد
منه فهو لغاية وضوئه وظهوره جعل كانه نفس
معناه الحاصل في الزهن فلا تعتبر ارادة المتكلم
اصلا كقوله بكيت واشتريت فان المقصود بهما
نوي ولم ينو والطلاق والعتاق حتي اذا اضافهما
الى النية

الى الحمل فباي وجه اضاف يقع بصيغة النذر كقوله
يا حرا وبصيغة الاخبار كقوله انت حرا واران
يقول سبحانه الله فحري على لسانه انت حرا
او انت طالق تطلق ويعتق نواه اولاهكذا قرره
علم الاصول في كثير من المعتمدة اقول يشكل علي
قوله مستغنيا عن النية فربما منها ما في قف
الفتية امرأة كتبت انت طالق ثم قالت لزوجها
اقرا علي فقر الانطلق ومنها لو حلف بالطلاق
قاصدا به الاخبار كذا وقد كان اشهد علي ذلك
شهودا قبل حلفه قالوا لا يقع طلاقه قضا ولا
ديانة وهو الصحيح فان لم يشهد وقع قضا لا ديانة
كما في شرح الوصائية لابن الشحنة واما ان لم ينو
الاخبار كذا بما مضى بل اراد به الكذب يقع قضا
وديانة وكذا اذا قال اردت الهزل كما في البرازية
وقد بان المظالم اذا شهد عند استخلاف الظالم
بالطلاق الثلاث انه يحلف كاذبا يصدق في
الجزئية والطلاق جميعا وهذا ايضا في الاول وثمام
تحقيقه يطلب من الكتب المبسوطة والكتاية
وهي ما لم يظهر المراد به الاقرينة كقولك هو يفعل
فان هذه الراهلا تميز زيد عن عمرو الاقرينة تنظم
الى ذلك كسابقة الذكر وحكمها عدم العمل بها
بدون نية او ما يقوم مقامها من دلالة الحال
والاصل في الكلام الصريح لانه موضوع للاضمار
والافادة والصريح هو التام في هذا المعنى وفي
الكنائية قصور عن البيان لا اشتباه المراد فيوقف

في الافادة على قرينة ويظهر هذا التفاوت
الحاصل بين الصريح والكناية فيما هو
بندري بالشبهات حيث اتفقتا بالصريح ولا
يجوز بالكناية وكنايات الطلاق مثل انت
يا ابن انت حرام انت تبلة يطلق عليها لفظ
الكناية بطريق المجاز دون الحقيقة لان حقيقة
الكناية ما استتر المراد منه وهذه الالفاظ
معانيها غير مستترة بل ظاهرة على كل احد
من اهل اللسان لكنها شابت الكناية
من جهة الابهام فيما يتعلق به هذه
الالفاظ وتعمل فيه مثالا للباين معلوم
المراد الا ان محل التينونية هي الوصلة وهي
متنوعة انواعا مختلفة كوصلة النكاح
وغيره فاستتر المراد لانه نفسه بل باعتبار
الجهام المحل الذي تظهر التينونية فيه فاستتر
فها اللفظة الكناية واحتاجت الى التنية
ليزول الجهام المحل وتتعين التينونية من
وصلة النكاح ويقع الطلاق الباين
بموجب الكلام نفسه من غير ان يجعل
انت يا ابن كناية من انت طالق حتى يلزم
كون الواقع به رجعي والله اعلم وهي اربعة
الاستدلال بعبارة النص وباشارة
وبدلالة وباقضية اما الاول فما سبق
الكلام له واريد به قصدا ولا الاشارة ما
ثبت بنظمه لفظ اي يتركيبه من غير زيادة
ولا

ولا نقصان وبه يخرج ما دل بالتضمن لانه
ثابت بمعنى في النظم لكنه غير مقصور ولا
سبق له النص والعبارة والاشارة سوا في
احكام الحكم والاول احق عند التعارض
من الثاني وهو الاشارة لان الاول منظور
مسبق له والثاني غير مسبوق له مثال
التعارض قوله صلى الله عليه وسلم في
النساء من ناقصات العقل والدين
فقبل ما نقصان دينهن قال صلى الله عليه
وسلم تقعد احداهن في قفريتها شطرنجها
اي نصفه لا تصور ولا تصلي سبق الكلام
لنقصان دينهن وفيه اشارة الى ان اكثر
الحيض خمسة عشر يوما قال الشافعي
رضي الله عنه وهو معارض بما روي عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اقل الحيض
ثلاثة ايام والثره عشرة ايام وهو عبارة
فرج على الاشارة والاشارة عموم كالعبارة
فلماذا قلنا في اشارة قوله تعالى وعلى المولود
له رزق من خض منها اباحة وظني الاب جارية
جارية ابنة وان كان اللام تستلزم ان
يكون الولد وامواله ملكا للاب ومختصا به
واما دلالة النص فما ثبت بمعنى النص لفظ
لا استنباطا بالراي وتسمى تحوي الخطاب
ايصاله معناه وقد تسمى بحن الخطاب
ومفهوم الواقعة لان مدلول اللفظ السكون

موافق لمذلوله في حكم المنطوق اثباتا وتقييما وتقيابله
 مفهوم المخالفة كانهي عن التافيف يوفق علي جهة
 الضرب والشتيم فان العالم باوضاع اللغة يفهم
 بآول السماع ان المقصود رفع الاذي ذهب بعض
 الاصوليين الي ان دلالة النص قياس جلي وليس
 كذلك بل دلالة النص مغايرة للقياس الشرعي
 وقد يستدل علي ذلك بوجوه الاول ان الاصل
 في القياس الشرعي ان لا يكون جزء من الفرع بالاجماع
 وهنا قد يكون كما لو قال لعبد لا تعط ريد اذرة
 فانه يدل علي منع اعطاء ما فوق الذرة مع ان الذرة
 جزء منه فان قيل المنصوص عليه وهو الذرة
 بقيد الوحدة والافتراد وهي غير داخلية فيما فوقها
 بصفة الاجتماع قلنا لو سلم مثله متعوي القياس
 بالاجماع الثاني ان دلالة النص ثابتة قبل شرع
 القياس فان كل احد يفهم من لا تقبل له آف لا
 تضريه ولا تستثمه سواء علم شرعية القياس او لا
 والله اعلم الثالث ان النافين للقياس قايلون
 بذلك كذا في التلويح والثابت بالنص قد يكون
 ضروريا كالمثال المتقدم وقد يكون نظريا كوجوب
 الكفارة بالوقوع علي المرأة ثم منهم من شرط اولوية
 للسكون بالحكم ولا وجه ادب بعد فرض فهم ثبوت
 للمفهوم كذلك لا وجه لاهل هذه الدلالة وعبارتهم
 تنبيه بالاذني علي الاعلي وعليه مثل بقضطار
 وقد يكتفي بالاول علي ان يراد الاذي مناسبة بالحكم
 فالقسطار اقل مناسبة بالتادية من الدينار والدينار

اقل

اقل مناسبة بعدمها منه والاعتبار والحقيقة
 المساوي اثبتوا الكفارة بعهد الاكل كالجاء لتأثر
 الحفاضة لتقوية الركن اعتداء كذا في التحرير والثابت
 بدلالة كالتأثير بعبارة واشارته لا عند
 التعارض فان الاشارة تقدم علي الدلالة لان
 فيهما وجد النظم والمعني اللغوي وفي الدلالة لم
 يوجد الا المعني اللغوي مثال تعارضهما ما قاله
 الشافعي رضي الله تعالى عنه يجب الكفارة في القتل
 العمد لا في المأو حبت في القتل الخطا مع قيام
 العذر فلان يجب في العمد كان ابي ولكن هذه
 الدلالة عارضتها اشارة قوله تعالى ومن يقتل
 مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم فانه يشير الي عدم
 وجوب الكفارة في العمد لان الجزاء اسم للكامل
 التام فلو وجبت الكفارة لكان جهنم بعض الجزاء
 لا كله فرجحت الاشارة وفيه نظر وهو جوابه
 المذكور في شرحنا مختصر المنار ولا يمتثل التخصيص
 اذ لا عموم له وذلك لما عرفت من ان المفهوم من
 اوصاف اللفظ ولا لفظ في الدلالة واما مقتضي
 فزيادة علي النص ثبت شرط الصحة المنصوص
 ولما لم يستغن عنه وجب تقديمه لصحته وقد
 اقتضاه النص فصار مقتضي بحكمه كله حكم
 النص فلا يعارضه القياس كذا في المغني وقوله
 وجب تقديمه مستأنف وقوله فقد اقتضاه
 النص في معني التعليل له اي وجب تلك الزيادة
 لاجل تصحيح المنصوص شرعا لان النص اقتضاه

الألوكة

اي طلبه او لم يستغن مستأنف ووجب
تقديمه جوابه وقوله اقتضاه النص بيان تسمية
هذا الاسم يعني لم يستغن النص عن تلك
الزيادة ووجب تقديمه بالبيع فكان النص مقتضيا
ايها فسميت بهذا الاسم وهو مقتضي والضمير
في تقديمه المقتضي وفي لصحته المنصوص وقد
يشكل على السامع الفصل بين المقتضي والمحذوف
وهو ثابت لغة وادعية ذلك ان ما اقتضي غيره
بالتصريح بالمقتضي لا يغيره بل يقدره لانه ثبت
شرط الصحة كقوله تعالى فخيرير رقية هو مقتضى
لكونها مملوكة وان كان محذوفاً فقد رمد كورا
انقطع الحكم عن المذكور الاول كقوله تعالى واسئل
القريبة واشربوا في قلوبهم العجل وقوله علم السلام
رفع عن امتي الخطا والنسيان فعند ذكر اهل
الجنة والحكم يتحول نسبة السؤال والاشراب
والرفع الي ما خرج به وله عموم اي المحذوف لانه
مختصر وهو احد طريق في اللغة وانما يسقط عموم
هذا الخير لكون المحذوف مشتركاً لانه من قبيل
المقتضي على ما مر ولا عموم المقتضي عندنا
خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى لانه ثابت ضرورة
فيقدر بقدرها فلا يصح بنية التخصيص فيما ثبت
اقتضا كقوله ان اكلت واشربت فغدا حرق قد
جعل العلم ما يضمن في الكلام لتصححه على
ثلاثة اقسام ما اضم ضرورة صدق المتكلم
كقوله عليه السلام رفع عن امتي الخطا والنسيان

وهو مذهب الشافعي وبعضهم يبي القبول بعد ما جواز في جميعها وهو مذهب القائلين

وما اضم لصحته عقلاً كقوله تعالى اخبارا واسأل
القريبة وما اضم لصحته شرعاً كقول الرجل اعتق
عبدك عني بالف درهم وسمو الكل مقتضى وهذا
قالوا هو جعل غير المنطوق منطوقاً تصحيحاً
للمنطوق وهذا مذهب القاضي زيد ثم اختلفوا
فذهب بعضهم الي القول بجواز العموم في الاقسام
الثلاثة وخالفهم فخر الاسلام وشمس الامة وصدر
الاسلام وصاحب الميزان في ذلك فاطلقوا اسم
المقتضي على ما اضم لصحة الكلام شرعاً فقط
وجعلوا ما وراءه قسماً واحداً وسماه محذوفاً
او مضمراً وقالوا بجواز العموم في المحذوف دون
المقتضي الا ابا اليسر فانه لم يعمل بعموم المحذوف فيها
وان سلم انه غير مقتضي مسألة التخصيص
على الشيء باسم يدل على الذات دون الصفة
سواء كان علماً او اسماً جنسي لا يدل على تخصيص
اي تخصيص الحكم بذلك الشيء وقال بعض العلماء
رضي الله تعالى عنهم في الاشاعة والحنابلة وابوبكر
الداق يدل على التخصيص بذلك الشيء وتفي
الحكم عما عداه لما انه يلزم الكفر بقوله محمد رسول
الله على قولهم لاقتضائه في رسالة سائر الانبياء
ولا فرق بين ما اذا كان مقروناً بعدداً او لم يكن
وما وقع في الهداية قوله ان النص على العدد يمنع
الزيادة اجاب عنه شارحها المحقق الكمال في شرحه
فعليه مراجعته وقد نقلناه في شرحنا المختصر
للمنار مسألة المطلق وهو ما دل على بعض

الالوكة

افراد شايخ لا قيد معه مخورقة لا يحمل على المقيد
وهو الدال على مدلول المطلق بصفة زائدة اى
لا يقيد المطلق بقيد عندنا الا اذا اتحد الحكم والمجا
كما في كفارة اليمين فانه ورد فيه بصياغة ثالثة ايام
وورد فيه نص مقيد وهو قراءة بن مسعود فصيحة
ثلاثة ايام متتابعات لان الحكم وهو الصوم
لا يقبل وصفين متضادين اعني المتتابع وعدمه
فاذا ثبت نقيضه بطل اطرافه جمالا على المقيد
وتمامه في الكتب المبسوطة مسند القران
في النظم لا يوجب القران في الحكم وقيل انه يوجب
ذلك فلا تجب الزكاة على من لا يجب عليه الصلاة
بسبب ذلك لان العطف يوجب الاشتراك
ولنا ان الشراكة للاقتدار لا للعطف مسند
العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب لان
التمسك انما هو باللفظ وهو عام وخصوص
السبب لا ينال في عموم اللفظ ولا يقتضي اقتضاه
عليه ولانه قد اشتهر عن الصحابة رضي الله
عنهم ومن بعدهم التمسك بالمواعظ الواردة
في حوادث واسباب خاصة من غير قصورها
على تلك الاسباب فيكون اجماعا على ان
العبرة لعموم اللفظ وذلك كناية الظاهر
قرئت في خولة امرأة اوس بن الصامت واية
اللعان قرئت في هلال بن امية واية السرقة
في سرقة رواد صفوان وتمايم في التلويح والله
اعلم ان اصول الشرع ثلاثة الكتاب
والسنة

بلغ مقابلة

باب

والسنة واجماع الامة والاصل والرابع القياس
المستنبط من هذه الاصول والمجته في الاصل
نوعان موجبة ومجوزة فالموجبة اربعة كتاب
الله تعالى المسموع من في رسول الله صلى الله عليه
وسلم والمتواتر عنه والاجماع واصلم بالسمع منه
صلى الله عليه وسلم والمجوزة اربعة العام المخصوص
والاية المماثلة وخبر الواحد والقياس اما الكتاب
فالقران المنزل على الرسول المكتوب في المصاحف
المنقول عنه نقلا متواترا بالاشبهة حتى لو
صلى بما تفرد به بن مسعود رضي الله عنه لم
يجز لفقهه تمام يتقبل متواتر قطع انه ليس
بقران كما في البديع ولا نزد التسمية في اوائل
السور لانها من القران على ما هو الصحيح
من مذهب ابي حنيفة رحمه الله تعالى انزلت
لفصل بين السور ولهذا كتبت بخط علي
حدة ليعلم انما ليست من اول السورة ولا من
اخرها وانما لم يحكم بكفر منكرها لان انكار
القطعي لا يوجب الكفر الا اذا لم يثبت فيه شبهة
قوله فان ثبتت فلا كما في البسملة والكلام
في غير البسملة التي في النمل واما في بعض
اية اتفاقا وفي المجتبى الاصح انما اية في حق
حرمة با على الجنب لاني حق جواز الصلاة
نهارا فان فرض القراءة ثابت يتيقن فلا يسقط
بما فيه شبهة كذا في المحيط مسند القراءة
الشاذة حجة ظنية خالفا للشافعي لنا نقول

الألوكة

عدل عن النبي صلى الله عليه وسلم قالوا ندين الخطأ
قلنا في قراءة نبيته لا خبر بته مطلقا واتقاء الاخص
لا ينفي الاثم وتمايله في التحرير مسئلة لا يشتمل
عليها ما لا معنى له خلافا لمن لا يقنن به من الحشوية
تمسكوا بالحروف المتقطعة فيه ونحوها من
اشتباه ونقطة واحدة قلنا التاكيد كثيرا وايدا
فايدته قريب واما الحروف فمن متشابهة
وقبه خلافا قيل يعلم وقيل لا فالادغم عدم العلم
به لا عدمه مسئلة قراءة السبعة ما من
قيل الادلة كالحركات والادغام والاشتمال والروم
والتفخيم والامالة والقصص وتحقيق الهمزة
واحدادها لا يجب تواترها وخلافه ما اختلف
فيه بالحروف كمالك ومالك متواتر وقيل مشهور
كذا في تحرير الكمال وفي البديع القرائي السبع
مشهورة وقيل متواترة والا لكان بعض
القرآن غير متواتر كمالك ومالك ونحوهما
وفي شرح جمع الجوامع للمحقق المحامي والقراقرق
السبع المعروفة للقراء السبعة بن عمرو ونافع
وبن كثير وابن عامر وعاصم وحزمة والكسائي
متواترة من النبي صلى الله عليه وسلم والبناء تقلها
عنه جمع يمتنع عمادة نواطهم على الكذب
لمثلهم وهل قيل يعني قال بن الحاجب فيما
ليس من قبيل الاداء اي مما هو من قبيله بان
كان هيئة اللفظ يتحقق يد وضا فليس
متواتر وذلك كالمدا الذي زيد فيه متصلا
ومتصلا

ومتصلا على اصله حتى بلغ قدر الفين
في نحو جوا وما انزل والامالة وتحقيق الهمزة
وهو نظم ومعني مستفاد من ذلك النظم وفي
هذا رد علي من زعم ان المعني المجرد قرآن كما
هو مذهب ابني حنيفة وهذا جور القراءة
بالفارسية في الصلاة من غير عذر مع ان
القراءة فرض فيها الا انه لم يجعل النظم
ركنا لازما في الصلاة واقام العبارة الفارسية
مقام النظم كما قال صاحباه في حالة العجز
لانها حالة المناجات مع الرب والاصح رجوعه
عن هذا القول كما رواه فوح ابن ابي مرعم عنه
ويجب ان يعلم ان المراد بالمعني في قولنا وهو
نظم ومعني مدلول النظم المكتوب في المصاحف
لا المعني القايم بذات الله تعالى بدليل اختلا فهم
في العبارة الفارسية هل تقوم مقام العربية
لوجود المفهوم من اللفظ العربي اولا وهذا
لا يستقيم في المعني القايم بذات الله تعالى
وان كان هو مراد المتكلمين لعدم تطابق
الاصطلاحين بسبب تباين جريتي الحثين
واقسام النظم والمعني فيما يرجع الى معرفة
احكام الشرع اربعة كل قسم ينقسم الى اربعة
وقد سبق بيان اقسامه وكذا السنة
جامعة للامور والنهي والخاص والعام وسائر
اقسام التي سبق ذكرها هذا باب
بيان ما اختص السنن فيقول السنة

الطريقة المعتادة في الأصول قوله عليه السلام وفعله
وتقريره وفي الفقه ما واظب علي فعله مع تركه
بلا غدر لئلا يلزم كونه للوجوب وما لم يوافق فيه مندوب
ومستحب وان لم يفعل بعد ما رغب فيه وبيان وجوه
ايصالها بناءا اقسام اربعة بالاستقراء منها المتواتر
وهو الكامل وهو الذي رواه قوم لا يحصي عددهم
ولا يتوهم نواطعهم علي الكذب كذا قيل وفيه نظر
فالاولي خبر جماعة يعيد بنفسه العلم لصدقه ثم
لا يدوان يكون مستند الي الحسن سمعا او غيره
حتى لو اتفق اهل اقليم علي مسئلة عقلية لم
يحصل لنا اليقين حتي يقوم البرهان كما في التلويح وغيره
واعلم ان مصداق التواتر اي دليل صدقه علي
خبر وقوع العلم بمضمون الخبر غير شبهة وفيه رد
علي القائلين بان مصداقه كون الخبرين عددا
مخصوصا فان قلت ان العلم بمضمون الخبر
مستفاد من التواتر فانبات المتواتر به دور
قلت قد اوجب عنه بان استفادة العلم
بمضمون الخبر من المتواتر باعتبار حصوله
وترتبه علي سماعه ^{وشرح} معنى اللفظ المسموع
ودلالته علي صدق المتواتر باعتبار كون حصوله
وترتبه معلوما لمن حصل له فالتحقيق ان الحال
بالتواتر هو العلم بمضمون الخبر ودليل صدق
المتواتر هو العلم بذلك العلم وهما غيران كالعالم
بالنسبة الي الصانع تعالى فان حدوث العالم
مستند الي الصانع والعلم بحدوث العالم دليل
علي

منه

علي وجود الصانع والثابت بالمتواتر ضروري
كالثابت بالمعينة وقال ابو الحسين الكوفي
وامام الحرمين والفراي نظري لان ما يكون
ضروريا لا يتحقق الاختلاف فيه وقد وجدناهم
مختلفين في ثبوت علم اليقين بالمتواتر ففرقنا انه
ليس بضروري ولنا ان هذا العلم يحصل لمن
لا نظره كالعوام والصبيان ولو كان نظريا
لما حصل لمن لا يكون من اهل النظر والاختلاف
اما تشا من قصور العقل وذلك وسواس
يعتري بعض الناس كما يكون فيما يعرف بالحواس
والاختلاف ان العلم الواقع فيها ضروري ولا يقتضيه
الاختلاف فكذا في هذا ومنها المشهور وهو
الذي في اتصاله بنا شبهة صورة لا معنى من
حيث الخارج لان حيث الاعتقاد وهو الذي
انتشر من الاحاد في القرن الثاني والثالث
حتي صار كالمتواتر وحكمه انه يوجب علم
الطمانينة وهو دون اليقين وفوق اصل
الظن يعني دون المتواتر فوق خبر الواحد حتي
جازت الزيادة به علي كتاب الله تعالى والجميع
انه يضلل جاحده ولا يكفر واما خبر الواحد
فهو ما في اتصاله بشبهة صورة ومعنى وعرف
بانه خبر يروي به الواحد والاثان فصاعدا لا
غيرة للعدد فيه بعد ان يكون دون المتواتر
والمشهور وحكمه انه يوجب العمل فلا يوجب
العلم واما المتقطع وهو القسم الثاني من

الاقسام الاربعة فتوعان ظاهر تقطاعه وباطن
 انقطاعه بمعنى ان نسبته الى القابل منقطعة في
 باطن الامر وان اقتصرت في الظاهر فالظاهر هو المرسل
 وهو المنقطع الاسناد وهو طريق المتن بان سقطت
 الواسطة بين الراوي وبين النبي صلى الله عليه وسلم
 كما اذا قال فيما لم يسمعه من النبي صلى الله عليه وسلم
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او فيما لم يره فعله
 فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او فعل بين يديه
 كذا او نحوه وهو على اربعة اوجه احدها ما ارسله
 الصحابي وهو مقبول بالاجماع والثاني ما ارسله
 اهل القرن وهم التابعون وهو حجة عند الحنفية
 والثالث ما ارسله العدل في كل عصر بعد القرن
 الثاني والثالث وهو حجة عند الكرخي وقال عيسى
 ابن ابيان لا يقبل لان الزمان زمان الفسق وقشو
 الكذب فلا يدم من البيان وفي البديع واختيارنا قول
 عيسى لان ارسال الامة التابعين كان مشهورا
 مقبولا والرابع ما ارسل من وجه واستند من وجه
 مثل حديث لانكاح الايوبي رواه شعبة وسفيان
 مرسلان عن ابي بردة عن النبي صلى الله عليه وسلم
 ورواه اسرائيل بن يونس مسندان عن ابي بردة
 عن ابيه ابي موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم
 فلا شبهة في قبوله عند من يقبل المرسل
 والباطن ملي وجهين احدهما المنقطع لنقص
 الناقل لقوت شرط من شروط قبول الرواية
 وهي العقل والبلوغ والعدالة وهي رجحان جبهة

الدين

الدين والعقل على طريق الرهوي والشمهوية لعدم
 اقتراف الكبار والاصرار على الصغار وعرفها
 النسخي بانها هيئة راسخة في النفس تحملها
 على الاحتساب عما هو محذور وبه وهي في
 الاصل الاستغانة وضبطه لسماع الكلام بما
 لا يخفى سماعه ثم فهم معناه ثم الثبات عليه اي
 حين ادايته فلا يقبل خبر من فقد شيئا من
 هذه الشروط وقد وضع المحدثون للمرجح والتقدير
 مراتب وهو كالمات يستعمل في اهل تلك المراتب
 التي تستعمل في الجرح منها ما يرجع الى العدالة
 ومنها ما يرجع الى الضبط وقد ذكرها بعض
 علماء الاصول على جبهة التدلي فقال اعلا التعديل
 او ثبوت الناس واثبت الناس واليه المنتهي 2
 التثبت ثم ثقة ثقة او ثقة ثبت او ثبت ثبت او ثبت
 حافظ او عدل حافظ ثم ثقة او متفنن او حجة
 ثم صدوق او محله الصدق او لا يأس به او ليس
 به يأس ثم شيخ ثم صالح وقيل صالح ثم شيخ واعلا
 الجرح كذب الناس واليه المنتهي في الكذب او في
 الوضع او ركن الكذب ونحو ذلك ثم رجل وضاع
 او كذاب ثم متروك او ساقط او فاحش الغلط
 او منكر الحديث ثم ضعيف او ليس بقوي او
 فيه مقال ثم لين او في الحفظ او فيه ادني مقال
 والثاني المنقطع بدليل مقارض قدم عليه ومثلوا
 لذلك بقوله صلى الله عليه وسلم لاصلاة الا بفاخرة
 الكتاب فانه مخالف لموه قوله تعالى فاقرؤا

ما تيسر من القرآن وباروي بن عباس رضي الله
 عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضي بشاهد
 ومين فانه مخالف للحديث المشهور وهو قول
 صلى الله عليه وسلم البينة على المدي واليمين على
 من انكر ونحو ذلك كما هو مذكور في المطولات
 والثالث من الاقسام الاربعة ما جعل الخبر فيه
 حجة وفي حقوق الله تعالى وفي العبادات وكذا العقوبات
 عند ابي يوسف رحمه الله وهو مختار الجصاص
 لان جانب الصدق يرجح برواية العدل فيثبت
 الحدود ولا يلتفت الى احتمال الكذب فيها وخالف
 الكرخي في ذلك فقال لا يجوز اثبات ما هو عقوبة بخبر
 يخصها الواحد والرابع من الاقسام الاربعة
 المختصة بالسنة في بيان نفس الخبر وهو
 اربعة اقسام متختم الصدق لا حاطة العلم
 بذلك كخبر الرسول صلى الله عليه وسلم لمن سمعه
 منه لثبوت عصمة الانبياء بالدليل القاطع وحكمه
 اعتقاده والايثار به لقوله تعالى وما اتاكم
 الرسول فخذوه وان قلتم كيف يحجج
 بهذه الاية وجوب الايتار بامر الله والاتباء الاعطاء
 والمعني ما اعطاكم رسول الله من هذه القيمة
 فخذوه قلت لما امرنا باخذ معروفه وان كان
 فاحذر المعروف اخيار فلان يلزمنا الاخذ بامر
 والاتباع له اولى وقسم متختم الكذب قالوا كذوي
 فرعون الربوبيه وهذا ليس مما نحن فيه
 لان الكلام في بحث الاقسام المختصة بالسنة

كمالا

كما لا يخفى وحكمه اعتقاد بطلانه وقسم يحتملها
 كخبر الفاسق يحتمل الصدق باعتبار دينه وعقله
 ويحتمل الكذب باعتبار فسقه وحكمه التوقف
 فيه وقسم يرجح احدا احتماليه وحكمه الميل
 به لا اعتقاد حقيقته لما فيه من الشبه وهذا
 النوع اطراف ثلاثة طرف السماع وهو ان تقبل
 علي المحدث او يقرأ المحدث عليك او يقرأ بحضرته
 وانت تسمع وهذا غزمية والرخصة الاجازة
 وطرق الحفظ والغزمية فيه حفظ المؤري
 من وقت السماع الي وقت الاداء والرخصة الاعتماد
 علي الكتاب المسموع وطرف الاداء والغزمية فيه
 ان يؤري اللفظ كما سمع والرخصة ان ينقله
 بمعناه وقد منعه بعضهم والمعتقد التفصيل
 فيه عندنا فان كان محكما يجوز للعالم باللغة
 وان كان ظاهرا يحتمل القيد كعام يحتمل
 الخصوص وحقيقة يحتمل المجاز يجوز للمجتهد
 فقط وما كان مشتركا او مجالا او متشابها
 او مرجوعا مع العلم فلا يجوز اصلا وفي البديع
 لابن الساعاتي نقل الحديث بالمعني الاكثر
 ان كان عارفا بمواقع اللفاظ واختلافها جاز
 والاولي الاداء بصورتها ان امكن والاعين بزيورين
 والي بكر الرازي وجوب نقل اللفظ وقيل ان كان
 بلفظ مراد في جاز والافلا وفجر الاسلام قد كرعه
 ما قدمناه او لا من التفصيل الذي هو معتقد
 عندنا وفي شرح التحفة للعلامة بن حجر والاكث

في
 البديع لابن الساعاتي وبعده
 ابن المجمع

الألوكة

علي الجواز وجميع ما تقدم يتعلق بالجواز وعدمه ولا
 شك ان الاولي ايراد الحديث بالفاظه دون التصرف
 فيه قال القاضي عياض ينبغي سد باب الرواية
 بالمعنى لئلا يتسلط من لا يحسن ممن يظن انه
 يحسن كما وقع لكثير من الرواة قد بما وحديثا والله
 اعلم **فصل في المعارضة وهي تقابل**
المجتبى على السواء في حكمين متضادين في محل
واحد في حالة واحدة في نظر المجتهد لان هذه
الحجج للتعارض في انقسامها وضعفا لانه من اماره
الاجل تعالى الله عن ذلك وانما يقع لجلنا بالنا
من المنسوخ بين اثنين المصير الى السنة اذ كان
الحادثه ليست في الكتاب وبين سنتين
المصير الى القياس واقتوال الصحابة رضوان الله
عليهم اجمعين على الترتيب في الحج ان امكن وعند
تفقد المصير اليه يجب تقرير الاصول كذا في المفتي
وفي شرح المنار لابن ملك ولا يفهم صريحا من
كلام فخر الاسلام وشمس الامة رجمها الله تعالى
ان ايها يبصار اليه او لا بعد السنة اقوال الصحابة
رضي الله عنهم او القياس لانها عطف بالواو وهو
احد المذكورين وكلام صاحب التوقيف رحمه
الله يصحح بان المصير الى اقوال الصحابة رضي
الله عنهم مقدم عن القياس انتهى وفي التلويح
في الكلام اشارة الى ان النسخ لا يجري بين
القياسيين اذ لا يتصور فيهما التقديم والتاخير
وانه لا يقع التعارض بين المجاع وبين دليل اخر
فقط

بلغ مقابلة
 فصل

الاجل
 الله

قطعي من نص او اجماع اذ لا ينفقد اجماع مخالف
 للقطعي وانه لا ترتيب بين القياسيين وقول
 الصحابي بل هي مرتبة واحدة يعمل باحدهما
 بشرط التحري كما في القياسيين على ما ذكره
 فخر الاسلام رحمه الله في شرح التوقيف من انه
 اذا وقع التعارض بين سنتين فالميل الى اقوال
 الصحابة رضي الله عنهم واذا وقع بينهما فالميل
 الى القياس ولا تعارض بين القياس وبين قول
 الصحابة افتى واذا كان في احد الخبرين زيادة
 لم يكن في الآخر الراوي واحد يؤخذ بما ثبتت
 للزيادة مثل ما روي بن مسعود اذا اختلف
 المتبايعان والسلعة قائمة بخالفا ونراد
 وفي رواية لم يذكر والسلعة قائمة فاخذنا
 بالمتثبت للزيادة ومن ثم قلنا لا يجري التعارض
 الا عند قيام السلعة وحينئذ يكون حذف
 الزيادة من بعض الرواة لقلة ضبطه واذا اختلف
 الراوي جعل كالحبرين ونحوهما عملان فان
 المطلق لا يحمل على المقيد في حكمين مثاله
 ما روي انه صلى الله عليه وسلم لم يبيع عن بيع
 الطعام قبل القبض وجاء في رواية اخرى
 عنه صلى الله عليه وسلم انه لم يبيع عن بيع ما لم
 يقبض فقلنا بما فقلنا لا يجوز بيع الطعام
 قبل القبض ولا بيع سائر العروض قبل القبض
باب هو الاظهر قولنا
 فعلا وقد يستعمل في الظهور وفي التلويح

الالوكة

هو اوضح المقصود وقيل الدليل وقيل العلم
عن الدليل وهو على خمسة اوجه بيان تقرير
وبيان تفسير وبيان تغيير وبيان ضرورة وبيان
تبدل اما بيان التقرير فهو تأكيد الكلام بما
يقطع احتمال المجاز والتخصيص كقوله تعالى
فسيجد الملايكة كلهم وقوله تعالى ولا طير يطير
بمناحيه وقوله انت كذا وانت حرو لفلان
عندي الف درهم اذا قال عنيت به الطلاق
والحرية عن الرق والوديعة لكونه مقورا لما
اقتضاه ظاهر الكلام فيقع موصولا ومفصولا
واما بيان التفسير فبيان المجهول والمشارك
كقوله انت باين واجواته اذا قال عنيت به
الطلاق وكذا البيان بقوله لفلان علي الف
درهم عند اختلاف التقود وهذا يصح مفصولا
ايضا واختلف في خصوص العموم فعندنا لا
يقع مترادفا خلافا للشافعي رحمه الله بناء
علي ان المقوم مثل الخصوص عندنا في ايجاب
الحكم قطعا وبعد الخصوص لم يبق القطع
وكان تغييرا من القطع الى الاحتمال فيقيد
بشرط الوصل فقلنا فيمن اوصى بخاتمة لفلان
وبالفص منه لآخر موصولا ان الثاني يكون
خصوصا لاول والفص للثاني وان فصل لم
يكن خصوصيا بل صار معارضا فيكون
الفص بينهما استدلال الشافعي رحمه الله
بنصوص احتجنا الي بيان تاديه فاذا اردت
الوقوف

الوقوف علي ذلك فعليك بمطالعة الكتب
المبسوطة في هذا الفن واما بيان التغيير
فيحق التعليل والاستثنا فاما يصح بشرط
الوصل واختلفوا في كيفية عمل الاستثنا
قال الشافعي رحمه الله يمتنع بطريق المعارضة
بمترلة دليل الخصوص وعند الاستثنا يمتنع
التكلم بحكمه بقدر المستثنى فيكون تكلمها
بالباقى بعده لانه استخراج واستخراج بعض
الحكم بعد ثبوته ليس في وسعه فيكون
استخراج بعض نص الحكم علي سبيل البيان
فصارت العشرة عند استثنا الخمسة لا غير
ولان ما يمتنع بطريق المعارضة يستقل بنفسه
كدليل الخصوص او يستوي فيه الكل والبعض
كالشئ وتماه في المفني وشروطه مسئلة
الاستثنا اذا انقلب جمالا متعاطفة صرف الي
الاخيرة لظهور ذلك والافلا خلاف في جواز
رده الي الجميع لا الي الاخير خاصة وانما الخلاف
في الظهور عند الاطلاق فعندنا ظاهر في
العود الي الاخير وبيانه يطلب من التلويح وحكم
الصفة حكم الاستثنا من جهة انها تصرف الي
ما يليها فانك اذا قلت جازيد وعمرو والقيام تقصر
الصفة علي المذكور اخر كما ذكره الكمال في شرح
الهداية والزيلي علي الكثر من بحث المحرمات
بمخلاف الشرط فانه يرجع الي جميع ما سبق حتي
يشلق الكل به كما لو قال عبيد حرو لم يلق طالق

اسم الاستثنا

الألوكة

وعلى حج ان لم ادخل هذه الدار لانه مبدل واما بيانات
الضرورية فهو نوع بيان يقع بغير ما وضع له اي
البيان لان البيان يكون بالنطق وهذا ليس
به بل بالسكوت فوقع البيان اذن لم يوضع
للبيان وهو انقسام قسم يكون في حكم المنطوق
كقوله تعالى وورثه ابواه فالامه التثنية صدر الكلام
اوجب الشركة المطلقة من جهة ان الميراث اضيف
اليها من غير بيان نصيب كل منهما ثم ^{تخصيص}
الام بالثلاث صار بياناً تكون الاب يستحق الباق
ضرورة وقسم ثبت بدلالة حال المتكلم كسكوت
صاحب الشئ عند امر يعاينه وقسم ثبت ضرورة
رفع الغرور عن الناس كسكوت المولى حين راي
عبده يبيع ويشترى فيجعل اذنا في التجارة دفعا
للغرور ممن يعامل العبد وقسم ثبت ضرورة
رفع طول الكلام فيما يكثر استعماله كقوله له
عائياً مائة وورهم جعل العطف بياناً بان المائة
من حبش المعطوف واما بيان التبدل وهو
النسخ في اللغة قال الله تعالى واذا بدلنا آية مكان
آية وعلماء التفسير يسمونه التبدل بالنسخ
ايضاً ومعناه ان يزول شئ ويخلفه غيره ومعناه
اصطلاحاً ان يدل على خلاف حكم شرعي دليل
شرعي متراخ وهذا في حق البشر ويجعل في حق
الشارع بياناً لمدة الحكم المطلق عن قابلية اوقايت
المعلوم عند الله تعالى انه ينتهي في وقت كذا
وشرط جواز النسخ التمكن من عقد القلب عندنا
ومحله

نماذج

ومحله حكم شرعي فرعي بمقتل الوجود والعدم في
نفسه اي كونه مشروعا في نفسه فان قست
بشكل على اشتراط التمكن من عقد القلب ما روي
في الصحيحين انه عليه السلام امر بخمسين
صلاة ليلة المخرج ثم نسخ الراي على الخمسين
فكان نسخاً قبل التمكن من الاعتقاد والعمل وانتم
لاتقولون به قست قد اجيب عنه بان رسول
الله صلى الله عليه وسلم احد المكلفين وقد علم
واعتقد غاية الامر انه كان قبل علم المكلفين وعلم
الجميع ليس بشرط والقياس لا يصح ناسخ الكتاب
والسنة والاجماع لان الصحابة اجمعوا على ترك
الراي بالكتاب والسنة ولان الراي لا يحال له في
معرفة انتمها وقت الحسن وكذا الاجماع لا يصح ان
يكون ناسخاً عند الجمهور وذكر في الاسلام في باب
الاجماع ان نسخ الاجماع بالاجماع جائز وانه اذا ان
الاجماع لا يتعقد السنة بخلاف الكتاب والسنة فلا
يتصور ان يكون ناسخاً لها ويتصور ان يتعقد
لمصلحة ثم تتبدل تلك المصلحة فيتعقد اجماع
ناسخ له والجمهور على انه لا ينسخ به لانه لا يكون
الا عن دليل شرعي ولا يتصور بعد النبي صلى الله
عليه وسلم ولا ظهوره لاستلزامه اجماعهم او على
الخطا مع لزوم كونه على خلاف النص وهو غير
منعقد ويجوز نسخ كل من الكتاب والسنة بالآخر
مختلفا ومتفقاً ونسخ الحكم والثلاوة جميعاً
ونسخ احدهما ونسخ وصف في الحكم مع بقاء اصله

بعله
الخمس

المحله

الألوكة

كالزيادة علي النفس فانها تنسخ عندنا فصل
 وما يتصل بالسنن افعال النبي صلى الله عليه وسلم
 الاختيارية الصالحة للاقتداء وفي المفتي افعال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كانت عن قصد
 وهو اربعة اقسام مباح ومستحب وواجب
 وفرض ومنها قسم اخر وهي الزلة لكنه ليس من
 هذا الباب في شيء لانه لا يصح للاقتداء ولا يخلوا
 عن الاقتران ببيان انه زلة من الفاعل كقول موسى
 عليه السلام هذا من عمل الشيطان او من الله تعالى
 كقوله وعصى ادم ربه والزلة اسم لفعل غير مقصود
 في عينه لكن اتصل الفاعل به عن فعل مباح
 قصده كمن ذل في الطير بخلاف المعصية فانها
 اسم لفعل حرام مقصود يقال علي الذلة مجازا
 انتمي قلت وفي تحرير الكمال وجوزوا يعني
 الخفية الذلة فيها بان يكون القصد الي مباح
 فتكرر معصية كوكبر موسى عليه السلام وتفتقر
 بالنية وكأنه شبه عمر فلم يسموه خطأ ولو اطلقوه
 لم يمتنع وكان انسب من الاسم المستكثر انتهى
 واما السهو عليه صلى الله عليه وسلم فمن اهل
 السنة موضع ذلك وقال لا يقع منه سهو في فعل
 اصلا وصرح بان سلامه علي ركعتين في حديث
 ذي الديدن في الصحيحين كان قصدا منه وابع
 له ذلك ليس للناس حكم السهو ومثله ذلك
 صلواته الظاهر جموعة في حديث بن مسعود في
 الصحيحين وغيرهما وتركه للنشر الاول في حديث
 بن

فصل

بن حبيب صححه الترمذي والاصح جواز السهو في الافعال
 عليه والمذهب السابق غير مضي وان قال به من المجتهدين
 ابو المظفر الاسفرائيني لانه مخالف للنص الصريح قال
 النبي صلى الله عليه وسلم انما انا بشر انسي كما تنسون
 فاذا نسيت فذكروني اخرج الشبخان وغيرهما
 قضا هر قوله صلى الله عليه وسلم انما انسي لاسن ان يورد
 عليه النسيان من قبل الله سبحانه فينصف به الا انه
 لا يقر عليه فيما هو لرويني بل ينبه فيكون ذلك
 النسيان سببا يترتب عليه بيان حكم شرعي يتعلق
 بالمنسي قاسم بتشد يد النسيان مبني للمفعول
 معناه يورد علي النسيان ولاسن معناه لا يبين
 طريقا يسلك في الدين هو سبب ليراد النسيان
 ان تسوي يترتب علي النسيان لا باعتنا علي ابراده كما
 حققه الكمال في شرح المسامرة وفي اربعة مباح
 ومستحب وواجب وفرض والصحيح عندنا ان كلما
 علم وقوعه منها اي من الافعال علي صفة يقتضي به
 كما وقع حين يقوم دليل الخصوص وما لا يعلم علي اي
 جهة ففعله مباح اي يعتقد فيه الاباحة لتيقنهما
 لانه ادني منازل افعاله حتي يقوم دليل المنع والصحيح
 عندنا ان شرايع من قبلنا تلزمنا اذا قض الله ورسوله
 من غير انكار فتعمل به علي انه شريعة لرسولنا
 صلى الله عليه وسلم حتي احجتي الي يوسف في حريات
 القصص من الذكر والانتفي بقوله تعالى وكتبنا عليهم
 فيها ان النفس بالنفس مع ان ذلك ممن تقدم
 قيدنا بقولنا قض الله ورسوله لان ما قص علينا

الالهة

اهل الكتاب او قهرهم المسلمون من كتبهم فانه لا يجب
 علينا اتباعه كما لا نهم حرفوا الكتاب مسئلة اذا سكت
 عليه السلام عن انكار فعل بحضرة اوية عصره
 مع القدرة والعلم فان كان معتقدا لكافر كالاختلاف
 ابا الكنيسة فلا اثر للسكوت اتفاقا وان سبق
 تحريمه فسكوته وتقريره نسخ والا فليل على الجواز
 والا لكان تقريره مع تحريمه والقدرة على انكاره
 خصوصا مع استبشاره تحريما فيجب الاتكاس
 وعدم دليل الجواز وايضا فيه تاخير البيان عن
 وقت الحاجة لا يهمل الجواز والنسخ مجمل في البديع
 مسئلة اختلف العلماء هل كان المصطفى صلى
 الله عليه وسلم متعبدا بفتح الباب مطلقا قبل النبوة
 بشيء فمنهم من نفي ذلك ومنهم من اثبته واختلف
 المثبت في تعيين ذلك الشرع تعيين من نسب
 اليه فقيل هو نوح وقيل ابراهيم وقيل موسى وقيل ما
 ثبت انه شرع من غير تعيين لنبى اقول مرجعها
 التاريخ والمختار كما قاله كثير الوقف فضلا عن النفي
 والاثبات عن تعيين قول والمختار بعد النبوة المتع
 من تعبد بشيء لان له شرعا يجيبه كما في جمع الجوامع
 وفي كشف الاسرار للامام التنسفي رحمه الله وكان
 عليه الصلاة والسلام علي الحكمة شريعة ابراهيم
 قيل مبعة في امور المناسك وغيرها حتى كان
 يرى الختان ويأكل الذبيحة دون الميتة وكان يفعل
 جميع ما ثبت له بقول الثقات من شريعته ثم
 حكى اقوالا في ذلك وقال وعامة اهل الاصول على
 انه

هل كان صلى الله عليه
 وسلم متعبدا بشيء
 ام لا

فونز

انه كان على شريعة ابراهيم عليه السلام كما امر النبي
 وفي تحرير الكمال المختار على انه عليه السلام قبل بعثته
 يتعبد لنبى بشريعة نوح وقيل ابراهيم وقيل موسى
 وقيل عيسى وقيل بما ثبت انه شرع اذ ذاك
 الا ان يثبت متصلا لادين في الاخير فان لم يعلم لعدم
 معلومية طريقه فيما ركنه اليه منهما لانهم اقياسيين
 لعدم ما يودها وتماه يطلب من ثمة وبقيد الصوابي
 واجب يترك به القليل واما التابعي فيجوز تقليده
 اذا اظهر قواه من الصحابة كشرع والحسن البصري
 وعلمة والخفي وغيرهم على الاصح وهو رواية النوا
 ومختار في الاسلام خلافا للشمس الائمة وقوله ظاهر
 الرواية وذكر الامام السرخسي رحمه الله تعالى
 انه لا خلاف في انه يترك القياس بقول التابعين
 واما الخلاف في انه يتعبد به في اجزاء الصحابة حتي
 لا يتم اجماعهم مع خلافة يعقوبه وعند الشافعي
 لا يتعبد به في جملة التلويح باب الاجماع
 الاجماع العزم والاتفاق لغة واصطلاحا اتفاق
 مجتهد عصر من امة محمد صلى الله عليه وسلم
 على امر شرعي والمراد بالاتفاق الاشتراك في الاعتقاد
 او القول او الفعل والشرط اجتماع الكل وخلاف
 الواحد الصاع للاجتهاد مانع لخلاف الاكثر كمل في
 المنار لكن ذكر صدر الشريعة ان صاحب الهداية
 اختار ان اتفاق الاكثر كاف وان اصحاب الاصول
 رجحوا في كتبهم ان خلافا لاقول في مقابلة الاكثر
 معتبر وفي شرح المنار نسب ما اختار في الهداية

وبلغ مقابلة

الآلة

الى المعترلة فقال جمهور العلماء اجتماع هذه الامة حجة
 موجبة للعمل وعلى مراتبة اجماع الصحابة ثم اجتماع
 من بعدهم على حكم لم يظهر فيه خلاف من سبقهم
 وهو معترلة اخبار المشهور فيفضل جاحد حكمه لا يكفي
 بمترلة الاجماع والسكون من الصحابة ثم اجماعهم على
 قول سبقهم فيه مخالف فانه بمترلة اخبار الاحاديث واجب
 العمل دون العلم ويكون مقدما على القياس وعلى
 خبر الواحد وهذا لا يفضل جاحده لما فيه من الاختلاف
 ومثل هذا الاجماع يجوز فيه التبدل بل ذهب فخر
 الاسلام رحمه الله الى انه يجوز نسخ الاجماع بالاجماع
 وان كان قطعيما حتى لو اجمع الصحابة على حكم ثم
 اجمعوا على خلافه جاز لكن المختار عند الجمهور
 هو التفصيل وهو ان الاجماع القطعي المتفق عليه
 لا يجوز تبديله وهو المراد بقولهم الاجماع لا ينسخ ولا
 ينسخ به والمختلف فيه يجوز تبديله كما اذا اقرن
 الثاني على حكم يري فيه خلاف من الصحابة رضي
 الله عنهم ثم اجمعوا بانفسهم او اجمع من بعدهم
 على خلافه فانه يجوز ان تنتهي مدة الحكم الثابت
 بالاجماع فيوقف الله تعالى اهل الاجماع والاجماع
 على خلافه وما يقال ان انقطاع الوحي يوجب
 امتناع النسخ فخص بما يتوقف على الوحي والاجماع
 ليس كذلك كما في التلويح واختلاف الامة على اقوال
 اجماع على ان ما عداها باطل فيمتنع بعد ذلك
 احداث قول اخر من بعدهم مثاله جارية اشتراها
 رجل ووطئها ثم وجد بها شيئا فقبل الوطي يمنع الرد
 انما وقيل

بلغ

وقيل لا يمنع وكذا الرد مع الارش والرد مجانا يكون خارجا
 عن هذين القولين فلا يجوز وقيل هذا في الصحابة
 خاصة والاصح كما في البديع وغيره انه غير مخصوص بهم
 بل هو مطلق يجري في اختلاف كل عصر ومسئلة
 لا يصح التمسك بالاجماع فيما يتوقف صحته عليه كوجود
 الباري وصحة الرسالة لزوم الدور وما لا يتوقف
 وهو ديني فالاجماع فيه صحيح اتفاقا عقليا كما في
 الرواية لا في جهة ونفي الشريك او شرعا كوجوب
 العبادات وما هو ديني كتنبيه الجيوش وترتيب
 الرعية فللقاضي فيه قولان والمختار انه لا حجة لارضة
 لشمول ادلة الاجماع فلا ينبت الحكم الديني وبقينا
 ولان الاجماع لا يكون فوق صريح قول الرسول عليه
 السلام وهو ليس بحجة في مصالح الدنيا لقوله صلى
 الله عليه وسلم في قصة التلقيع انكم اعلم بامر دنياكم
 وريما كان يترك رايه في الحروب بمراجعة الصحابة
 رضوان الله تعالى عليهم اجمعين كذا في التلويح واليد
 والله اعلم مسئلة المختار امتناع ارتداد امة عصر
 سماوا وان جاز عقلا وقيل يجوز لنا انه اجماع علمي
 الفضالة والسنية تنفيه واعترض بان الردة
 يخرجهم عن تبتا وثبائها اياه اذ ليسوا امة والجواب
 يصدق قاربت امة قطعوا والله اعلم باب
 القياس قيل هو لغة التقدير والمساواة وفي
 الاصطلاح مساواة محل اخر في علة حكم شرعي
 له لا يدرك بمجوزهم اللغة فلا قياس في اللغة
 وخرج مفهوم الموافقة كما لا يخفى ومن اقتصر على

فصل

قوله مساواة فرع الأصل في علة لا يفسر طوره بمفهوم
الموافقة وإطلاق اسم القياس عن بعضهم عليهم مجاز
للزوم التقيد بالجمالي وتماه في التحريم وعرفه في
التفيع بأنه تقديرة الحكم من الأصل إلى الفرع بعلة
متحدة لا تدرج مجرد اللفظة قال في التوضيح وذكر هذا
القيد يعني قوله لا يدرك بمجرد اللفظة وأجب لا يفتق
العلماء على الفرق بين دلالة النص والقياس وتشرطه
أن لا يكون المقيس عليه مخصوصاً بحكمه بنص
آخر كفتق الشهادة خريمة خست شهادة من
عموم سائر الشهادات المشروطة بالعدل بقوله عليه
السلام أصد أكثر القم كالبرء إذا قيس الأرز وعند
المتكلمين هو النص الدال على الحكم معدولاً به عن
القياس كبقا الصور مع الأكل والشرب ناسياً فلا
يقاس عليه غيره لتقدره حينئذ وإن يتعدى
الحكم الشرعي لا الاسم اللغوي لأنه لا قياس في
اللفظة كما قدمناه يعني إذا وضع الحكم لفظاً المستهي
مخصوص باعتبار معني يوجد في غيره لا يصح لنا
أن نطلق ذلك اللفظ على ذلك الفرع حقيقة سواء
كان الوضع لغوياً أو شرعياً أو عرفياً وذلك كإطلاق
الخمر على غير العقار من المسكرات الثابت لا المنسوخ
بالنص لا بالقياس بعينه إلى فرع هو تطايره في
علمته وحكمه ولا نص فيه أي في الفرع وإن بقي حكم
النص بعد التعليل على ما كان وركنه لا يفتق وهي
الأصل والفرع وحكم الأصل والجامع هذا هو المشهور
وقال في الاستلزام ومن تبعه أن ركنه ما جعل على علمي

من سئل له خبر بهيمة بعد لقاءه وان لا يكون
الاصل وهو محمل الحكيم المنعم من عليه

کتابت اولیٰ علیہم

حكم النص بما اشتمل عليه النص اما بعبارة كالليل
والجنس والوزن او غيرها كالعجز عن التسليم في نص
النهي عن بيع الابق وجعل الفرع تظير له في حكمه
بوجوده فيه ودلالة كون الوصف علّة صلاحه اي
ملا عتة للعلل المنقولة من النبي صلى الله عليه وسلم
وعن السلف بظهور تأثير ذلك الوصف في غير
ذلك الحكم او في جنسه كتعليقنا لولاية نكاح الصغار
بالصغر فانه ما لا يعم لتعليقه عليه الصلوة والسلام
لتسقوط نجاسة الهرقة بالطواف فانه منشا للضرورة
وفي تقدير ضون الاولى والصغر منشا للفرع عن
القيام بالمصالح وفي ذلك ضرورة وقد ظهر ان الصغر
في اثبات المال مسيطة يقدر الاستحسان على
القياس اذا قوي اثره والاستحسان في اللغة عد
الشيء حسنا وفي الاصطلاح اسم لدليل متفق عليه
بصا كان او اجتماعا او قياسا جليا اذا وقع في مقابلة
قياس سبق اليه الافهام حتي لا يطلق على نفس
الدليل من غير مقابلة فهو حجة عند الجميع من غير
تصور خلاف يترأه غلب في اصطلاح الاصول
على القياس الحق خاصة كما غلب اسم القياس
على القياس الجلي تمييزا بين القياسين واما في الفروع
فاطلاق الاستحسان على النص والاجماع عند
وقوعهما في مقابلة القياس الجلي شايع كما في التلويح
وبما قررناه يندفع ما قيل من استحسان فيقد
شرع بالتشديد يريد من اثبت حكما فانه مستحسن
عنده من غير دليل من الشارع قال في التلويح والحق

الولاية و

خبر
فرمانشاه

التشاركي

انه لا يوجد في الاستحسان ما يصلح مجالا للتزاع ان ليس التزاع
في التسمية لانه اصطلاح هذا او قد اخذ اصحابنا بالاستحسان
فيما فيه قياس واستحسان ورجحوه في كثير من وجوهها
العمل عليه الا في احد عشر مسئلة رجحوا فيها القياس
وعملوا به واعتمدوه فان اردت الوقوف على ما فارغ
الي شرنا المختصر المنار فصل في القياس
وهو الاجتهاد والاجتهاد في اللغة تحمل الجهد وفي
الاصطلاح استقراء الفقيه الواسع لتحصيل ظن
بحكم شرعي وهذا هو المراد بقولهم بذل المجهود لنيل
المقصود وفي التحرير هو لغة بذل الطاقة في تحصيل
ذي كلفة واصطلاحا بذل من الفقيه في تحصيل
حكم شرعي ظني ونفي الجاهة الي قيد الفقيه لما لا
بينه وبين الاجتهاد سهولان المذكور بذل الطاقة
لا الاجتهاد ويتصور من غيره في طلب حكم وشيوع
الفقيه لغيره ممن يحفظ الفروع في غير اصطلاح
الاصول وتماهه يطلب من جهة وشروط الاجتهاد
ان يحوي المجتهد علم الكتاب مما يتعلق بالاحكام
وذلك مقدار خمسمائة اية كما في بعض كتب
الاصول المعتمدة بمعانية لغة وشرعية اما لغة
فيان يعرف مباني المفردات والمركبات وخواصها
في الافادة فيقتصر على اللغة والعرف والنحو والمعاني
والسياق اللهم الا ان يعرف ذلك بحسب السليقة
واما شريعة فيان يعرف المعاني المؤثرة في الاحكام
ودجوهه من الخاص والعام وسائر الاقسام ولا يشترط
ان يكون حافضا لذلك عن ظهر القلب بل الشرط

هو انه في القاييس
فصل

والمعاني

هو

هو العلم بمواقعها بحيث يتمكن من الرجوع اليها عند
الحاجة ويحوي علم السنة بما يتعلق بها الاحكام
منها بطرقها بان يعرفها بمتنها وهو نفس الحديث
وسندها وهو طريق وصولها اليه من تواتر وشهرة
او احاد والمراد بمعرفة متنها المعرفة بمعانيه لغة
وشرعية وباقسامه من الخاص والعام وغيرهما
ووجوه القياس مع شرائطه التي تقدمت وكذا الاصول
معرفة الاجماع ومواقعها لئلا يخالفه في اجتهاده
ولا يشترط علم الكلام لجواز الاستدلال بالادلة
السمعية المجازم بالاسلام تقليد الاول اعلم الفقيه
لانه نتيجة الاجتهاد وثمرته فلا يتقدمه الا ان
منصب الاجتهاد في زماننا انما يحصل بممارسة
الفروع فمري طريق اليه في هذا الزمان ولم يكن
الطريق في زمن الصحابة رضي الله تعالى عنهم ذلك
ويمكن الآن سلوك طريق الصحابة ثم هذه
الشرائط انما هي في حق المجتهد المطلق الذي
هو امين في جميع الاحكام واما المجتهد في حكم
دون حكم فعليه معرفة ما يتعلق بذلك الحكم
كذا ذكره الامام الغزالي كما في التلويح وحكمه الاجتهاد
بغالب الراي لا القطع فيها فلا يجري الاجتهاد في
القطعيات وفيما يجب فيه الاعتقاد المجازم من
اصول الدين والله اعلم مسئلة طائفة لا يجوز
اجتهاد غيره في عصره عليه السلام والاكثر يجوز
فقيه مطلقا وقيل بشرط غيبته للمقضية
وقيل باذن خاص وفي الفروع نعم مطلقا كذا في

في
الاصابة

الألوكة

التبرير ثم بحث فقال فالوجه جوازه للغايب والحاضر
 فشرط من الخطاء وهو باحد امرين حضرته او ادته
 كتحكيمه بسعد بن معاذ في بني قريضة مسئلة
 المجتهد بعد اجتهاده في حكم ممنوع من التقليد فيه
 اتفاق الخلاف قبله والاكثر ممنوع وقيل فيما يعني به
 لا فيما يخصه وقيل فيما لا يقوى وقته بالنظر وقيل
 يجوز مطلقا وعن ابي حنيفة قولان وعن محمد جوازه
 ان كان اعلم منه وتماهية الخبر والبدع مسئلة
 يجوز خلو الزمان عن المجتهد خلافا للمجانبلة لنا لا
 موجب والاصل عدمه بل دل على الخلق قوله عليه
 السلام ان الله لا يقبض العلم انتزاعا الي قوله حتي لم
 يبق عالم اتخذ الناس رؤسا جهلا فافترقوا فغير
 عالم فضلوا واضلوا قال عليه السلام لا تزال
 طائفة من امتي ظاهرين علي الحق حتي ياتي امر الله
 او حتي يظفر الدجال لا يدل علي نفى الجواز ولا يخفى
 ان مرادهم لا يقطعوا لا تترك كذبه اذ الخلاف الجواز الشرعي
 لان عاقلا لا يحمله عقلا والحدوث بعده اذ لا يتأتى
 لعقل احالته عقلا فالوجه الترجيح باظهرية
 الدلالة علي نفى الفاعل لا من المجتهد بخلاف الظهور
 علي الحق لانه يتحقق دون اجتهاد كما يتحقق بإرادة
 الاتباع ولو تيارضا في عدمه الموجب قالوا فرض كفاية
 فلو خلا اجتمعوا علي الباطل احب اذ فرض موت
 العلم لم يبق علي انه في غير محل النزاع لان فرض
 الكفاية الاجتهاد بالفعل مسئلة غير مجتهد يجوز
 له ان يفجني بقول المجتهد ومنعه ابو الحسين
 وقيل

العلم

وقيل ان عرف ماخذ المجتهد جازوا لا فلا وقيل بشرط
 عدم مجتهد واستقرب وقيل يجوز مطلقا وهو خلق
 بالنفي وتماهية في البدع والخبر مسئلة يجوز تقليد
 المفضل مع وجود الافضل واحمد وطائفة كثيرة من
 الفقهاء علي المنع الاول للقطع باستفتاء كل صحابي
 مفضل بلا تكير علي المستفتي وهو متوقف علي
 كونه كان عند مخالفته للكل فانه من صورها
 واستدل بتعذر الترجيح العامي احبب بانه بالتسامع
 وكون الاجتهاد المناط لا يعيد لنا منعه عند مخالفة
 المفضل الكل لما نعرف اقوالهم كالدلالة للمجتهد
 فيجب الترجيح احبب لا يقاوم ما ذكرنا وعلمت ما فيه
 وغيره علي العامي ولا يخفى انه اذا كان بالتسامع لا
 عسر عليه مسئلة التقليد العمل بقول الغير بغير
 حجة وليس الرجوع الي الاجماع ولا العامي الي المفتي
 ولا القاضي الي العدول بتقليد لقيام الحجة المفتي
 المجتهد وهو الفقيه والمستفتي فيه الظنية
 والعقلية وكذا صحت امان المقلد وان اتمناه فان
 محل الاستفتاء فيه الظنية لا العقلية علي الصحيح
 لا قصر صحتة علي الظنية فلا يجوز التقليد فيها
 كوجوده تعالى وقيل يجب ويحرم النظر والفقير
 يجوز لنا الاجماع علي وجوب العلم بالله تعالى ولا
 يحصل بالتقليد لا مكان كذبه اذ نفيه بالضرورة
 مستفوا بالنظر يرفع للتقليد ولانه لو حصل ان
 لزم النقصان بتقليد اثنين في حدوث العالم
 وقدمه المجوز لو وجب النظر لفعله الصحابة والرواية

بالنسبة اليه والى المطلق والمستفاد من الخبر

واجبر فعل العامي

الألوكة

وهو منتف والايقل كالفرع الجواب منع انتفاء
الثاني بل علمهم وغاية العوالم عن النظر لانه لم
يدخروا لظهوره وينتقله بادي التفاوت الى الحوادث
وليس المراد تحريمه على قواعد المنطق ومن اصغى
الى عوالم الاسواق امتلا سمعه من استدلالهم
بالحوادث والمقلد المفروض لا يكاد يوجد فانه قل
من يسمع من لم ينتقل ذهنه قط من الحوادث
الى موجدها ولم يخطر له الموجد او يخطر بيشك
فيه من يقول هذه الموجودات رب او جدها
وهو متصف بالعلم بكل شيء والقدرة الى اخره
فيعتقد ذلك بمجرد تصديقه من غير انتقال فيفيد
الزورين المحدث والموجد وتعلمه في التحريم
مسببة والاحكام المشروعة في الدين التي ثبتت
بهم في اربعة اقسام وهي حقوق الله تعالى
خالصة وحقوق العباد خالصة وما اجتمعا
فيه وحق الله تعالى غالب كحد القذف فيه حق
الله تعالى لانه شرع راجع وحق العبد لدفع العار
ولغلبة حق الله تعالى لا يجري فيه ارتداد ولا اسقاط
ولا اعتياض وما اجتمعا فيه وحق العبد غالب
كالقصاص فيه حق الله تعالى وفي اخلا العالم
عن الفساد وحق العبد لوقوع الخيانة على نفسه
وهو غالب فيجري فيه الارث والاعتياض بالمال
وصحة العفو وهذه الحقوق تنقسم الى اصل وخلف
فالقسم الاول كالامان اصله التصديق وهو
امان القلب بحقيقة جميع ما جاء به محمد صلى الله عليه
وسلم

بلغ مقابلة

وسلم عن الله تعالى والافرار كما هو مذهب الفقهاء
واختلف في ان الاعتبار في الايمان هو التصديق
المنطقي الذي هو الايمان او غيره ذهب صاحب
التنقيح الى الثاني وقال هو نسبة التصديق الى الخير
اختيارا لان الادعان قد يقع في قلب الكافر بالضرورة
عند رؤية المعجزة مع انه لا يكون مؤمنا حتى يتسبه
الى التصديق فيها خبر به وقال تعالى في حق بعض
الكفرة يعرفونه كما يعرفون ابناءهم حيث يمنع
حصول الادعان لبعض الكفار ولو سلم يكون
كفره باعتبار محوره باللسان وغير ذلك من امارات
الانكار فاما اذا قطعنا النظر عن فعل اللسان
لغيرهم من نسبة التصديق الى المتكلم لا يقول
حكمه والادعان به وفيه كلام فانه حينئذ يكون
التصديق من الكيفيات دون الافعال الاختيارية
فكيف يصح الامر بالايمان قلت يصح باعتبار
اشتماله على الافرار وعلى صرف الفكر في تحصيل
الكيفيات بترتيب المقدمات كما يصح الامر بالعلم ثم
صار الافرار أصلا خلفا عن التصديق في احكام الدنيا
والقسم الثاني مما ثبت بالاجماع ما يتعلق به الاحكام
المشروعة وهي اربعة سبب وهو لغة ما يتصل به
الى المقصود وفي الشريعة اقسام منها سبب حقيقي
وهو ما يكون طريقا للحكم من غير ان يضاف اليه
وجوب ولا وجود ولا يعقل فيه معاني العمل فتخرج
بالاول العلة وبالثاني الشرط وبالثالث السبب
الذي يشبه العلة والسبب الذي فيه معنى العلة

٩٨

الأمانة

وهذا كذا لالة السارق على مال انسان فاذا فعل
 المدلول لم يضمن الدال شي لان الدالة سبب محض
 تخلل بينه وبين المقصود ما هو علة غير مضافة الي
 السبب اي لا تكون مستفادة منه فان قلت
 هذا الاصل متفوض بما قالوا من وجوب الضمان على
 الساعي كما علمت تفصيله في كتبهم المعتمد وبالدالة
 المجرم انسانا على صيد تقتله حيث يجب على الدال
 ضمان الصيد قيمته قلنا ما ذكرنا الا لاول بعض
 مشايخنا اختاروه لكثرة السفارة فقصدوا زجرهم
 عن ذلك دون قول المتقيد واما دالة المجرم فحناية
 لانه التزم بعقد الاحرام من الصيد عنه فتكون
 الدالة منزلة للامن عنه فتكون حناية فيجب
 الضمان عليه كالموقع اذا دل السارق على الوديعة
 يضمن لكونه تاركا لما التزمه من الحفظ ومنها
 سبب مجازي والعلاقة فيه الاول اليه كالممين
 بالله تعالى ونحوها وسميت سببا للكفارة مجازا
 لان الممين اما عقدت للدين لكنها تقضي الي الحكم عند
 زوال المانع فكانت سببا باعتبار ما يؤول والسبب
 المجازي من العلل لانه علة العلة الا ان الحكم يضاف
 الي العلة فلواضيف الي السبب كان سببا في معنى
 العلة كسوق الدابة وقودها كل واحد منهما
 سبب لتلف ما يتسلف بوظيفها حالة السوق
 والقود وقد تخلل بينه وبين التلف ما هو علة
 وهو فعل الدابة لكن هذه العلة مضافة الي
 السوق والقود لعدم صلاحية اضافة الحكم الي
 علة

هذا
 هو
 المقصود

العلة وهي عبارة عما يضاف اليه وجوب الحكم ابتداء
 في الاصطلاح واما في اللغة فهي ما خوزة من العلل
 وهو الشرية بعد التشرية وسمي الامر المثبت
 الحكم في الشرع به لتكرر الحكم بتكررها وخرج بقولنا
 ما يضاف اليه وجود الحكم الشرط وقولنا ابتداء يعني
 بلا واسطة السبب والعلامة وعلة العلة والتعليل
 والفرق بين التعليق والشرط ان التعليق ترتب امر
 لم يوجد على امر لم يوجد بان واحد احوالها والشرط
 الزام امر لم يوجد في امر وجد بصيغة مخصوصة
 وتتم العلة الشرعية الحقيقية بثلاثة اشياء الاسم
 والمعنى والحكم فالاول ان تكون في الشرع موضوع
 لموجبه الثاني ان يضاف ذلك الحكم اليها بلا واسطة
 والثالث ان يثبت الحكم عند وجودها بالاتراخ وهو
 اقسامه سبعة علة اسما وحكما ومعنى وهي الحقيقة
 كما تقدم كالبيع المطلق للملك فانه موضوع للملك
 والمالك يضاف اليه بلا واسطة وهو مؤثر في الملك
 وكذا النكاح وفي اقتراحها بالحكم خلاف والحق انه يجب
 ومن مشايخنا من اجاز تقدمها ورفق بينهما وبين
 الاستطاعة مع الفعل بالظاهر فلهذا البقا وجب
 القرار والقتل الشرعية بقا حكما متصورا تقدمها
 كذا في البدع والثاني علة مجازية وهي ما كانت اسما
 لا غير كالتعليقات والثالث علة اسما ومعنى لاحكما
 كالبيع بشرط الخيار فان البيع علة للملك اسما لانه
 موضوع له ومعنى لانه هو المؤثر في ثبوت الملك لاحكما
 لان الحكم وهو ثبوت الملك مترسخ والرابع علة

الألوية

شبه بالسبب كثر القريب فانه علة للملك الذي
هو علة العلق والخامس وصفه شبهة العلق كاحد
وصفي علة ذات وصفين وذلك كالحبس والقدر
بحرمة النسبية والسادس علة معني وحكما لاسما
حكم تعلق بعلة ذات وصفين فان اخرها وجودا
علة حكما راجحة بالوجود ومعني لتأثيره لاسما
لان احدهما كالقرابة والملك للعلق فانه يتعلق
بالملك حتى كان المشتري معتقا ولو تأخرت القرابة
اضيف اليها كما لو ورث اثنان عبد افادني احدهما
بثوته غير لشريكه واضيف الى القرابة والسابع علة
اسما وحكما لامعني وذلك كالسفر فانه علة
للرخيص اسما لافضا تضاق اليه في الشرع يقال
رخصة السفر الافطار والقصر وحكما لانها تثبت
بنفس السفر متصلة به لامعني لان المؤثر في
ثبوتها ليس نفس السفر بل المشتقة وبقي بعد آخر
وهو العلة حكما لاسما ولا معني وهذا لم يذكره
صاحب المنار رحمه الله وذلك كالشرط الذي سلم
من معارضة العلة مثل حفر البئر فتصير الاقسام
ثمانية واما الشرط وهو لفة العلامة وشرعا ما
يتعلق به الوجود دون الوجوب اي دون ان يكون
مؤثرا في وجوده واحترزنا به عن العلة وعرف بعضهم
بانه ما يتوقف على وجوده الشيء وهو خارج عما ماهية
الشيء اخرج به جزؤه فانه ايضا ما يتوقف عليه وجود
الشيء وليس مؤثرا فيه وقد قسم الأصوليون الخارج
للتعلق بالحكم الى مؤثر فيه ومفوض اليه بلا تأثير
قالوا

قالوا العلة والثاني السبب والافان توقف عليه
الوجود فالشرط والافان دل عليه فالعلامة والشرط
حقيقي وجعلي فالاول ما يتوقف عليه الشيء في الواقع
والثاني شرعي اي يجعل الشارع فيتوقف شرعا
كالشهود لنكاح والطهارة للصلاة هو غير شرعي
اي يجعل المكلف كتعليق تصرفه مع اجازة
الشرع كان دخلت الدار فكذا او قياسه خمسة
بالاستقراء على ما ذكره في الاسلام شرط محض وشرط
فيه معني العلة وشرط فيه السببية وشرط جارا
واسما ومعني لاحكما وشرط هو العلامة الخالصة
كالاحصان في الزنا وقد اختص صاحب التوضيح
على الاربعة الاول ولم يذكر القسم الخامس قال في التو
وجيه الضبط ان وجود الحكم ان لم يكن مضاف اليه
فمن الواجب كالأول الشرطيين اللذين علق بهما الحكم
وان كان فان تحلل بينهما وبين الحكم فعمل فاعل
بمختار غير منسوب اليه وكان غير متصل بالحكم
فهو الثالث محل قيد العبد والافان لم تعارضه علة
تصلح لاضافة الحكم اليها كمشق الزرق ان تعارضه فهو
الاول لا دخول الدار واما العلامة فهي تعرف الوجود من
غير تعلق وجوده ولا وجوب كالأحصان فلا يضمن
شهوده اذا رجعوا واختار بعض ان الاحصان
شرط وفي التلويح ان العلامة عنده من اقسام
الشرط ولهذا سمي صاحب الهداية الاحصان شرطا
مخضا يعني انه علامة ليس فيها معني العلية
والسببية بل في الهمية وهي تثبت

فق
الشرط الجملي

قال في التلويح

ضج

فهو الثاني هو

بلغ مقابلة

بالولادة في الجملة فاذا ولد الاذي كانت له ذمة صالحة
 للوجوب له وعليه في بعض الحقوق وقد وقع كلام
 البعض ان الزمة امر لا معنى له ولا حاجة اليه في الشرع
 وانك من مخترعات الفقهاء يفترون عن وجوب الحكم
 بثبوتها في ذمته وقد رد ذلك صدر الشريعة بتحقيق
 الذمة لغة وشرعا واشباهها بالنصوص وقام كشف
 هذا المقام يطلب من التلويح والمخير فيه العقل وهو
 قوة للنفس فيها ينتقل من الضروريات الى النظريات
 وهو معنى قولهم نور يضيئ به في طريق يستدي
 به من حيث ينشئ اليه درك الخواص ويتعدي
 المطلوب للقلب فيذكره القلب بتأمله بتوفيق الله
 تعالى وهذا هو العقل العاشر المسمى بالعقل
 فقال لا العقل الذي هو اول المخلوقات كما
 سبق الى بعض الاذهان والعوارض على الاهلية
 نوعان سماوي من قبل الله عز وجل لا اختيار للعبد
 فيه فنسبته الى السماء لهذا الاعتبار كما لصغر
 وحكمه ان يسقط ما يحتمل السقوط من البالغين
 بالعدرك الصلاة والصوم ويصح منه وله ما لا
 عزيمة فيه فلا يسقط عنه فرضية الايمان لا هنا
 لا يحتمل السقوط لان الله تعالى عز وجل دابر منزه
 عن الزوال فيكون وجوب توحيدك دائما وهذا
 مذهب فخر الاسلام رحمه الله تعالى كما حكاها صاحب
 التلويح عنه فلو ادري الايمان بالاقرار مع التصديق
 وقع فرضا لان الايمان لا يحتمل النقل اصلا وهذا
 لا يلزمه تجديد الايمان بعد البلوغ والصبي يصح

فصل اول المخلوقات

خبر

عذرا في سقوط وجوب الاداء لانه مما يحتمل السقوط
 بعد البلوغ بعذر النوم والاعفاء بخلاف نفس الوجوب
 فانه لا يحتمل السقوط بحال والصبي لا ينافيه
 فيبقي نفس الوجوب وهذا الواستمت امرأة انصبي
 وهو باباه بعد ما عرضه القاضي عليه يفرق بينهما
 وذهب شمس الامة رحمه الله الى انه لا وجوب عليه
 ما لم يبلغ وان عقل لان الوجوب عليه ما لم يبلغ وان
 عقل لان الوجوب اما كان بسبب عدم الحكم فقط
 والا فالسبب والمحل قالير فاذا وجد كالمسافر
 اذا صلى الجمعة تقع فرضا ومنها الجنون وهو افة
 تحل الدماغ وتبعث على الاقدام على ما يضار منقضي
 العقل من غير ضعف في اعضائه وحكمه سقوط
 العبادات كلها به الا انه لم يمتد بالحق بالنوم يجعل
 كانه لم يكن وامتداده في الصلوات بان يزيد على
 يوم وليلة وفي الصوم باستفراق الشهر وفي
 الزكاة بالحوول ومنها النسيان قيل هو يدري
 لا يحتاج الى التعريف وقيل هو معنى يعجز الانسان
 بدون اختياره فيوجب الغفلة عن الحفظ وفيه
 كلام يطلب من الكتب المبسطة وقيل هو جهل
 الانسان ما كان يعلمه ضرورة مع علمه بامور كثيرة
 لا بافة وعرقه في التحريم بانه عدم الاستحضار
 في وقت حاجته فيشمل النسيان عند الحكماء والسمو
 لان اللغة لا تفرق وهو لا ينافي الوجوب في حق الله
 تعالى لان العقل لا يعدم وكذا الذمة لكنه ان كان
 غاليا كما في الصوم والسمية في الذمير وسلام الناسي

في

تقف على تعريف الجنون

الامة

في الصلاة يكون عفوا ولا يحمل عذرا في حقوق
 العباد ومنها النوم وهو تفرغ مع العقل توجب
 العجز عن ادراك المحسوسات والافعال الاختيارية
 واستعمال العقل فالفترة هي معنى قولهم احتباس الروح
 من الظاهر الى الباطن وهذه الروح بواسطة العروق
 الضواري تنشر في ظاهر البدن وقد ثبت في الباطن
 باسباب مثل طلب الاستراحة من كثرة الحركة
 والاشتغال بتأثير في الباطن ليتضح الغذاء وخوه
 فوجب تأخير الاداء لاصل الوجوب ولهذا وجب
 القضا اذا زال بعد الوقت وبطل عبارته من
 الاسلام والردة والطلاق ولم توصف بخبر وانتفاء
 وصدق وكذب كالأيمان فلذا اختار في الاسلام
 ان قرأته لا تستقط الفرض وفي النوازل تنوب والافسد
 فمقتضاه الوضوء ولا الصلاة فان قيل ان اكثر
 المتأخرين يفسدها وتفريع النوازل الفساد بكلام
 التأخير عليه لعدم فرق النص بين المستيقظ والتا
 وانزال المصلي التأخير كالمستيقظ وعن ابي حنيفة
 تفسد الوضوء ولا الصلاة فيتوضي ويبنى وقيل
 عكسه وهو اقرب عنده لان جعلها حدثا للجناية
 ولا جنابية من التأخير فيبقى كلاما لا يقصد تقييده
 كالساحي به كذا في التحرير قلت وهي بدلية ترا
 الاخرى وظها فتى الفقيه عبد الواحد وهو المذكور
 في الاخيرة والمحيط معلل بما ذكره في التحرير وفي
 النصاب وعليه الفتوى كما في شرح الوهبانية
 في شرح اكثر الامام الزيلي انما لا تبطل

في
 رواية

الوضوء ولا الصلاة كما اختار معني الاسلام وفي المفتي
 والصحيح انه لا يكون حدثا ولا تفسد صلاته لانه
 ليس في معني المتخصص عليم انتهى ومراده بالمنصوي
 عليه القرينة حالة اليقظة في حديث الاعرابي
 والله اعلم ومنها الانغماء فانه في القلب والدماغ
 تعطل القوي المدركة والحركة عن افعالها مع بقاء
 العقل مغلوبا والاعصم منه الانبياء وهو فوق
 النوم فلزمه ما رفته وزيادة كونه حدثا لجميع حالات
 الصلاة ومنها بخلاف النوم في الصلاة مضطجها
 فله البناء ومنها الرق وهو عجز حكيم عن الولاية
 والشهادة والقضاء وما لكية المال كاي من جعله
 شرعا وهو عرضه للمهلك والابتدال ومنها
 العتة وهو من اختلط كلامه مرة ومرة وهو
 كالصبي العاقل في صحة فعله وتوكيله بالامهلة
 وقوله كاسلامه ولا تجب العبادات عليه والفقهاء
 وضمار متلفاته عليه وليس بغيره لانه شرع
 جبر او كونه معفوها لا ينافي في عصمة الحمل وبني
 عليه ولا ياتي على غيره ومنها المرض وهو لا ينافي
 في اهلية الحكم والعبادة ولكنه من اسباب العجز
 فشرعت العبادات عليه بقدر المكنة ومن اسباب
 تعلق حق الوارث والفرع بماله والمراد بتعلق
 حق الفرع بماله بالمعني وهو المأثرة لا بالصورة
 فثبت وقد وقع في التوضيح ان المريض لا يجوز له البيع
 من احد الورثة او الغرماء بمثل القيمة قال في التلويح
 وهذا لا يوجد له رواية بل الروايات متفقة على انه

ولو في



يجوز للمريض ان يبيع العين من بعض الغرما ومثل
 القيمة وعدم الجواز مختص بالورثة ومنها الموت
 وهو آخر العوارض السماوية قيل هو صفة وجودية
 خلقت ضد الحياة وقيل هو عدم الحياة نعمان شانه
 اوزوال الحياة وهو يتا في احكام الدنيا ما فيه تكليف
 لعدم القدرة والاختيار وما شرع عليه لم حاجة غيره
 فان كان حقا متلفا بالعين يبي لها كالا مانات
 وان كان دينيا لم يبق بمجرد الذمة حتى ينضم اليه
 مال او ذمة كقيل وان كان مشروعا عليه بطريق
 الهلة كنفقة محارمه بطل الا ان يوصي به فيصح
 من الثلث وان كان حقا له بقي له ما يتعلق به خا
 وانه اعلم والنوع ثاني المكتسبة من نفسه
 وغیره في الاول السكر من محرم اجتماعا فان كان
 طريقة مباحا كسكر المضطر الى شرب الخمر والمكره
 والحاصل من الادوية والاغذية المتخذة من غير الغيب
 والمثلة لا يقصد السكر بل للاستمرار والتقوى
 فكلا الغناء لا يقع معه طلاق ولا عتاق وان روي
 عنه انه ان علم البنيح ونحوه وان محرم ما كان محرم
 فلا يبطل التكليف فتلزمه الاحكام ونحو عباراته
 من الطلاق والعتاق والبيع والاقار وتزوج الصغار
 والتزوج والاقراض والاستقراض لان العقل قاييم
 وانما عرض قواني فهم الخطاب بمحضته فيبقى في حق
 الاسم والقضا الا انه يجب الكفارة مطلقا في
 تزويج الصغار لان اضراره نفسه لا يوجب جواز
 اضراره او يصح اسلامه كالمكره لارادته لعدم قصد
 وبالجزل

قتل المكره نسكوت
 معقول لا روي

وبالهزل للاستئناف لعدم المروجة وتماه في التحرير
 ومنها الهزل هو ان يراد الشيء غير ما وضع له ولا مناسبة
 بينهما وعرفه في التحرير بانه الذي لا يراد باللفظ ودلالة
 لا المعنى الحقيقي ولا المجازي صده الجحد ان يراد احدهما
 وهو يتا في اختيار ما هزل به والرضي به ولا يتا في الرضي
 بمباشرة ما هزل به ولا الاهلية وجوب الاحكام
 ولا يكون عذرا في موضع الخطاب بحال لكنه لما كانت
 اثره في اعدام الرضي لا يتا في اعدام الرضي بالمباشرة وجب
 النظر في الاحكام وكل حكم يتعلق بالعبادة دون
 الرضي بكمها يثبت وكل حكم يتعلق بالرضي لا
 يثبت ومنها السفر وهو الخروج المديد وادناه
 ثلاثة ايام وانه لا يتا في الاهلية اي لا يخل بشيء مما
 به الاهلية وهو العقل والقدرة البدنية لكنه من
 اسباب التحقيق بنفسه مطلقا فتوثر في قصر
 ذوات الاربع وفي تاخير الصوم ومنها الخطا وهو في
 اللفظة ضد الصواب وفي الاصطلاح وقوع الشيء
 علي خلاف ما اريد وعرفه الكمال في تحريره بان
 يقصد بالفعل غير المحل الذي يقصده الجنابة
 كالمضمضة تنسري الى المحلق والربي الي صيد قاضا
 ادعي والمواخذة به جائزة خلافا للمقتلة لانها بالجنابة
 قلنا هي عدم التثبت ولذا سهل عدم المواخذة به
 وعنه كان من المكتسبة غير انه تعالى جعله عذرا
 في اسقاط حقه اذا اجتهد وشبهة في العقوبات
 فلا يواخذ بحد ولا قصاص دون حقوق العباد
 فوجب ضمان المتلفات خطأ وصالح سببا للتحقيق

الألوكة

في القتل فوجب الدية ولو كونه من تقصير يتيقن وجب
 به ما تردد بين العباداة والعقوبة من الكفارة ويقع
 طلاقه خلافا للشافعي لان الفعلة عن معنى اللفظ
 خفي قائم تميز البلوغ مقامه بخلاف النوم لان ظاهر
 فلا يقام مقامه فصار في عبارة النجاشي عبارة المخطي
 وذكرنا في فتح القدير ان الوقوع في الحكم كما في الديانة
 وقد يكون مقتضى هذا الوجه اما فيما بينه وبين
 الله تعالى فهي امراته وكذا قالوا ينقد ببيعة
 فاسدا ولا رواية فيه للاختيار في اصله وعدم
 الرضي والوجه انه فوق المأزول اذ لا قصد في خصوص
 اللفظ ولا حكمه انتهى كلامه الحرير ومنها الجمل وهو
 معني بضاد العلم وعرف بانه عدم العلم بما من
 شأنه فان قارنه اعتقاد مركب وهو المثل د
 بالشعور بالشئ على خلاف ما هو به والافسوط
 وهو المراد بعدم الشعور واتسامة فيما يتعلق
 فلهذا المقام أربعة جهل لا يصلح عذرا ولا شبهة
 وهو في الغاية وجهل هو دونه وجهل يصلح شبهة
 وجهل يصلح عذرا وتمامه في التلويح ومنها السفه
 وهو صفة تقري الانسان فتبعته على السرف
 والتبذير وهذا لا يوجب خلافا في الاهلية ولا يمنع
 شيئا من احكام شرع ويمنع ماله عنه اول بلوغه
 الي خمس وعشرين سنة عند الامام والي ان يؤتى
 رشده عند صاحبه كما عاينت تفاصيله في كتب
 الفروع واما من غيره فالأكره حمل الغير على ما لا
 يرضاه وهو ملجأ بها يفوت والعضو لفيلة فله

بلغ

والالا

والالا فيفسد الاختيار ويعدم الرضي وغيره بضرب
 لا يفضي الي تلف العضو وحيس وهو بعدم الرضا
 ولا يفسد الاختيار واما بجس نحو انية فقياس
 واستحسان في انه أكره وهو مطلقا لا ينافي اهلية
 الوجوب كما بن ابنه الذمة والعقل ثم من المحرمات
 ما يحتمل السقوط كحرمة الخمر والميتة فباح بالأكره
 المألجى حتى لو امتنع انتم وضع دينه بخلاف غير المألجى
 فانه لا يجوز له تناول معه لعدم الضرورة لكنه
 لا يجد اذا شرب لتبعية الأكره وما لا يحتمله باصله
 كاجراء كلمة الكفر على لسان المكره فانه حرام بخص
 فيه حتى لو صبر كان ما جورا وما يحتمل السقوط
 باصله كتناول مال الغير فانه حرام يحتمل السقوط
 بالاباحة ولا تستقط الحرمة في هذين بعذر اي بعذر
 المكره ويحتمل الرخصة مع قيام الحرمة حتى لو
 صبر كان ما جورا لا اخذه بالقرينة وهي انكر الدين
 في الاول والكف عن مال المسام في الثاني والاعلم
 بالصواب باب حروف المعاني سميت
 فلها لانها توصل معاني الافعال الي الاسما فشطرت
 مسائل الفقه مبني عليها واعلم ان الاستعارة التبعية
 تجري في الحروف وقد ذكر علماء البيان ان الاستعارة على
 قسمين استعارة اصلية وهي في اسما الاجناس
 واستعارة تبعية وهي في المشتقات والحروف
 واما قالوا في تبعية لان الاستعارة في المشتقات
 لا تقع الا بتبعية وقوعها في المشتق منه لانها
 تجري اولاً في المصدر ثم بتبعية في الفعل وما

بلغ مقابلة

يشتق منه مثلاً يقدر في نطق الجال أو الحال ناطقة
 بكذا يشبه دلالة الحال بنطق الناطق فيستعار
 النطق للدلالة ثم يؤخذ منه نطق بمعنى دلت
 وناطقة بمعنى داله وغير ذلك واستدلوا على
 ذلك بأن كلاً من المشبه والمشبّه به يجب أن
 يكون موصوفاً بوجه التشبه والصالح للموصوفاً
 هو الحقائق دون الأفعال والصفات المشتقة
 منها وتامة يطلب من شرح التخييص فيعتبر
 التشبيه أولاً في متعلق معنى الحرف ويجري منه
 الاستغارة ثم يتبعه ذلك في الحرف نفسه والمراد
 بمتعلق معنى الحرف ما يعبر به عنه عند تفسيرها
 في الحرف حيث يقال من لا تبدأ الغاية والى الاتم
 الغاية وفي الطرفين والتم للتعليل لغير ذلك
 فهذه ليست معانيها والأحكام أسماء لا حروف
 وأما في متعلقات المعاني بمعنى أن معاني
 تلك الحروف راحة إلى هذه بنوع استلزام كذا في
 المفتاح مثال ذلك قوله تعالى فالنقطة ال فرعون
 ليكون له عددًا وحزناً وقول الشاعرة
 دله والموت وأبو الخراب شبه ترتيب العداوة
 على الالتقاط وترتيب الموت على الولادة بترتيب
 العلة الغائية للفعل عليه ثم استعمل في المشبه
 اللام الموضوع للدلالة على ترتيب العلة الغائية
 التي هي المشبه به فخرج الاستغارة أولاً في
 العلية والعرضية وتتبعها في اللام وصارت
 اللام بواسطة استغارتها لما يشبه العلية
 بمنزلة.

بمنزلة الأسد المستعار لما يشبه الهيكل المخصوص
 وتامة تحقيقه يطلب من التحقيق ثم اعلم أن الأصل
 في الواو هي مطلق الجمع عندنا من غير تعرض لمقارنة
 ولا ترتيب وعليه عامة أهل اللغة وأئمة الفقوي
 وأما بيئت الترتيب في قوله أن تختصا فهي
 طابق وطابق حتى لا يقع به إلا واحدة في قول أبي
 حنيفة رحمه الله تعالى خلافاً لصاحبيه ضرورة
 أن الثانية تعلقت بالشرط بواسطة الأولى لمقتضى
 الواو وفي قول المولي اعتقت هذه وهذه وقد زوجها
 الفضولي من رجل وأما بطل نكاح الثانية لأن
 صدر الكلام لا يتوقف على آخره إذا لم يكن في آخره
 ما يفرأوله وعق الأولى يبطل بحلية الوقف
 في حق الثانية فيبطل الثانية قبل التكلم بعقها
 بخلاف ما إذا زوج الفضولي اختين في عقدين
 فقال اجزى نكاح هذه وهذه حيث يبطل الجميعاً
 لأن صدر الكلام وضع لجواز النكاح وإذا انفصل به
 آخره سلب عنه الجواز فصارت آخره في حق أوله
 بمنزلة الشرط والاستثناء وقد تكون الواو للحال
 كقوله لعبد إذا إلى الفأوانت خرج حتى يفتق العبد
 بالآداب وقد تكون الواو لعطف الجملة فلا يجب
 المشاركة في الخبر كقوله هذه طابق ثلاثاً وهذه
 طابق فتطلق الثانية واحدة لأن الشركة في
 الخبر إنما كانت للاقتدار وإذا كانت تامة فقد
 ذهب دليل الشركة وكذا في قولنا طلقني ولست
 الف حتى لا يجب شيء وإذا أطلقها ولا الواو للحال

فيصير شرطاً ويدا لا بحسب الالف اذا اطلقها واما
 الفاء فهي الموصلة والتعقيب ولهذا قلنا فيمن قال
 لامرأته ان دخلت هذه الدار فهذه الدار فانت
 طالق ان الشرط ان تدخل الثانية بعد الاولى
 من غير تراخي وفيمن قال لا خريعت منك هذا
 العبد بكذا فقال الاخر فهو حر انه قبول ولو
 قال اوهو حر لم يخر البيوع وفيمن قال لحياط
 انظر لي هذا الثوب ايكفيني ثم يصاف فقال
 نعم فقال فاقطعه فقطعه فاذا هو لم يلقه
 ضمن لحياط كانه قال ان جاءني ثم يصاف قطعه
 وفيمن قال لغير المدخول بها ان دخلت الدار
 فانت طالق فطالق فدخلت فانه يقع
 على الترتيب قتيبن بالاولي ولهذا اختصت
 الفاء بعطف الحكم على العلل كما يقال
 اطعمته فاشبعته وقد تدخل الفاء على
 العلل اذا كان ذلك مما يدوم فيصير معني
 التراخي يقال ابتشر فقد آتاك الغوث وهذا
 قلنا فيمن قال لعبد ادالي الفافانت حر
 انه يعتق لجمال لان العتق دائم فاشبه
 التراخي وكذا لو قال للحر اتزل فانت امن
 يصير امنا لجمال نزل اوم يتزل ولم يعمل معني
 التعليق كانه اضم الشرط لان الكلام يصح
 بدون الاضمار فلا يصار اليه واما ما
 قلنا عطف على التراخي ثم عند ابي حنيفة
 التراخي على وجه القطع كانه مستأنف
 حكما

وم
 على الحياط ان قال يكفيني
 وتم يكفيني

حكما وقالوا بكمال التراخي في الوجور دون التكلم
 ببيانه فمن قال لامرأته قبل الدخول لها
 انت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار
 يقع الاول ويلغو اما بعده كانه سكوت على
 الاول ولو قدم الشرط ثعلق الاول ووقع
 الثاني ولغا الثالث وفي المدخول لها نزل
 الاول والثاني وتعلق الثالث اذا اخرج الشرط
 وان قدمه ثعلق الاول ونزل الثاني والثالث
 عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ابي حنيفة
 جميعا ويتزل على الترتيب وقد تستعار
 معني الواو قال الله جل جلاله ثم كان
 من الذين امنوا ثم الله شهيد وهذا قلنا
 فيما روي عنه صلى الله عليه وسلم من حلف
 على يمين فزاي غيرها خيرا منها فليكفر
 عن يمينه ثم ليات الذي هو خيرا منه فمحمول
 على واو العطف لتعذر الحقيقة اذا التكفير
 قبل الحنث غير واجب فكان المجاز متعينا
 واما بل فموضوعة لاثبات ما بعده والاعراض
 بما قبله يقال جاءني زيد بل ثمرو وقال
 زفر رحمه الله تعالى في قوله له على الف بل
 القان هي المثلث كناية قوله انت طالق واحدة
 لا بل ثنتين وقلنا هذه الكلمة وضعت
 لتدارك الخلط وهذا يجري في الاخبار
 دون الانشاء حتى لو قال كنت طلقت امس
 واحدة بل ثنتين وقعت ثنتين وقالوا

جيقا فمن قال لامراته قبل الدخول لها ان دخلت
 الدار قانت طالق واحدة لا بل تثبتين انه يقع
 ثلاث اذا دخلت بخلاف العطف بالواو وعند
 الي حنفية رحمه الله لانه لما كان لا يطال
 الاول واقامة الثاني مقام الاول كان قضية
 اتصال الثاني بالشرط بالا واسطة لكن بشرط
 ابطال الاول وليس في وسعه ذلك وفي وسعه
 اقرار الثاني بالشرط ليتصل به بغير واسطة
 فيصير بمنزلة الحلف باليمين فنثبت ما في
 وسعه واما لكن فهي للاستدراك حقيقة
 وتنبهة وفسر بخالفه حكم ما بعدها لما
 قبلها فقط ضد امر تقبضا واختلاف في
 الخلاف ما زيد قايم لكن تشارب وقيل يفيد
 رفع توهم تحقيقه كليس بشيء لكن كرم
 ومثامه في التحرير والفرق بين ما وبين بل
 كما في البدع ان الاضراب بل غير الاول مطلقا
 نقيما كان او اثباتا وحكم تكن اثبات ما بعدها
 ونفي ما قبلها مضاف الى مقابلة والعطف
 بهما انما يستقيم اذا اتسقت الكلام وانتظم
 فيتعلق النفي بالاثبات المتصل به والاقامة
 يستأنف كالمقرلة بالعبد يقول ما كان لي
 قط لكن لفلان اخر ان وصل فهو المقرلة
 الثاني وان فصل يرد على المقرلة نفي عن
 نفسه واحتمل ان يكون نفيها عن نفسه
 اصلا فيرجع الى الاول ويحتمل ان يكون نفيها

الي

الى غير الاول فاذا وصل كان بيان انه نفي الى الثاني
 باثبات المملك له بقوله لكن وكذا المقرلة بفرض
 الف لو قال لا ولكن غضب او المقرلة بثمن الجارية
 لو قال لا ولكن لي عليك الف يلزمه المال لان الكلام
 مستق لان تبيين باخذه انه نفي السبب لا اصل
 المال بخلاف المروجة بماية تقول لا اجيزه بماية
 لكن اجيزه بماية وخمسين او ان زدتي خمسين فانه
 ينسخ العقد لانه نفي فعل واثباته بعينه فلم
 يصح التدارك كذا في المغني واما وفيه لاحد
 الشئيين لا للشئيين فانه عارض بسبب الخبر وفي
 في الانشاء للتخيير فهدا حرا وهذا انشا لاحدهما
 وفيه احتمال اخبرية فيظهر في بيان المولي حتي
 كان اظهارا للواقع اولا من وجهه وانشا من وجهه
 فيشترط قيام الاهلية والحرية وولدت هذا
 او هذا التوكيد لاحدهما فيصح من ايها وقع وبمع
 هذا او هذا التخيير في بيع ليرها شاء واما حتي
 قلل غاية حقيقة ان كان ما قبلها محتمل
 الامتداد وما بعدها يصلح دلالة الانتهاء كما لو
 حلف ان يلازم غزوة حتي يقضيه الدين او قال
 عبده حر ان لم اضربك حتي تصيب او تشتك
 او يغشي عليك او تبكي او تشفع فلان او حتي
 يدخل الليل حتي لو امتنع قبل هذه الغايات حتث
 بخلاف قوله حتي يموت لانه حمل على الضرب
 الشد يد في الفرق ثم قد تستعمل للعطف لما
 بين العطف والغاية من المناسبة بمعنى التعاقب

٩٨
 ٩٩

الأكولة

مع قيام معني الغاية تقول جاءني القوم حتي زيد
ورأيت القوم حتي زيد أفريدا ما افضلهم او ارذلهم
ليصلح غايه وتقول اكلت السمكة حتي راسها
بالنصب اي اكلته ايضا وتامة في المعني وتشرحه
حروف الجر اما الباء فانه للاتصاق ولهذا
صحت اليمين لانه تبع ~~وكان~~ وايد يلصق التابع
بالمبتوع فلو قال بعثت هذا العبد بكر من حنطة
جيدة يكون المكر منها حتي جاز استبداله ولو قال
كرام حنطة فهذا العبد يكون الحنطة سلمما
حتي لا تجوز الاموجالا وقلنا في قوله ان اخبرني
بقدره فلا ان انه يقع علي الصدق بخلاف قوله
ان اخبرني ان فلانا قد مر ولد الوقال ان خرجت
من الدار الابادي لا بد من الاذن في كل خروج لان
المستثنى خروج ملحق بالاذن بخلاف قوله الا
ان اذن لك حيث تنهي بالاذن مرة ولو قال
انت طالق ~~مستثنية~~ الله او بارادته لم يقع كقوله ان
شاء الله وفيه برؤسكم للاتصاق عندنا وعند
الشافعي للتبعيض ومالك رحمه الله حملها علي
الصلة والكلام علي ذلك طويل يطلب من الكتب
المبسوطة واما علي فهي للالتزام في قوله بفلان
علي الف درهم الا ان يصل به الوردية فان دخلت
في المعاوضات كانت بمعني الباء لان الزوم يناسب
الاتصاق فاستعمله وان استعملت في الطلاق
فذلك عندها وعند الي حنفية رحمه الله كانت
معني الشرط حتي ان من قالت له امراته طلقني ثلاثا

بلغ مقابلة

علي

علي الف فطلقها واحدة لم يجب شئ لاهل الزوم
وليس بين الواقع وبين ما لزمها مقابلة بل بينهما
معاينة وذلك معني الشرط والجزا في المعاوضات
المحضنة يستحيل معني الشرط فلو قال بعثت
هذا علي الف درهم كانت بمعني الباء التي تصحب
الاعراض لما قررناه من ان الزوم يناسب الاتصاق
فان الشئ متى لزم الشئ كان لازما له لا محالة ولا
تحمّل علي الشرط لان المعاوضات المحضنة لا تحتمل
التعليق لما فيه من الفسار واما كلمة من فهي للتبعيض
ولهذا قال ابو حنيفة فمن اعتق من عبديك من
شئت له ان يقتصرم الا واحد منهم بخلاف قوله
من شاء لانه وصفه بصفة عامة وقد تكون لاشد
الغاية في قوله خرجت من الكوفة والتميز في قوله
درهم من فضة ومعني الباء في قوله تعالى يحفظونه
من امر الله والصلوة في قوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم
فاجتنبوا الرجس من الاوثان في حمله علي الصلة
تغير تغذ حقيقة ومجازه وكذا الحاجة الي اتمام
الحكم به لكي لا يخرج من ان يكون مفيداً فلو قال ان
كان ما في يدي من الدراهم الاثلاثة فاذا في يدي
اربعة محنت ولو قالت لزوجها اخلعني علي ما
في يدي من الدراهم وفي يدها درهم او درهمين لم يضر
ثلاثة دراهم لان من ههنا صلة لا اختلاف الكلام
بدونه وفيما سبق للتبعيض لانه صرح الكلام بدونه
واما كلمة الي للغاية فهي دالة علي ان ما بعدها
منتهي حكم ما قبلها وقولهم لا تنفاه نساءه ل
الغاية

يكم

السلعة
الألوكة

بارادة المبدأ او يطلق عليه بالاشتراك عرفا وقامه
في التحرير واعلم ان الي تعهد معنى الغاية مطلقا
ودخولها في الحكم وخروجها منه امر زائد ودور مع
الدليل كما صرح به صاحب الكشف وهو المختار كما
في التلويح قال ولهذا تدخل في مثل قولنا قراءت
الكتاب من اوله الى اخره بخلاف قولنا قراءته الى باب
القياس وفي المغني والاصل في الغاية اذا كانت
قائما بنفسه لم يدخل في الحكم بقوله تعالى ثم اتوا
الصياح الى الليل والحايطين في قوله بعث منك
من هذا الحايط الى هذا الحايط الى ان يتناول صدر
الكلام كالمراقق ولهذا قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى
الغاية في الخيار تدخل وكذا الاجال في الايمان في
رواية الحسن عنه لان مطلقه يقتضي التأييد
بخلاف الاجارة والاجل في الدين لان مطلقه لا يقتضي
التأييد وفي الاقرار من درهم الى عشرة وفي قوله انت
طالق من واحدة الى ثلاث لم تدخل الغاية الثانية لان
صدر الكلام يتناولها وانما دخلت الغاية الاولى
للضرورة وعندهما يدخل لانه لا يستقل بنفسه
واما في اللطوف حقيقة فلوما في عصية يوما في منديل
ومجازا كالدار في يده وعم بتعلقها مدخولها مقدرة
لاملفوظة للفرق بين صمت ستة وفي سنة لغة
فلم يصدق قضاء في بنته اخر النهار في طالق عدا
وصدق في غد خلافا لهما وانما يتعين اول اجزائه
مع عدمها لعدم المزاحم فان اضيف الي مكان وقع
الحال الان يراد به اضمار الفعل فيصير بمعنى الشرط
وتستعار

وتستعار للمقارنة فيما اذا انسب الي الفعل في قوله
انت طالق في دخولك الدار ولو قال انت طالق في
مشيئة الله تعالى او في ارادته واخواتها ما يقع شيء
كقوله ان نبنا الله الا في علم الله لانه يستعمل
في المعلوم وانه لا يصلح بشرط لان الشرط ما يكون
على خطر لوجوده فان قيل لو قال في قدرة الله تعالى
لم تطلق وان استعمل في المقدور قلنا معنى الاستعمال
انه اثر قدرة الله تعالى على حذف مضاف واقامة المضاف
اليه مقامه والمحذوف كالمذكور لغة فام يكن هذا
اطلاق اسم القدرة على المقدور ومثله لا يتحقق في
العلم لان المعلوم لا يكون اثر للعلم الا نزي ان ذات
الله تعالى وصفاته وسائر المعدومات معلوم كذا
في المغني وقد يفرق بان ثبوته في علمه بثبوته في
الوجود وهو نوقوعه بخلاف ثبوته في القدرة فانه
كونه مقدورا ولا يلزم من كون الشيء مقدورا كونه
موجودا تعلقت به القدرة هذه حقيقة الفرق
ولا حاجة الي غير مما تقدم وايضا المبني الجمل على
الكثر استعمل في التحرير ومن ذلك حروف القسم
بالشك كذا في التحرير ومن ذلك حروف القسم
البياء والواو والتاء وهو اسم الله فاصله ايمين الله
وهو جمع يمين عند البصريين ولا اشتقاق له عند
اهل الكوفة ومما يوي معنى القسم لعمر الله هو البقا
واللام للابتداء اي الله الباقية والاصل في حروف القسم
هو الباقية لانه لا لصاق يدل على فعل محذوف
والواو استعيرت مكان الباقية لانهما تناسبا صورة

لا اتحاد يخرجها معني لمعني الاتصال فيهما ثم استغیر
 التاء مكان الواو وتسعة لصلالة القسم تكونها
 من حروف الزوائد والبالصلالة بتدخل على المظهر
 والمضمر وسائر الاسماء والصفات وكذا في التكنيا
 تقول بك وبه لا فعلن كذا فام يكن لها اختصاص
 بالقسم والواو لا تدخل الاعلى المظهر وما صار التا
 وخيال اعلى ما ليس باصل الخط رتبته عنهما
 فقول لا تدخل في اسم الله وحده لانه هو المقسم
 به غالبا وقد يمدح حرف القسم تخفيفا يقال الله
 لا افضل بالنصب عند اهل البصرة وبما خفض
 عند اهل الكوفة ومن ذلك اسمها الظروف
 وهي مع المقارنة وقيل للتقديم وبعد للتاخير فها
 باضافتهما الى ظاهر صفتان لما قبلهما والاضمير
 لما بعدهما الا انهما يجبران عنه فلزم واحدة في طالق
 واحدة قبل واحدة لغير المدخولة لفوات المحللة
 للمتاخرة وتنتان في قبلها لان الواقع ما ضايق
 حالا لما تقر من كالاتهم ان الابقاع في الماضي ابقاع
 في الحال فيقتربان مع واحدة وتبعد على العكس
 حتي لو قال لغير المدخول بها انت طالق واحدة
 بعدها واحدة يقع واحدة لما بيننا في قوله مثل واحدة
 ولو قال واحدة بعد واحدة يقع تنتان لان البعدية
 تكون صفة للاولي فاقضي ابقاع الاولي في الحال
 وابقاع الثانية قبلها فيقتربان واما قيدنا بغير
 المدخولة لانه في المدخول بها يقع الجميع لانها لا
 تبين بالاولي وهذا يلزم درهم في مثل له علي درهم

قبل

قبل درهم او بعد درهم وعند الحضرة وهو اعني من
 الدين والوردية وانما ثبتت باطلا قربا بعندي
 الف لاصلية البراة فتوقف الدين على ذكره معها
 ولو قال انت طالق كل يوم طلقت واحدة ولو قال
 في كل يوم او عند كل يوم او مع كل يوم طلقت ثلاثا
 في ثلاثة ايام وكذا انت علي كظري اي كل يوم
 فهو ظهاري واحد ولو قال في كل يوم وقع كل يوم
 او عند كل يوم تجرد عند كل يوم ظهاري لانه اذا حذف
 اسم الظرف كان الكل ظرفا واحدا واذا ثبت صار
 كل يوم فردا بقراده ظرفا ومن ذلك حروف
 الاستثنا والاصل فيه الا وغير من الاسماء تستعمل
 صفة للنكرة وتستعمل استثنى تقول لفلان
 علي درهم غير دانق بالرفع صفة درهم فيلزم درهم
 تام ولو قال بالنصب يكون استثنى فيلزمه درهم
 الادانقا وكذا لو قال لفلان علي دينار غير عشرة
 بالرفع يلزمه دينار ولو نصبه فكذلك عند محمد
 وعندهما يلزمه دينار الا قدر عشرة درهم منه وانما
 كان مذهب محمد لزوم الفشرة وابطال الاستثنا
 لانقطاع لشرطه في الاتصال الصورة والمعني
 واقتصر عليه وقد جمعها القيمة فالمعني ما
 قيمته دينار غير عشرة ومن ذلك حروف
 الشرط وهي ان واذا واذا ما وكل وكما ومتي ومتي ما
 ومكنا وحرق ان هو الاصل وانما يدخل علي
 معدوم علي خطر ليس بكائين لا محالة تقول
 ان زرتي اكرمتك ولا تقول ان جاء غدا اكرمتك

واثره ان يمنع القلة عن الحكم اصلا حتي يبطل
 التعليق بوجود الشرط فلو قال لا مراثة ان لم
 اطلقك فانت طالق ثلاثا فلا تطلق حتي
 يموت فتطلق في اخر حياته وكذا اذا ماتت
 المرأة طلقت ثلاثا قبل موتها في اصح الروايتين
 كما في المغني والتحرير واذا تصحح للوقت وللشرط
 علي السواء عند نخاة الكوفة وهو قول ابي حنيفة
 رضي الله تعالى عنه وعند نخاة البصرة وهو
 قولهما فلا للوقت وقد تستعمل للشرط من
 غير سقوط الوقت عنها مثل متى فان الوقت
 لا يسقط عنها بحال بيانه فيمن قال لا مراثة
 اذا لم اطلقك فانت طالق ولم ينو شيئا قال ابو
 حنيفة رحمه الله لا يقع حتي يموت احدهما مثل
 ان وقالا يقع كما فرغ عن التمين مثل متى
 واذا تدخل علي امر كائن او مستقضي لاحالة
 كقوله تعالى اذا الشمس كورت وتقال
 اذا جاء الشتاء لا يجوز ان ههنا الا انه استعير
 للشرط مع قيام معنى الوقت مثل متى مع
 ان المجازاة في متى لازمة من غير موضع الاستفهام
 ومع هذا لا يسقط عنه الوقت فلا يلا يسقط
 عن اذا او المجازاة بها غير لازمة اولي ولهذا وقال
 انت طالق اذا شئت لم يتقيد بالمجلس مثل
 متى بخلاف ان وابو حنيفة رحمه الله اعتبر ما
 قاله اهل الكوفة واحجج الفراء بقول الشاعر
 واستغن ما اغتاك ربك بالعتي واذا تصبك
 خصاصة

خصاصة فتكمل واذا ثبت هذا ان الوجه بان
 علي التعارض وقع الشك في الطلاق وفي خروج
 الامر عن يدها فلا يثبت بالشك واما متى
 فالحال الوقت ولكن لما كان الفعل يليها دون
 الاسم جعل في معنى الشرط فصع المجازاة بها
 مع قيام معنى الوقت وفي كل ما معنى الشرط لان
 الفعل يتعقبها دون الاسم وفي كل ايضا من
 حيث ان الاسم الذي يتعقبها يوصف بفعل
 لاحالة لتمام الكلام وفيما فيه معنى لو علي ما
 روي عن ابي يوسف فيمن قال انت طالق لو دخلت
 الدار ممتزلة قوله ان لاني فيها معنى الوقت
 فجعلت عمل الشرط ولو لا امتناع الثاني لوجود
 الاول ليس غير فلا تطلق في انت طالق لولا
 حسنك او ابوك وان قال او مات ومن ذلك
 كيف اصلحها سؤال عن الحال ثم استعملت الحال
 في انظر الي كيف يصنع بقراي حال صنعه فان
 استقام السؤال عن الحال والابطل لفظ كيف
 ولذلك قال ابو حنيفة رحمه الله تعالى في قوله
 انت حركيف شئت انه يقع لان العتق
 لا كيفية له وفي الطلاق لو قال انت طالق كيف
 شئت تقع الواحدة مثل المشيئة ثم ان كانت
 غير موطوءة فقد بان لا الى عدة ومشية لها
 وان كانت موطوءة فالمحل باق بعد وجود
 الاصل فلم بها المشيئة في الصفة والقدر بشرط
 نية الزوج فان اتفق نيتهم يقع مانويا وان

اختلفت فلا بد من اعتبار النيتين اما نيتها
 فلانه فوض اليها النية واما نيته فلان الزوج
 هو الاصل في انقاع الطلاق فاذا تعارضتا ساقط
 فيبقى اصل الطلاق وهو الرجعي كذا في بعض
 شروح المنار وفي التقيج جعل الكيفية مفوضة
 اليها ان لم ينو الزوج وان نوي فان اتفاقا ذاك
 والا فرجعية قال في التوضيح وهذا لانها فوض
 الكيفية اليها فان لم ينو الزوج اعتبر بنيةها وان
 نوي الزوج فان اتفق نيتها يقع ما نوي وان
 اختلفت فلا بد من اعتبار النية اما نيتها
 فلانه فوض اليها واما نيته فلان الزوج هو
 الاصل في انقاع الطلاق فاذا تعارضتا ساقط
 فيبقى اصل الطلاق وهو الرجعي انتهى قلت
 واستشكل ذلك بعض الفضلاء بان الزوج لما
 فوض اليها ولا يحتاج الى نية الزوج واجيب
 بانه انما فوض اليها حال الطلاق وهو مشترك
 بين البيونة والعدو فيحتاج الى النقل وهو
 غير ثابت وان اراد به الاشتراك المعتبر
 فهو غير محتاج الى النية لانه لما قال لها
 كيف شئت اثبت لها ولاية ايثاق اي وصف
 شاءت علي سبيل العموم قال صاحب
 النهاية ناقل من الفوائد الظهيرية رجعت
 الفحول في جواب هذا الاشكال فما قرع سمعي
 جواب شافى فيجب ان يعنى على ما ذكره
 الطحاوي وابو بكر الرازي من ان نية الزوج
 ليست

كأن ينبغي ان تستقل بان

ليست شرطها ان يجعل الطلاق بائنا او
 ثلاثا في قول اي حنفية رحمه الله واما كم فهو اسم
 لعدد منهم فلو قال لها انت طالق كم شئت كم
 تطلق ما لم تشا وتصدق بالمجلس لانه تمليك
 والتعليك ان يقتصر على المجلس وكم هذه ليست
 باستقامية ولا خيرية لانها للتكثير وهو ليس
 بما يدل بمعنى الشرط مجازا فكانه قال انت طالق
 على عدد شئت فلو صرح بها لكان للشرط فكذا
 ما في معناها واما حيث واي فاسمان للمكان
 الميم فاذ قال انت طالق حيث شئت او اي شئت
 انه لا يقع ما لم تشا لانه لا اتصال للطلاق بالمكان
 فيلغو ذكره ويبقى ذكر المشيئة في الطلاق وتوقف
 مشيئتها على المجلس فيقتصر عليه فان قلت
 اذا الغاها كان يقع قوله انت طالق شئت فينبغي
 ان يقع في الحال كما في قوله انت طالق دخلت الدار
 قلت اجيب عنه بانه لما تعدد العمل
 بالظرفية جعلناها مجازا بمعنى ان لمشاركتهما
 في الابهام فيصير ممثلة قوله ان شئت والمجاز
 اولى من الالغاء وهذا اخر ما حررنا من اصول
 الفقه جعله الله تعالى خالصا لوجهه الكريم
 قانه بملحة الصدور عليم ولكل امرئ ما نوي
 وعلى كل قلب ما حوي بتاريخ ٢٩ شهر شوال ١٢٨٥
 بسم الله الرحمن الرحيم بوبه ثقتي وصلي الله
 على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه وسلم ه د
 كتاب الصلوة الوضوء فرض بالنص

فم
 كيف تكون شرطية مجازا

٩٩

الفن الثالث
 بلوغ مقابلة

الالوكة

لكل صلاة وسجدة تلاوة وواجب للطواف ومنادى
لنوره على الوضوء ومن الكذب والغيبة والنميمة
والقربة والفسل الميت ومن انشاد الشفاعة
وجوب ما لا يحل الابه وركنه استعمال المزيل وشرط
وجوبه الحدث قبل وشرطه الاسلام والبلوغ والتمييز
والعقل والماء الطهور والنقا عن الحيض والنفس
ودخول الوقت لدايم الحدث ومعرفة الكيفية ونظافة
اعضائه عن الخبث وايصال الماء الى البشرة وبتنظيف
التقاطرة الغسل واقله قطرتان في الاصغر ولا يكتفي
بالاسالة كما في الفضة غسل الشارب فرض وايصال
الماء الي ما تحت الظفر فرض ان كان طويلا يغسل
الامثلة او كان تحتة مجين او وسخا لا يستوي في
ذلك القروي والمصري طهارة الوضوء مختصة
بهذه الامة يؤيده ما روي انه عليه السلام يعرف
امته في المحشر بكونهم غرا مجلين من الوضوء فان
قلت الوضوء كيف يختص بهم وقد قال عليه السلام
حين توضع هذه اوضوي ووضو الانبياء من قبلي
قلت وجود الوضوء في الانبياء لا يدل علي وجودة
في امهم لاحتمال ان يكون مختصا بهم كذا في شرح
الجميع لابن ملك قال بعض الفضلاء وفيه نظر
لانا لانسلم ان الوضوء اذا كان موجودا في الانبياء
لم يوجد في امهم ويمكن ان يقال خصوصية هذه
الامة بظهور آثار الوضوء وهو الفرة والتجليل في
المحشر وهذه الخصوصية لا تكون لغيرهم سواء كان
الوضوء موجودا في غيرهم ولم يكن مع انه ان كان
موجودا

قوله
ان كان
طويلا
يغسل

موجودا في الامم السالفة فهو بالغ في الخصوصية
كما لا يخفى اقول وفيه نظر يعرف بالتأمل اذ اصدار
الرجل مربوطا او صار لحال لا يمكنه الوضوء يتم
وان صار بحال لا يقدر علي الوضوء بنفسه ولا يجد
احدا يوضيه ولا يؤمله سقط عنه في الصلاة
مادام هكذا فان صح فليس عليه قضا صلاته
وان مات علي ذلك فلا وبال عليه وعلي قاي
قول لي يوسف يصلي كذلك بالانبياء كما في الوالحيه
والمجوس في السجدة لوم يجد ماء ولا ترايا طاهرا
فعند لي حنيقة رحمه الله لا يتشبهه وعندهما يتشبهه
وبه يعني واليه مرجوع الي حنيقة رحمه الله كذا في
الفيض لسبح شيننا قال التوقي في فاقد الطهورين
اربعة اقوال أحدها يجب ان يصلي ويعبد وثانيها
يستحب ان يصلي ويجب القضا صلي اوم يصلي
وثالثها تحرم الصلاة ويجب الاعادة وهو قول
ابي حنيفة ورابعها قول المزني يجب ولا يجب الاعادة
وهو اقوي دليل لا ويعضده هذا الحديث اذ لم ينقل
امرهم بالاعادة والقضا انما يجب باوجوده وقد
يجيبون بان الاعادة على الفور ويجوز تاخير البيان
لما وقت الحاجة قال نط الطحيح قول مالك انه لا يصلي
ولا اعادة عليه فهو قول خامس كذا في شرح البخاري
للإمام البرماوي رحمه الله تعالى خمسة اشيا كلها
تبطل الوضوء والصلاة معا الا في قربة البالغ
في الصلاة الكاملة عامدا كان او ناسيا او ساهيا
وحكم التيمم كالوضوء والقربة ما سمعه الجيران

قف
متي تسقط الصلاة علي
الانسان

قف
فاقد الطهورين

الألوكة

واختار في الاسلام في العوارض تفتيح هذا بالمستيقظ
 حتي لو كان فائتة الصلاة وقربته لا يفسد ان
 وقاس فساد عدم الصلاة بكلام النائم وروي عنه
 الخافق في الوضوء لا الصلاة فيتوضأ ويصلي وقيل
 عكسه قال الامام ابي الرهام في تحريره وهو اقرب
 عندي لان جعله احدا في الجناية ولا جناية على النائم
 فيبقى كلاما بلا قصد فيفسد كالمساقي به وفي
 النصاب وعليه الفتوي وتماه في شرح الوهبانية
 الثانية تغير العقل في الصلاة بالانغماء او الجنون
 او السكر والغشي وكلام القاموس بعيد عدم
 الفرق بين الغشا والانغماء واما الفقهاء فتعقبون
 بشيئا كالاطباء والصحيح ما ذكر عن شمس الائمة
 الخواني انه اذا دخل في مشبه تحريمي فليس يفسد
 به الوضوء وكذا الجواب في حكم الجنث اذا حلف
 انه ليس بسكران وكان عليه ما ذكر من الكيفية
 يحنث الثالثة تعمد الحديث في الصلاة من السليبي
 او غيرهما كاستحراجه الدم ونحوه والاستيقاظ في
 البلغم بخلاف السبق فانه لا يسطل الصلاة الرابعة
 الاحتلام في الصلاة الخامسة تعمد النوم في سجود
 الصلاة اذا كان علي غير الهيئة السنوية اما اذا كان
 عليها علي غير ما فلا يفسد الوضوء كما في المحيط وهو
 الصحيح كما في تفصيل عقد الفرائد من وجب عليه
 الغسل من الرجال بين رجال ولا يجد ما يستتره
 منهم وقت الغسل يغتسل ولا يؤخره وان كان
 يروونه ويختار الاستر له ورته ومن عليه الاستنجاء
 ولا يجد

فق
 من وجب عليه الغسل يغتسل
 بين الناس بخلاف الاستنجاء

بلغ

ولا يجد مكانا خاليا بتركه قالوا لان كشف العورة منه
 والاستنجاء مأمور والنهي واجب علي الامر وذلك
 لان النهي يستوعب الارمان والامور لا يقتضي التكرار
 وكذا لو كان علي شط نهر ومشرفة ولو قل يصير
 فاسقا اذا اصاب طرفي الاحليل بخاسة اكثر من
 قدر الدرهم فضلي بذلك لا تجزئه الصلاة وهو
 الصحيح والمرة اذا وجب عليها الغسل ولا تسترة
 وهناك رجال توخروا الغسل بالمطهرات للنجاسة
 ثلاثة وعشرون كما في شرح الوهبانية قلما يبع
 القاع الطاهر وذلك الفعل بالارض وحقاق الارض
 بالشمس ومشيء الصقيل ونحت الخشب وفرك
 المني من الثوب ومسح المجامع بالخزوق المبتلة بالماء
 والنار وانقلاب العين والدمع والثغور في الغارة
 اذا ماتت في سمن والتركة من الامل وترج البئر
 ودخول الماء من جانب وخروجه من الاخر وحفر
 الارض بقلب الاعلى اسفل وقسمة المشايبي فلو
 تنجس برفق سم طهر وقال بعض اهل التحقيق لا
 يظهر وانما جاز لكل الانتفاع للشك فيها حتى لو
 جمع عادت واليها اذا تنجست وغار ماؤها فاتها
 تطهر وتجاوز الصلاة في قعرها وفي جواز التيمم
 خلاف واذا عاد اليها طاهر علي الصحيح والرهبة
 فاذا ابال علي الحنطة الحمر التي نذ وسها تطهر بغسل
 بعضها او هبته والنذ في فودنق الغطن المتنجس
 طهر ان كان مقدرا قليلا لا يذهب بالنذ لاحتمال
 الذهاب بالنذ وان كان مقدرا لا يذهب بالنذ

٨٥
 في حكمه

٨٥
 في حكمه

ويجب ان يعلم ان حرمة اكل اللحم نجسا للضرر
 لا تكونه نجسا كما في القصة وقع في اللحم رودة واتن
 لا يحرم فهو طاهر انتهى دجاجة ذبحت واغليت
 في الماء قبل شق بطنها يتنجس الماء والدجاجة
 ولا طريق الى اكلها الا ان يحمل الهرة اليها وتاكلها
 وكذا الكرش قبل غسله كما في فتح القدير خرد
 الطاووس والدرج بمترلة خرد الحمام نصف
 النجاسة الغليظة ونصف الخفيفة يجهان
 وفي النوازل اذا كان به جرح سايل وشده عليه
 خرقه فاصابه الدم اكثر من قدر الدرهم او
 اصاب ثوبه فصلي ولم يغسله ان كان لو
 غسله نجس ثانيا قبل الفراغ من الصلاة
 جاز ان لا يغسله والا فلا وهو المختار كما في
 فتح القدير خرد وجد في خاله خرد الفارة فان كان
 صليبا برمي الخرد وياكل الخبز لانه طاهر
 ثم قال خرد الفارة اذا وقع في انا الدهن او الماء
 لا يفسد وكذلك لو وقع في الخطة وفي
 الخلاصة مغزيا الى المحيط وخرد الفارة
 ويوهها نجس لانه يستحيل الى نتن وفساد
 ولا حترار عنه ممكن في الماء وغيره ممكن في الطعام
 والثوب نصار عفو افيهما انتهى كذا في شرح
 الكفر لشيخنا وقعت بهرة او بعرقان في الحلب
 عند الحلب لا بأس ان اخرجت قبل التفتت
 والتلون للضرورة كاللذات والاختلاء في
 الكدس فانها فيم معفو كذا في المجتبى قول

خرد الطاووس والدرج

تنبيه

تنبيهه بالبهرة والبهرة تنبيهه ان ما زاد على
 ذلك لا يكون حكمه كذلك لكن لم يقيد به في
 فتح القدير حيث قال النجاسة تنعري الحلب
 ان رجي من ساعته لا يتنجس للضرورة فلو اخر
 او اخذ اللبن لو نجس يتنجس لان الضرورة
 تتحقق في نفس الوقوع لانها تبهر عند الحلب
 عادة لا فيها وراه وذلك بخود منه وبغير
 من حد منع اشرب وهو يقيد ان تاخير
 رميها يوش النجاسة في اللبن وان لم ياخذ
 لو نجس لا يتنجس المسك حلال بؤكل في
 الطعام ويجعل في اللذوية وكذا الزباد لا يستما
 الى الطيبية كما في فتح القدير ولو لم يندت
 المرأة من ضررها لا تقصر نفسا الا اذا سال
 الدم من فرجها لكن تنقضي به العدة وتصر
 ام ولاديه ويخت في اليمين كما في التبيين
 اذا لم يعرف موضع النجاسة من الثوب فعنبل
 طرفا منه يحكم بطهارته لوقوع الشك في
 الباقي الركعت النجس بفعل ثلاثا بان
 يلقي في الخابية ثم تصب فيه مثله ويحرك
 ثم يترك حتى يعلو الدهن فيؤخذ ويثقب
 اسفل الخابية حتى يخرج الماء هكذا ثلاثا
 فيطهر كما في المجتبى السكبان الاستنجاء اربعة
 مستنجأ ومستنجأة وخارج ومخرج معتاد
 المرأة لو تضررت بفعل راسها في الجنابة
 والحوض مسع عاي شعرها ثلاث مسحان

الألوكة

كما النصف ونحوه لا يطهر كحما في البرازية والبيع والاكل
 وذلك في الكرس بالضم ثم السكون وهو ما يجمع من
 الطعام في البرز اذا كان نجسا ببيع بعضه او اكل بعضه
 او قسم بين رجلين حكم بظهارته لاحتمال وقوع
 النجس في كل طرف والقي فلو وقعت نجاسة في
 اللحم حال غلبان القدر على قول ابي يوسف والتخليل
 فانه مطهر للخم عندنا خلافا للمشافعي الا بوال كلها
 نجسة الا بول الخفاش فانه طاهر واختلف التصحيح
 في بول الهرة مرة كل شئ كبوله وجرة البعير كرقبه
 الدم ما كملها نجسة الدم البشري والدم البقائي في
 اللحم المبرزول اذا قطع والبالي في الكبد والطحال ودم
 قلب الشاة وماء يسيل من بدن الانبياء على
 المختار ودم البق ودم التراشيت ودم القمل ودم
 السمك ازالة الرائحة عن موضع النجاسة شرط
 وكذا عن الاصبع الذي استنجى به الا اذا غمزوا الناس
 عنه غافلون راي في توب غيره نجاسة ما نفعه
 ان غلب على ظنه انه لو اغمره ازلها وجب والا فلا
 قال البرازي لان الامر بالمعروف لا يجب عند العلم
 بعدم الامتناع لعدم حصول المقصود وقال
 الامام السرخسي رحمه الله يخبره على كل حال
 وقع عند الناس ان الصابون نجس لان وعاءه
 لا يقضي تنقع فيه الغارة والطيب وهذا باطل
 لان الاصل هو الطهارة فلا يترك بالاحتمال
 ولين سلام فقد تغير بالكلية وصار شيا اخر
 فيفتي بقول محمد حتى ان لدهن النجس لو جعل

في العروق والبالغة

وثلاثة الف

صابونا

صابونا طهر كذا في البرازي اقرب وقد وقع عند الناس
 ايضا ان الجبن المجلوب من بلاد الكفرة نجس لان
 الخنزير يشرب من او يشربهم وربما فعل ذلك فيها
 من غير غسل وربما مس الذين بالنجاسة الخنزير
 وينبغي القول بيطا لانه ما تقر من ان الاصل هو
 الطهارة والله اعلم ولهم بين معه لاسور الحمار
 فتوضا وصلي ثم تيمم واعاد ذلك يجوز فان
 قلت يلزم الكفر لانه صلي على غير طهارة
 قلت صرح البرازي بعدم لزومه لعدم القطع
 بالحديث في كل والله اعلم استنجي بالماء وابتل
 السراويل بالماء او العرق ثم فسي عامة المشايخ
 على انه لا نجس وقال الخوافي نجس وهذا الخلاف
 له الثقات في الخلاف في ان غبن النزع هل هي
 نجسة ام لا فمن قال بنجاستها قال بنجاسة
 السراويل ومن قال بظهارتها لم يقل بنجاستها
 ولو كان الاستنجاء بالحجارة ثم فسي وقذا بقل السرا
 بنجس في المختار لو زاد على ادي المانع حمل المصلي
 او لم يتركه في زمانا كما في البرازي الماء والتراب
 اذا كان احدهما طاهرا والاخر نجسا اختلط
 وجعلنا طينا اختار الفقيه ابو الليث ان العبرة
 للنجس في جميعا الحرمات وقال محمد بن سلام العبرة
 للطاهر لانه صار شيئا اخر وهو قول محمد وقد
 ذكر ان الفتوي عليه والنجس اذا نبت بحرم والسمن
 واللبن والدهن لا يحرم كله وامر في اذا نبت لا
 بنجس والطعام اذا تغير واشتد تغيره نجس

البريد

قف
 اللحم المتق حرام للظن
 للنجاسة

الآلوكة

بما هي مختلفة وتفضل باقي شعرها كذا في الفيض
قلت وفي فتاوي قاري الهداية وشرح الوهبانية
ان من تصور **فصل** رأسه يسقط عنه المسح أصلاً
ولا يقيم كتاب الصلاة اعلم ان الصلاة
جائزة لانواع العبادات النفسانية والبدنية من
الظهارية وسر الغورة وصرف المتأففينها والتوجه
الي الكعبة والعكوف للعبادة واظهار الخشوع
بالجوارح واخلال الصلابة بالقلب ومجاهدة الشيطان
ومناجات الحق وقراءة القرآن والتكلم بالشهادتين
وكف النفس عن الاطمين حتي يجانب التحصيل
المأرب كذا في تفسير القاضي وفي الصلاة الوسطى
اقول ارجحها هذا الحصر وهو المذهب كما نص عليه
الطحاوي في منتهى الآثار وهو قول كثير من الصحابة
كما في شرح الوهبانية بساط بعض اطرافه نجس
جازت الصلاة على الطاهر منه سواء كان يتحرك
انطون الاخر بتركه او لا وهو الصحيح صلي في ثوب
طرقه طاهر وطرف منه نجس فلبس الطرف
الطاهر والنقي النجس على الارض ان كان ما على
الارض يتحرك يتحرك لا يجوز صلاته كل عضو هو
عورة اذا انفصل عنها هل يجوز النظر اليه فيه
روايتان احدهما يجوز كما يجوز النظر الي ريقها
ودمها والثانية لا يجوز وهو الاصح وكذا الاكر
المقطوع من الرجل وشعر عاتقه اذا حلق فيه
روايتان والاصح انه لا يجوز النظر اليهما والثانية
يجوز لانه اذا انفصل سقطت حرمة كما في الجواهر

بمسح
بلغة مقابلة

قف
على الصلاة الوسطى

كشف

شئ
انكشف من شعرها في صلاتها ومن تحتها ومن ساقها
شئ ومن ظهرها وبطنها فلو جمع يكون قدر ربع شعرها
او ربع فخذها او ربع ساقها لم تجز صلاتها لان الكل عورة
واحدة كما في القنية يكره للمودن ان يمشي في اقامته
ثواب الاقامة اريد من ثواب الارزاق ولو سمع القاري
الاذان لا يترك القراءة وقيل لوفى المسجول وان في
بيته ترك كما في البرازية تكبيرة الافتتاح واجبة
في العيد فلو قال مكانها الله اجل سابعها يجب عليه
سجود السهم وكما في شرح الوهبانية وفي السنن
الرواتب لا يصلي ولا يستفتح لو سمي عن القنوت
في الوتر وتذكر في الركوع هل يعود فيه روايتان
والمتعارفة لا يعود ويسجد للسهم هو الركوع الاول
هو المعتبر لانه حصل بعد قراءة تامة وهو الصحيح
كذا في شرح الوهبانية وفي تصحيح القدوري للعلامة
قاسم انه لو عاد الي القيام وقنت ولم يعد الي الركوع
لا تفسد صلاته لان الركوع قاير لم يرتفع قيل
المصل متفرد تقدم فتقدم بامره او دخل رجل
فرجة الصف فتقدم المصلي حتي وسع المكان
عليه فسدت صلاته وينبغي ان يمكث ساعة ثم
يتقدم براهي نفسه كما في القنية وعمله في
شرح القدوري بانه امثل لغيره تعالى وفي شرح
الوهبانية معزياً الى جوامع الفقه ولو كان في
الصحر ايتنفي ان يكبر او لا يحزبه ولو حذبه وتناً
ثم كبر قيل تفسد صلاة الذي تآخروا الصحيح انه
لا تفسد ان ترى وهذا يشير الي الصحيح غير ما في
الام

قف
تكبيرة الافتتاح واجبة
في العيد

الألوكة

وقف
إذا كان نزل في القراءة ويكثر
الحسن لا يوم الناس

القنية من القول بالفساد والله أعلم إذا كان نزل في
القراءة ويكثر الحسن لا يوم الناس ولو لم يمنع كذا في شرح
الوهابية لا يقتدي بالالتفات وإن صحت صلواته في
حق نفسه قال في الخلاصة وإمامة الالتفات لغيره ذكره
الإمام الفضلي أنه يجوز لأن ما يقول صار لغة وحلال
غيره لا يصح انتهى المسبوق منفرد فيما يقضي الافي
الربع لا يقتدي به ولو كبرنا وبالأستيناف في حديثنا
إمامه في سجود السهو فإن لم يعد إليه سجداً آخرها
ويأتي تكبير التثنية إجماعاً انتهى المسبوق لا يكون
إماماً إلا إذا استخلفه الإمام المحدث كما ذكره
ملا خسرو إذا كرر أية السجدة في مكان متحد
كفته واحدة الافي مسئلة إذا قرأها خارج الصلاة
فسجد هاتم أعادها في مكانها في الصلاة فانه
تأخره أخرى كما في الفوائد الزينية لا يكبر جهراً
الافي مسائل في عيد الفطر وفي يوم عرفة والتثنية
أوباراً في قطع الطريق وعند وقوع حريق وعند
الخاوفي كذا في الفوائد نقلاً عن غاية البياض
الدعوة المستجابة يوم الجمعة وقت العصر عندنا
علي قول عامة مشايخنا كذا في الفوائد نقلاً عن
التيمة الاستيغال بالسنة عقب الفرض أفضل
من الدعاء قراءة الفاتحة أفضل من الدعاء المأثور
كل كرات محله لم يأت به فلا يكمل التيسيمات
بعد رفع رأسه ولا يأتي التسميع بعد رفع رأسه
من الرباعية يجوز اقتداء الحنفى بالشافعي في صلاة
العید من غير نقل خلاف كما في شرح المنظومة

وقف
المسبوق منفرد فيما
يقضي في

أوباراً عدة أوباراً
وقف
على المسائل التي يكثرت فيها
جهراً

وقف
ساعة الجمعة

وقف
قراءة الفاتحة أفضل

نقلاً

نقلاً عن شرح القنوية لا يجوز الاقتداء بالشافعي
في الوتران كان لا يقطعهما كما في الفوائد الزينية واختار
العلامة بن وهبان الصحة في منظومته وهو المنقول
عن الإمام محمد بن الفضل قال لأن كلا ينوي الوترين
تختلف النية المذهب أن الأفضل في رمضان في
الوتران يكون في بيته منفرداً في تنوي القاضي والنهاية
الصحيح أن الجماعة أفضل وهو ترجح لقول أبي علي
الشافعي لأنه المذهب كما نص عليه بعض المحققين
المختار أنه لا يترك الصلاة ولا تكبيرة الافتتاح وعمله
في البرازية يأن الصلاة عند الشافعي فيحتاج فيه
والله أعلم سجدة التلاوة في غير الصلاة واجبة
علي التراجعي علي المختار كما في شرح الكتل شيننا
رحمة الله عليه وفي لزوم سجدة التلاوة بالنذر خلاف
والراجح عدم اللزوم فقد صرح علما الأصول في فضل
الاستحسان بأن سجدة التلاوة لم يجب قربة
مقصورة حتى لا يلزم بالنذر والله أعلم لو كان ببلاد
يلغار لا يجد وقت الغشاء ليس عليه صلواتها
وبه ائني ظهير الدين الوغيناني وحرم به صاحب
الكتل كما سقط غسل اليدين في الوضوء عن
مقطوعهما من المرفقين لكن في الزخاير الانشرونية
أن الصحيح عدم السقوط والله أعلم وفي التجرد قوم
اجتمعوا في بيت أو كرم أو مغارة صلوا جماعة
بلا اذان ولا إقامة جاز بلا اذان لأن الأذان
لا اجتماع الناس وهذا كله مما يجهلون عالمون
بالشرع فيها كما في المجتبى وفيه من تجرعت

الألوكة

احضار القلبية في النية يكفيه اللسان لان التكليف
بالوسع ولو حول القادر وجهه عن القبلة دون
صدره لا تنفسد ولو حول صدره فسد نحو اذا ر
صلوات كثيرة بتحرمة واحدة عندنا في التمجيد أربع
روايات ربنا لك الحمد ربنا ولك الحمد اللهم ربنا لك الحمد
اللهم ربنا ولك الحمد هكذا رواه زين المشايخ في اذكار
الصلوة عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم
كان يفعل ذلك كذا في المحقق اذا كان موضع السجود
ارفع من موضع القدمين بقدر رلينة او لبتين
منصوبتين جازوان زادم يجز كما في فتح القدير
الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم واجبة على
الانسان في العمرة لان الادب لا يقتضي التكرار
وعن الطحاوي انه يجب كلما ذكر وهو الاصح فعليك
به لختلفت الأقوال لو اتفقت ولا خلاف في وجوب
تعظيم اسم الله تعالى عند ذكره في كل مرة كما في
المجتبي اذا قراء سورة ثم كررها في الثانية الآتي
النوافل وفي الفرائض في موضع واحد وهو ما اذا قرأ
في الاولى قل اعوذ برب الناس بكررها في الثانية
وقال الطحاوي يبتدأ بسورة البقرة ولا يكررها
وكذا يكره تكرار سورة واحدة في الفرائض ولا بأس
بها في النوافل كما في المجتبي ولو يوي ان لا يصلي
الاخلف من هو علي مذهبه فاذا هو علي غيره
لا تجزئه بكره الاقتداء في صلاة الرغائب وصلاة
البراءة وليلة القدر الا اذا قال نذرت كذا ركعة
فهذا الامام بالجماعة كما في البرازية القراءات يخرج

عن

عن القراءات بقصد الشنا ولو قراء الجنب الفاحشة
بقصد الشنا لم يجرم ولو قصدتها الشنا في الجنازة لم يكره
الا اذا قرأ المصلي قاصدا الشنا فانه يجزئه كما في
الفوائد الرينية القراءة في الحمام جهرا مكرهه وسرا
لا هو المختار ولا يكره للمحدث من كتب الفقه
والحديث على الاصح يصلي في الثوب الخبر ولا يصلي
في الخنس دخل المسجد في الفجر فوجد الامام
تصلي فانه ياتي باليسنة بعيدا عن الصفوف
الا اذا خاف سلام الامام اذا صح الاقتداء لا يقرأ خلف
الامام لافي السرية ولا في الجهرية شيئا من القراءات
ولو قرأ بفعل مكرهها على ما هو الحق كما في زاد
الفقيه ولا بأس بان يصلي على بساط فيه
تصاوير لكن لا يسجد عليها والتمثال ان كان
على وسادة او بساط لا بأس باستعمالها وان
كان يكره اتخاذها وللعلماء خلاف فيما اذا كانت
الصورة على الدراهم والدنانير هل تمنع الملائكة
من دخول البيت بسببها فذهب القاضي عياض
الى انهم لا يمتنعون وان الاحاديث تخصصة
ودذهب النووي الى القول بالعموم ثم المراد بالملائكة
المذكورين ملائكة الرحمة لا الحفظ لانهم لا يفرقون
الافى خلوته باهلهم وعند الخلاء كما في البحر الرائق
احسن ما قيل في الاقتداء بالشافعي رحمه الله تعالى
ما قاله فخر الدين قاضي خان رحمه الله وهو ان علم
من حاله انه يتوقى موضع الخلق جازا الاقتداء به
بالاكرهه وان علم انه لا يتوقاها لم يجز الاقتداء به

قف
القران يخرج عن القرائية

الألوكة

وان جهل حاله جازا لاقتدابه مع الكراهة ويح
 الخانية لوقام الامام بعد الاخيرة الى الخامسة
 ساهيا لا يتابعه بل تمكث جالسا ان عاد يسلم
 معه وان قيد الخامسة بالسجدة بيسلم ولا
 ينتظروا ان قام الى الثالثة قبل ان يفرغ المقتدي
 من التشهد لا يتابعه بل يتم التشهد وفي الحقايق
 لو اقتدي بمن يقنت بعد الركوع او يسجد للسجود
 قبل السلام يتابعه في القنوت والسجود اتفاقا
 لكان الاجتهاد كذا في شرح المجمع لابن مالك قال
 ابو يوسف يقر المقتدي القنوت ويخاف منه
 الامام والمنفرد لانه دعا حقيقة هو المختار
 وادام يحسن القنوت يقول اللهم اغفر لي ثلاثا
 ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القنوت
 كما اختاره الفقيه ابو الليث لان القنوت دعا
 والاولي في الدعاء ان يكون مستمرا عليها وذهب
 ابو القاسم الصفار الى انه لا يصلي لانه ليس
 بموضعها ومشي عليه في الخلاصة والحق هو
 الاول كما في شرح الكثر لشيخنا رحمه الله تعالى
 تارك الصلاة عمدا من غير جبر ولو جبرها عليه
 لا يقتل عندنا بل يحبس حتى يحدث توبة
 وكذا الذي يفطر في رمضان وعن الشيخ حميد
 الدين انه يحكي عن الامام المحبوبي ان تارك
 الصلاة يضرب ضربا شديدا حتى يسيل منه
 الدم كذا عن المنبع قلت وفي القنية من اكل في
 رمضان شهرة متعمدا يؤمر بقتله ووجهه بن

قف
 حكم تارك الصلاة

وهبان

وهبان بانه مستهزئ بالدين او منكرا لما ثبت
 كونه من الدين الضرورة قال ويحتمل ان يكون غير
 بالقتل عن الضرب البليغ وقال ان الظاهر المراد ان
 القتل بالسيف انتهى اقول يمكن التوفيق بين
 ما نقلناه عن المنبع وما عن القنية بان ما في القنية
 مقيد بالشبهة بخلاف ما في المنبع فانه لم يقتلها
 وجاز ان يكون مناط الحكم الشهرة مع القتل لانها
 قرينة الاستهزاء والله اعلم لو ابدل الضاد بالظاء
 قال الحاكم الشهمس والكرخي وابو مطيع البلخي والعمي
 وبين مقاتل الرازي رحمهم الله تعالى بالفساد وقال
 محمد بن سلمة والصفار يعيد الفساد لانه قيل
 من يفرق بينهما في اللفظ وقد نقل العلامة بن
 وهبان عن بعض كتب اللغة ان بعض العرب
 تبدل الضاد بالظاء مطلقا وقال انها من فروع
 تغيير المعنى وعدمه والناس عنها غافلون وانها
 تقع لكثير من الناس وفي الفصول العمارية نقلنا
 عن بعض المشايخ ان من يقول الظاء مكان الضاد
 ويقراء كيف شاء ويقراء اصحاب الجنة مكان اصحاب
 النار قال لا تجوز امانته ولو تمهد بكفر انتهى
 وفي البرازية وان لم يكن الا بمشقة كالظاء مع
 الضاد والصاد مع السين والطاء مع التاء اختلفوا
 فالأكثر على انه لا يفسد لهوم البلوي وعن اب
 منصور العراقي كل كلمة فيها عين او حاء او قاف او
 طاء او تاء او فيها سين او صاد فقر السين مكان
 الصاد او بعكسه جاز وذكر العنابي رحمه الله تعالى

الألوكة

وان لم يكن واحدا من هذه الحروف مع السين والصاد
ويغير المعنى نحو الصمد بالسين او المفضوب
بالضاد او الضالين بالزال او الظا قيل لا يفسد الفهم
اليلوي فان العواهر لا يعرفون مخارج الحروف
وكثير من المشايخ كالامام الصغار ومحمد بن سلمة
افتوا به واطلق البعض الفساد ان تغير المعنى
وقال القاضي ابو الحسين والقاضي ابو العاصم
ان تعمق فساد وان جري على لسانه او كان لا
يعرف التمييز لا تفسد وهو اعدل الا قويل وهو
المختار انتهى لو قرأ في غير مصحف العامة تفسد
صلاته عند الشيخين والاصح انه لو قرأ بما في
مصحف ابن مسعود لا يعتد به ولا تفسد وعن
احمد كراهة قراءة الكسائي وهو غلط كما في شرح
الفرما في معزيا الي الشامل وقال شمس الائمة
السرخسي في اصوله لما قرآن القرآن لا بد من
تواتره ولهذا قالت الائمة لو صلى بكلمات تفرد
بها ابن مسعود لم تجز صلاته لانه لم يوجد فيه
النقل المتواتر وبان القراءة باب يقيني واحاطة
فلا يثبت بدون النقل المتواتر كونه قرانا ومالم
يثبت انه قرآن فتلاوته في الصلاة كتلاوة
غيره فتكون مفسدة للصلاة وهذا الفساد
سواء قرأ معه غير شاذ ام لا وسواء غير المعنى
اولا وفي شرح الهداية للسكاكي رحمه الله تعالى
وفي الكافي لو قرأ بقراءة شاذة لا تفسد صلاته
بالاتفاق وفي الفتاوى الظهيرية لو قرأ ما روي

النبى

٢٦
٢٧
٢٨

النبى صلى الله عليه وسلم عن الله تعالى
كقوله الصوره وانا اجزي به وما يشبهه
لا يجوز ولو قرأ بقراءة ليست في مصحف
القائم كقراءة ابن مسعود واني تفسد صلاته
عند ابي يوسف والاصح انه لا تفسد ولكن لا
يعتد به عن القراءة وقال الفارابي في شرح الهداية
فصل في الشواذ من القراءات في الاخرة اذ قرأ
اباك يتخفف الياء قال بعض العلماء تفسد
صلاته لان اياض الشمس ولو اعتقد ذلك
كفر والاصح انه لا تفسد لانها قراءة عمر بن قاتل
ذكرها عنه مجاهد والاصل ان القراءة الشاذة
لا تبطل الصلاة ولو قرأ حتى عين بالعين
لا تفسد لانها قراءة عابثة ولو قرأ سبخا
طويلا لا تفسد اذ هي قراءة شاذة وظاهر هذه
النقول كلها **والله** قال صاحب المحيط وتاويل
ما روي عن علمائنا انها تفسد صلاته اذ قرأ
هذا ولم يقرأ شيئا اخر مما في مصحف العامة
اما لو قرأ بجوز لان القراءة الشاذة لا تفسد
الصلاة ويحتمل الجمع بان القراءة الشاذة
ان غيرت معنى القراءة ان الصحيحة افسدت
الصلاة والا فلا كما افتى به الشيخ سعد
الدين الديري فمن قال بالتفساد فزاده ان غير
المعنى ومن قال بالصحة فزاده ان لم تغير
المعنى كما في بعض المعبرين اقول والمراد
بالصحة عدم الفساد لكن هل يعتد به عن

اوله حتى حين

الألوكة

القراءة في الصلاة ام لا والاصح كما قد مناه عن الشامل
وهو كذلك في شرح الوهبانية انه لا يعتد به عن
القراءة ولا تفسد الصلاة ولو قد هتزة الجمالة
او كبر اياه لم يصير شارعا وهذا المصواب وهذا
الهاء خطأ لغة وكذا الراد وحزم الهاء كذا في
زاد الفقير للمحقق الامام ابن الرهام يعني مد
الراء وحزم الهاء خطأ كما ان مد الهاء خطأ من
حيث اللغة لان لم يجز الا في ضرورة الشعر
وتفصيل هذا المقام يطلب من بشر حنا زاد
الفقير المسمى باعانة الحقير الخروج من الصلاة
بالسلام لا يتوقف على عليكم فلو قال المصلي
السلام ودخل رجل في صلاته لا يصير رافعا
كما في المجتبى ولا يشتر عند قوله اشهد ان لا اله
الا الله في المختاري كما في النزاري وعليه الفتوي
كما في الفتاوى الكبرى وعمدة الفتاوى ولا يجب
فيها احدا بوجه الا اذا طلب منه الاعانة وكذا
الاجنبي ان خلا في سقوطه من حابط او
وقوعه في النار ولو في الفرض كما في النزازية ركع
تاسيا القنوت ولم يتابعه القوم فرجع وقت
وركع وتابعه القوم في الركوع الثاني ففسد
لانه اقتيد بمفترض بمنقل في الركوع الثاني
بزازية لا ياتي بالتحية حال ما يقرأ القراءة
في المسجد اذا سمع لانه لا تحية في حق من
دخل بنية الفرض فلم تكن التحية سنة
والاستماع فرض فلا يترك الفرض بما ليس

قف
المصنف شرح زاد
الفقير

قف
المختار ان لا يشوبه ما يفسد
في التشهد وغيره

قف
من دخل مسجد او القاري
يقراء القرآن قال واجب
عليه الاستماع ولا ياتي
بشيء مسجد

بسنن

بسنة المختار ان المسافر لا ياتي بالسنة في حال
الخوف وباتي في حال القرار والامن وقد صرح في كتب
الاحاديث القمحاح عن جماعة من الصحابة ترك
السنة في السفر وقالوا لو صلينا السنة لا يجلنا
الفريضة من الزاوية ما يحرم في الصلاة يحرم
في الخطبة اتحاد الامام والخطيب افضل لكنه
ليس بشرط وهو الاصح عند الشافعي وفي
وجه عنه وقول عن مالك انه شرط
لا يقضي الفوات في المسجد وانما يقضيها
في بيته لان التأخير معصية فلا يظهرها
الحاجة او الزهرة جلست على كتف المصلي
وعليها غماسة لا تفسد وان طال مكثا رفع
اليدين في المختار لا تفسد الصلاة لان
مفسدتها يعرف قرينة فيها ورفع اليدين
في الوتر والعبد من سنة كما في النزازية والاصح
ان تأخير الفوات لعذر السقي على العيال
وفي الخواص يجوز وقيل ان وجب على القور
يباح له التأخير وقيل قضا الصلاة على التواخي
اتفاقا والاصح عكسه على رواية الاعدز وقيل
الاشتغال بالخواج مباح وانما لا يباح التأخير
عند الفراغ والاستطاعة على الصلاة والصحيح
خلافة كما في المجتبى وفيه ان الكلام ثلاثة محظور
فلا يباح في كل وقت وما فيه قرينة فيباح في كل
وقت ومباح وهو الذي ينهي عنه هذه الاوقات
صلاة الحاجز بالاماء افضل من صلاة القائم

قف
قضا الفوات

الألوكة

الرأى الساجد لا يجب سجود السم هو اذا سمى في
 سجود السم هو لا يجب سجود السم هو بالعد الا في
 مسئلتين ذكره فجز الاسلام البدع اذا ترك
 القعدة الاولى عمدا او تنك في بعض افعال صلاته
 تفكر عمد حتى شغل ذلك عن ركن فلت له
 كيف يجب سجود السم هو بالعد قال ذلك سجود
 العد لا سجود السم هو كذا في المجتبى بيه المسافر
 انما تؤثر بخمس شرائط احدها ترك السير حتى
 لو نوي الإقامة وهو يسير يصح وثانيها صلاحية
 الموضع حتى لو اقام بجزيرة لم يصح واتحاد الموضع
 والمدة والاستقلال بالرأي الا مع الاستماع الى
 الخطبة من اولها الى اخرها وان كان فيه ذكر الولادة
 كما في المجتبى وفيه قال مشايخنا لو نوي اية السجدة
 في الجمعة والتعديتين لم يسجد بها مخافة التشويش
 انبي وعن مالك تهنية الناس في الفطر والاصح
 تقبل الله منا ومنكم من فعل الاعاجم وكره ذلك
 وعن الاوزاعي التهنية بالسلام احسن وتلاقيهم
 بالدعاء يحدث وعند البيت لباس به ويذكر
 انفقته تهنية العيد جائزة ذكره العمامة للميت
 بالاصح وتكره المضربة في القبر خلافا لاهل الحجاز
 التكبيرات الاربع قائمة مقام اربع ركعات وهي
 فرض والتشا والدعاء والصلوة على النبي صلى الله
 عليه وسلم سنة صلاة الجنازة تخالف سائر الصلوات
 في ستة اشياء احدها الجازة فيها لا تقصد وثانيها
 المخالفة في الاركان كالركوع والسجود والقراءة وثالثها

ادوها

ادوها بالتيتم مع الماء اذا خشى الفوت واربعتها
 اذا راي المتيتم الماء فيها لم تقصد عليه وخامسها
 القهقهة فيها لا تنقض الوضوء سادسها الخفا تكرر
 في المسجد كتاب الزكاة هي مشتركة في الشرع
 بين العين والفعل وانما سميت شريعة بهذا الاسم
 لما فيه من طهره المؤذي بالمقفرة وانما المؤذي عنه
 بالبركة واختلاف هل هي واجبة على التراخي والفور
 وحاصل الاختلاف كما في المجتبى ان الامر المطلق
 على الفور ام على التراخي فقيل على التراخي وقيل
 على الفور وهو اختيار المأثور يدي وشرائط وجوبها
 ثمانية اربعة في النفس وهي الحرية والاسلام والعقل
 والبلوغ واربعة في المال وهي كون المالك في التصايب
 تاما رقبته وبد او كونه تاما كالتصايب حقيقة واما
 فيهما ونجب الزكاة في الذهب والفضة مضروبا او تبرعا
 او حليا مصوغا او حلية سيف او منطقة او حجام
 او سرج او الكواكب في المصاحب والاواني وغيرها
 اذا كانت تخلص عن الاذابة سواء كان يمسكها
 للتجارة او للبيقة او للجمال او لم ينوشها كذا عت
 البدائع وفي شرح الدرر لا زكاة في اللآلئ والجواهر
 كالحلي والياقوت والدرر وامثالها كذا في الكافي
 الا ان يكون للتجارة كذا في التتارخانية في المبرد
 عن محمد لو قال ما تصدقت به الى اخر السنة
 فقد نويته من الزكاة ثم جعل يتصدق بدون
 السنة ارجوان يجوزيه وفي العيون خلاف هذا
 وفي الروضة دفع الى الفقير بدون نية ثم نواه عن

بلغ مقابلة

لا يصح التراخي

الألوكة

لا نهم لا يصرفون مصارقه فاذا كان من اهله صرفه
 الي نفسه وان لم يكن من المصارف صرفه الي المصروف
 والله اعلم بزازية ليس للفقير مطالبة في المال
 بالزكاة وليس له اخذها من ماله بغير علمه وان
 اخذها كذا في شرح الوهبانية من له حظ في بيت
 المال ووضعهما هو وجهه لبيت المال فله ان ياخذها
 ديانة والامام الخيار في المنع والاعطاء الحكم والقضا
 كذا في القنية الولد من الزنا لا يثبت نسبته من الزاني
 في شئ الا في الشهادة لا تقبل للزاني وفي الزكاة لا يجوز
 دفع زكاة الزاني الي الولد من الزنا الا اذا كان من امرأة
 لها زوج معروف كذا في جامع الفصولين تقتصر
 نية الموكل دون الوكيل كما في المجتبى فالودفع
 الزكاة الي رجل وامره ان يدفع الي الفقراء دفع الرجل
 ولم ينو عند الدفع جاز سواء كان الوكيل مسلما
 او ذميا كما في الحاوي صبي له ام غنية ولا اب له
 يجوز دفع الزكاة اليه دفع زكاته في مرض موته
 الي اخيه ثم مات وهو وارثه وقعت موقعها
 بحد لا يصح كمن اوصى بالحد ليس للوصي ان
 يدفعه الي قريب الميت لانه وصيه كذا هذا في
 القنية العبرية الزكاة للمحول القمري عليه زكاة
 ودين ايضا وماله يفي باحدهما يقضي دين
 الغريم ثم يؤدي حقا اكثر من ذلك انه ادى
 الزكاة او لا فانه يؤديه لان وقتها المبرورع مالا
 ونسيه ثم تذكره يجب الزكاة الا اذا كان المودع
 من المعارف دين العباد مانع من وجوبها الا لغير
 الموكل

قف
 الولد من الزنا

الموكل اذا كان الزوج لا يريد اداءه كما في المجتبى
 رجل له سواك عميم فغن الي حنيفة رحمه الله
 في وجوب الزكاة تبهارا واثان وعندهما يجب
 فيها الزكاة كما في شرح الوهبانية ولو دفع الي صبي
 يعقل معناه لا يرمي به ولا يخذل عنه يجوز وكذا
 المعتوه ولا يجوز الي صبي لا يعقل ولا مجنون
 الا اذا قبض عليه او ابوه او جده او وصيه ولو اسلم
 الحربي في دار الحرب واقام فيها سنين ثم خرج اليها
 لم ياخذ الامام منه الزكاة لعدم الحماية وبفتيه
 باداها ان كان عالما بوجوبها والا فلا زكاة عليه
 لان الخطأ لم يبلغه وهو شرط الوجوب كذا في
 التبيين لا زكاة في الخيل عند محمد وابي يوسف
 قال الطحاوي وهذا حب القولين اليها ورحمه
 القاضي ابوزيد في الاسرار وقال في النبايع وغير
 الفتوي وقال في الجواهر والفتوي علي قولهما
 وقال في الكافي هو المختار للفتوي وتماه في
 تصحيح القدوري ولو ادى زكاة غيره بغير امره
 فبلغه فاجاز لم يجوز لانها وجدت نقدا اعلى
 المتصدق كما في البحر الرائق كتاب الصوم
 سبب صوم رمضان شهو جزء من الشهر
 اتفاقا وشرط وجوبه الاسلام والعقل والبلوغ
 وشرط وجوبه اداؤه الصحة والاقامة وشرط
 صحة ادائه النية والطهارة عن الحيض والنقاس
 وركنه اكف عن اقتضاء شهودي البطن والفرج
 وحكمه بخلاف الواجب عن ذمته والثواب ويستتبرأ

قف
 دفع الزكاة للصبي والمجنون

الألوكة

الزكاة ان كان قائما في يده اجزاه والا فلا ولو اعطي
 رجلا دراهم يتصدق فانها تطوعا فلم يتصدق لها
 حتى نواه الامر من زكاته ولم يقل شيئا ثم تصدق
 لها المأمور وقع زكاة وكذا لو قال تصدق بها
 عن كفارة ايما في ثم نواه عن الزكاة كذا في المجتبي
 الفقيه لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليها الا في
 دين العباد فتباع لقضاء الدين كذا في منظومة بن
 وهبان تصدق بطعام الغير عن صدقة فطره
 توقف عن اجازته فان اجاز بشرائطها وضمنه
 جازت نوي الزكاة الا انه سماه فرضا اختلفوا
 والصحيح الجواز عن النادر مسكينا فله اعطاء
 غيره الا اذا لم يعين المذكور كما قال الله علي ان
 اطعم هذا المسكين شيئا فانه يتعين ولو عين
 مسكينين فله الاقتصار علي واحد كذا في الفوائد
 الربنية لا يجوز دفع الزكاة الي اهل البدع كالكرامية
 في المختار كما في البرازية دفع الزكاة الي اخته وهي
 تحت زوج ان كان مهرها المعجل اقل من النصاب
 او اكثر لكن الزوج مفسر لا يدفع اليها الزكاة وان
 كان موسرا والمعجل قدر النصاب لا يجوز عندهما
 وهما يفتي للاختياط وعند الامام يجوز مطلقا
 وكذا في لزوم الاضحية كذا في البرازية استعمل
 لها شتم علي الصدقة لا ينبغي ان ياخذ العمالة
 منها وان اخذها من غير الصدقة لا بأس به
 والصدقة الواجبة محرمة عليهم ولذا غلغلة الوقف
 وعن الامام الثاني ان غلغلة الوقف يجوز اخذها
 كصدقة

بلغ

كصدقة النفل اذ الصدقة متى اطلقت يراد بها
 الواجبة قسم لحوم الاضاحي بنية الزكاة يجوز
 وباتم لان القرية قادت بالاراقة وقال في المحيط
 لا تحسب من الزكاة في ظاهر الرواية وتمامه في
 البرازية الافضل في الزكاة هو الاطهار و في التطوع
 الاخفا كما في الخلاصة السلطان الجايز اذا اخذ
 زكاة الاموال الظاهرة الصحيح انه يسقط عن
 اربائها ولا يؤمر بالاداء ثانيا واذا اخذ الحبايات
 او مالا بطريق المصادرة فتوي صاحب المال
 عند دفعه الزكاة اختلفوا فيه والصحيح انه
 تسقط عنه الزكاة كذا قاله الامام السرخسي
 كما في البرازية والخلاصة وفي شرح المنظومة الوهبانية
 لو اخذ منه السلطان اموالا مصادرة ونوي اذا
 الزكاة اليه فعلي قول المشايخ المتأخرين يجوز
 والصحيح انه لا يجوز وبه يفتي لانه ليس للظالم
 ولاية اخذ الزكاة عن الاموال الباطنة وبه ناخذ
 ولو نوي الزكاة فيما يدفعه الي صبيان اقاربه
 عبيد او لمن يهدي اليه الباكورة او يبشروه بقدر
 صديقه او يخبر بيسره او الي سحر خور او المعلم
 او الخليفة الذي في المكتب ولم يستأجره يجوز كذا
 في البرازية لو بلغ المال الخبيث نصبا لا يجب
 الزكاة فيه كما في منظومة بن وهبان وقال
 الامام الحلواني اذا كان عنده وديعة فمات
 المورع بالاوراث له ان يصرف الوديعة الي نفسه
 في زمانها هذا لانه لو اعطاها لبيت المال لصاع

س

قف
 اذا اخذ السلطان الزكاة
 لا تقاد

نية

وجوب النية فيما قبل نصف النهار والمراد بنصف
 النهار كحامي التلويح هو الضحوة الكبرى لانها نصف
 النهار الصوفي اعني من طلوع الفجر الى غروب الشمس
 واما الزوال فهو نصف النهار باعتبار الشمس الى
 غروبها والمختار انه لو نوي قبيل الزوال بعد الضحوة
 الكبرى لم يقع لعدم مقارنة النية لاكثر النهار
 الصوفي انتهى ومن المبرور صوم الوصال وقدسره
 ابو يوسف ومحمد بصوم يومين لا فطر بينهما
 ومنه صوم يوم عرفة للحاج ان اضعفه ومنه
 صوم يوم السبت بانفراده للتعشيبه باليهود
 بخلاف يوم الجمعة فان صومه بانفراده مستحب
 عند العامة كالاثني والخميس وكره الكل بعضهم
 ومنه صوم الصمت بان يمسك عن الطعام
 والكلام جميعا ومنه ايضا ستة من شوال
 عند ابي حنيفة متفرقا كان او متتابعيا وعن ابي
 يوسف كراهته متتابعيا متفرقا لكن عامة
 المتأخرين لم يروا به بأسا كحامي البحر الرائق
 قلت وقد جمع صاحب الجمع بعدم كراهة
 صوم ست من شوال وفي الحاشية والاصح انه
 لا بأس به من له عادة بالصوم قبل رمضان
 فلا كراهة في حقه مطلقا ومن ليس له عادة
 فلا كراهة في التقديم بثلاثة فاكثروا بكرة في
 اليوم واليومين وانما يوم الشك فلا يكره
 بنية التطوع او واجب اخر على الصحيح هذا
 ما أخر من كلامهم لا يصوم العبد والامة والمدير
 وام ولا

في
 كتاب

وام ولد تطوعا الا باذن المولي ولا يصوم المرأة تطوعا
 الا باذن الزوج اذا كان حاضرا لا يترجم النذر الا اذا
 كان طاعة وليس بواجب وكان من جنسه
 واجب على التقيين فلا يصح النذر بالمعاصي ولا
 بالواحيات فلو نذر حجة الاسلام لم تلزمه الا
 واحدة ولو نذر صلاة سنة وعين الفرائض
 فلا شيء عليه وان عين مثله بالزمته ويكمل
 المغرب ولو نذر رعاية المريض لم تلزمه في
 المشهور ولو نذر التيسيمات ودر الصلاة
 لم تلزمه كحامي الفوائد الزينية صوم كل يوم
 من رمضان يحتاج الى النية كحامي الحاشي
 ولو نوي في صلاة مكتوبة او نافلة الصوم
 تقع نيته ولا تفسد الصلاة المذكورة ولو
 نوي الصائم الفطر لم يكن فطرا حتى يأكل
 وكذا لو نوي التكلم في الصلاة ما لم يتكلم
 خلافا للشافعي رحمه الله كحامي شرح الوهبيا
 الا عذر البسطة لا فطار السفر والمرض والحمل
 والارضاع والجوع والعطش الشديد والهرم
 كحامي الحاشي اذا لم يكن بالسما علة لا تقبل
 الا شهادة جمع يقع العلم بخبرهم وهو مفوض
 الى رأي الامام من غير تقدير هو الصحيح كذا في
 الاختيار اذا راه اهل بلدة اخرى ولم يره
 اهل بلدة وجب عليهم ان يصوموا بروية
 اولئك اذا ثبت عندهم بطريق موجب ويلزم
 اهل المشرق بروية اهل المغرب وهو ظاهر

قف
 صوم كل يوم من رمضان
 يحتاج الى نية



ان كان من مرضي بمجرد حضوره ولا يتأذي بترك الافطار
 لا يفطروا في النهاية الاظهر ان الضيافة غزير في
 النزلية لو حلف بطلاق امراته ان لم يفطر ان
 نقلا افطروا قضاء لا والاعتماد على انه يفطر
 فيهما ولا يحنث انتهى رجل ان صام رمضان صلي
 قاعدا وان افطر صلي قائما بصوم ووصلي قاعدا
 يخرج عن عمدة الواحيين شرح الوهبانية من
 ايج له الافطار يفطر الا اذا كان لعذر ظاهر كما في
 القنية نذر صوم يوم السبت سبعة ايام لزمه
 صوم سبعة اسبوت واذا نذر صوم السبت تسعة
 ايام يلزمه صوم سبتين وانما كان كذلك لان
 السبت في سبعة ايام لا يتكرر فحل كلامه على
 عدد الاسبوت بخلاف التسعة فان السبت فيها
 يتكرر وكذا الثمانية شرح وهبانية في النزلية
 لو قال لله علي ان اصوم جمعة ان اراد ايام الجمعة
 عليه سبعة ايام وان اراد يوم الجمعة لزمه ذلك
 فقط وان لانية له فبسبعة ايام لغلبة الاستعمال
 فيها انتهى اقول فعلى هذا لا يخفى ان من ذكر من لزمه
 سبعة اسبوت او سبتين محله اذا لم يكن له نية
 اما اذا وجدت لزمه ما نوي والله اعلم قال ابو حامد
 لا يجوز للمخيار ان يخير خيرا يوصله الى ضعف للفطر
 بل يخير نصف النهار ويستخرج النصف قيل له لا
 يكفيه اجرته وزجه فقال اهو كاذب وهو
 ياطل باقصر ايام الشتاء انتهى كما في القنية لا
 يجوز الفطر للمسافر يوم خروجه ولا يوم قدومه
 كما في

كما في المنظومة الوهبانية وجب عليه قضاء يومين
 من رمضان او من رمضانين فالأفضل ان يعين
 ويقول نويت قضاء اليوم الاول من رمضان الاول
 وان لم يعين جاز في المختار كما في الصلاة كما في النزلية
 لو نوي صوم الغد قبل الغروب لا يجوز بالاجماع كما في
 المحتبي وبالنسب كما لا يفسد الفرض لا يفسد
 النقل ايضا لعدم اضافة الاكل الى الاكل لكون
 العذر من قبل من له الحق كما في النزلية ولو عين شهرا
 ولم يقدر عليه لشدة الحر انتظر من الشتاء وقضي
 يوما ليوم كما في النزلية الشريعة لعل رمضان
 من فروض العين حتى جاز للمخير ان تشهد
 بغير اذن وليها كما في المحتبي ووصاهما ثمانية وعشرين
 بلا رؤية ثم راوا هلال الفطر اكملوا عدة شعبان
 ثلاثين وقد كانوا راوا هلال شعبان قضا يومها
 وان صاموا تسعا وعشرين لا قضاء عليهم اصلا
 فان كانوا اتوا شعبان من غير رؤية هلاله ايضا
 قضا يومين كما في البحر الرائق ولا يفطر ما لم يغلب
 على ظنه غروب الشمس ان اذن المؤذن كما في
 النزلية لف ذكره بخروقه وحامه بها ان لم تمنع الخرقه
 وصول الحرارة اليه كفر والا فلا ومثله في التحليل
 سمع اهل الرستاق اصوات الطبل يوم الثلاثين
 فظنوه يوم عيد فافطروا ثم تبين ان الطبل كان
 لغيره لا كفارة عليهم كما في القنية ولا يصلي المغرب
 قبل الافطار ويفطر على حلاوة والا فضل ان
 يكون الفطور بالفتح ما يفطر عليه ثم ان لم يجد

في
 لا يجب تعين قضاء
 الصوم ولا الصلاة

ثلاث

فعلي ما ظهر وكان صلى الله عليه وسلم يفطر علي ثمان
 أو شئ لم تمسه النار وقيل كان يفطر في الصيف علي الماء
 وفي الشتاء علي التمر ويدعو عند الإفطار بأهمل حوائجه
 فانه من مظان الاجابة ويقول عند اول القصة
 يا واسع المغفرة اغفر لي ويقول الحمد لله الذي
 اعانني فصمت بعونه ورزقي فافطرت علي رزقه
 وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا افطر
 قال اللهم لك صمت وعلي رزقك افطرت ذكره في
 المصايح كذا في شرح الشريعة والله اعلم
 كتاب فرض في السنة التاسعة من الهجرة
 علي العمري في دفع الحياء وكسرها في اللغة هو القصد
 الي معظم وفي القسبة زيارة مكان مخصوص في زمن
 مخصوص وركنه شيان الطواف بالبيت والوقوف
 بعرفة وسببه البيت لانه مضان اليه وشرائطه
 ثلاثة شرائط وجوب وشرائط اداء وشرائط صحة
 فالاول ثمانية علي الاصح الاسلام والعقل والبلوغ
 والحرية والوقت والقدرة علي الزاد والقدرة علي
 الرحلة والعلامة يكون الحج فريضة والتاسية خمس علي
 الاصح صحة البدن والموانع الحسية من الازهاب الحاج
 وامن الطريق وعدم قيام العدة في حق المرأة وخروج
 الزوج او المحرم معها الثالثة اعني شرائط الصحة
 اربعة الاحرام بالحج والوقت المخصوص والمكان
 المخصوص والاسلام ومنهم من ذكر بدل الاحرام النية
 وهذا اولى وواجباته اعني التي يلزم بترك واحد
 منها يدمر اشياء الاحرام من الميقات قبل فعند الوقوف
 بعرفة

دعا الافعال
 بلغ مقابلة

بفعل
 وفي القصة
 في خصوص

بعرفة الي الغروب والوقوف بالمزدلفة فيما بين طلوع
 فجر يوم النحر الي طلوع الشمس والخلق والتقصير والسعي
 بين الصفا والمروة سبعة اشواط وكونه بعد طواف
 معتد به وروي الجمار وبداية الطواف من الحجر الاسود
 والتميم فيه والمنتهي فيه لمن ليس له عذر يمنعه
 منه والظاهرة فيه من الاحداث الاصغر والاكبر
 واستر العورة في اقل الاشواط السبعة وفي ثلاثة
 وبداية السعي بين الصفا والمروة من الصفا والمنتهي
 فيه لمن ليس له عذر واذبح الشاة للقارن او المجتمع
 وصلاة ركعتين لكل اسبوع وطواف الصدر والترتيب
 بين الرمي والخلق والذبح يوم النحر وتوقيت الخلق
 بالزمان وبالمكان وفعل طواف الافاضة في ايام
 النحر وما عدا هذه المذكورات سنن واداب والاصح
 انه علي الفور وبه صح صاحب الكثر وهو قول
 ابي يوسف واصح الروايتين من الي حنيفة وعند
 محمد يجب علي التراخي تخافي الخلاصة وثمره الخلا ف
 تظهر فيما اذا اخر فعلي الصحيح يا ثم ويصير فاسقا
 مردود الشهادة وعلي قول حماد لا قال بعض مشايخنا
 وينبغي ان لا يصير فاسقا من اول سنة علي المذهب
 الصحيح بل لا بد ان ياتي عليه سنون لان التأخير في
 هذه الحالة صغيرة لانه مكروه تحريما ولا يصير
 فاسقا بل تكابه مرة ثم لا بد من الاضمار عليه والله
 اعلم بشرط ان يكون قادرا علي الرحلة بطريق
 الملك والاجارة دون الاعارة والاباحة في الوقت
 الذي قد مناه ذكره ولو وهب له مال يحج به لا يجب

فق
 من اخر سنين لا يفسق

فق
 من كتب المكروه لا يفسق
 بل تكابه مرة

قوله سواء كان الواهب من يغير منه كالأجانب أو لا يغير
 كالأبوين والمولودين وأصله أن القدرة بالملك هي الأصل
 في توجع الخطأ فقبل الملك لما به الاستطاعة لا يتوجه
 فتح القدر حقيقة أمن الطريق أن يكون الغالب السلامة
 كما اختاره القفيه أبو الليث وعليه الاعتماد وإن كانت
 بينه وبين مكة بحر لا يجب وسبحون وجميعون
 والفرات أنهار وليست ببحار فلا تمنع الوجوب
 وقال الكرماني أن كان الغالب في البحر السلامة
 من موضع جرت العادة بركوبه يجب والأفلا كما في تبين الكثر
 وفي المجتبي والصحيح أنه لا يجب لأن ركوب البحر لا يقدر
 عليه كل واحد ولا يجب على المرأة أن تتزوج إذا لم يكن
 لها زوج وإذا كان المحرم فاسق لا يجب عليها الفوات
 المقصود لا يجوز سفرها مع النساء الثقات عندنا
 وهذا المحرم الخلوة بالأجنبية وإن كان معها غيرها
 من النساء كما في تبين الكثر في الفتى أفضل من حج
 الفقير كما في المنظومة الوهبانية وآب كان الابن
 امرئ صبيح الوجه للآب أن يمنع من الخروج حتى
 يلحق وأن كان الطريق مخوفاً له أن يمنع وإن لم يكن
 كملية البرازية وأما ركبا أفضل كما في الخلاصة الصدقة
 أفضل من الحج التقل وقيل بخلافه كما في البرازية قال
 حجت عن الميت وأنكره الورثة فالقول له لأنه ينكر
 حق الرجوع عليه بالنفقة كما في البرازية الأفضل
 أن يحج عن الميت من حج عن نفسه حجة الاسلام
 لأنه بعد عن الخلاف وأصدي لأمور المناسك
 شرح الوهبانية أضطر إلى أكل الميتة أو ذبح الصيد

أكل الميتة وإن كان مذبوحة فالصيد أولى وفاقا
 ولو صيد أو مال غيره فالصيد ولو صيد أو لحوم
 إنسان فالصيد وعن محمد الصيد أولى من
 الخنزير وعن بعض أصحابنا من وجد طعاما لغيره
 لا يباح له الميتة وعن ابن سماعه الغضب أولى
 من الميتة وبه أخذ الطحاوي وخيره الكرخي كما في
 البرازية لا بأس بأخراج التراب والأجار التي في
 الحرم وكذا أمارمزم وكذا ما قيل في تراب أصل
 البيت المعظم إذا كان قد راسب للترك به بحيث
 لا ينفوت به عمارة المكان أما إذا أراد أن يفعل
 ما هو خارج عن العادة ويغرق المكان فذلك من
 باب المحترفين كذا في الظهيرية وصوب بن وهبان
 المنع من تراب البيت ليلا يتسلط به الجهال فيبقي
 إلى خراب البيت والعياذ بالله تعالى لأن القليل
 من الكثير كثير ولا بأس للمحرم أن يحتجم أو يقتصد
 أو يبر الكسر أو يختنن لأن ذلك ليس من
 محظورات الأحرام كما في القنية أما موربايح له
 أن يؤخره عن السنة الأولى ثم يحج ولا يضمن ولو عين
 له هذه السنة أصل لأن ذكرها الاستحجال لا للتقيد
 كما في الحاشية كذا في الفوائد الزينية ذكر أن الحجر الأسود
 خرج من الجنة وله صوت في كل موضع يلمع ضوءه
 كان حراما محترما يابلق ما يقدر عليه كذا في شرع
 شرعة الاسلام أهل مكة ومن حولها يجب عليهم
 الحج إذا قدروا بغير راحلة لقدرتهم على أدائه بغير
 مشقة كما في نصح الشرعة من السنة أن يارتب

في الاختيار

بيت المقدس فان صلاة واحدة فيه كالف صلاة في غيره
كما في لشرعة دخول البيت حسن كما في فتاوي القاض
ولا بأس باخذ كجأة الحرم لانها ليست من الشجر ولا
من الحشيش والكل لا يتجر الحرم ما كان اصله
في الحرم ولا عبوة للخصن فان كان بعض اصله
في الحل وبعضه في الحرم لا يجوز له اخذه ترجيحاً
لحرمته ولورمي طيراً على غصن شجرة يعتبر فيه
مكان الطير ان كان الصيد لو وقع يقع في الحرم
فهو صيد الحرم والا فلا ولو كان رأس الصيد في
الحل وقوائمه في الحرم فهو صيد الحل ولو كان على
العكس فهو صيد الحرم وان كان الصيد قائماً
قوائمه في الحل والباقي في الحرم لا يحل اخذه لان قراره
في الحرم لا يكون على القوائم والله سبحانه وتعالى
اعلم كتاب **النكاح** قيل هو مشترك
بين الوطئ والعقد اشتراكاً لفظياً وقيل حقيقة
في العقد مجاز في الوطئ وقيل بغيره وعليه مشايخنا
من جوابه وصرحوا بان حقيقته في الضم ولا منافاة
بين كلامهم لان الوطئ من افراد اصل الضم والموضوع
للأعم حقيقة في كل من افراده كإنسان في زيد وفي
الأصطلاح عقيد بر د علي ملك المتعة قصد الوطئ
الاب ابنته بشبهة الشهور يكون نكاحاً وكذا لو قالت
بعت نفسي منك بكذا فقال اشتريت او قبلت
يكون نكاحاً في الصحيح كما في فتاوي القاض كل
لفظ يفيد ملك الرقبة يتعقد به النكاح لتفصيل
التبينة حتى لا يجب الا الاقل من المسمى ومهر المثل

كتاب

النكاح
لا يتعقد بغيره

بالدخول

ماني
بالدخول قال لها زوجها حتى تفسك فقالت بالسمع
والطاعة ص كما في البرازية ويتعقد النكاح بالجعل
على الصحيح كما في تبين الكثير ليس لنا غبارة
شرعت عن عهد اذ قرأ في الان ثم تستمر الحنة
الا الايمان والنكاح كما في الفوائد الزينية لو اصاب في
النكاح الى نصف المرأة فقال زوجته نصف
ابنتي فيه روايتان اصحها انه لا يصح كما في
الجوهرة الصحيح اشتراط السماع وعدم التقفاد
بدونه كما في شرح الوهبانية والصحيح اشتراط
الفهم ايضاً كما في الجوهرة لكن في البرازية
لقنت المرأة بالعربية زوجته نفسي من
فلان ولا تعرف ذلك وقال فلان قبلت والشهود
يعلمون او لا يعلمون مع النكاح قال في النصاب
وعليه الفتوى في الخلاصة اذا تزواج امرأة
بالعربية والزوج والمرأة بحسنان العربية
والشهود لا يعرفون العربية اختلف المشايخ
فيه والاصح ان يتعقد في الجامع الصغير للشيخ
الدين الحلي ولا يتعقد النكاح الا بشاهدين
يسمعان كلام المتعاقدين معافان كان
لا يعلمان لسان المتعاقدين في كلام واضح والاصح
انهما ان حفظا عبارة ما جازا ويتعقد باخرين
سميعين لا اصمين هذا هو المختار وفي قاضي
خان فان سمعا كلام العاقدين ولم يعرفا تفسيره
قيل بانه يصح والظاهر خلافه والاصح ان
سماعهما مع اشتراط وبه صرح عامة العلماء كما

والاصح ان يتعقد في الجامع الصغير للشيخ الدين الحلي

في المجتبى وفي شرح الكثر الزيلعي صرح بعدم
 انعقاد بحضرة هندية لم يفهما كالأكلهما
 وهو الذي صرح في الجوهرة وهو الظاهر كما
 قدمناه عن قاضي خان وكان هو المذهب
 المعتمد سبل شمس الأئمة الأزوجندي عن
 صغيرة لها أخ لا يزوجها فزوجها القاضي بغير
 أمر الأخ فقال لا يصح النكاح إلا إذا كان الأخ
 غائبا أو عاصيا لا يخفى يجوز تمامه في شرح
 الوهبانية إذا أزوجت نفسها من غير كفوف
 كان للأوليا حق الاعتراض وروي الحسن عن
 أبي حنيفة أنه لا يجوز أصلا والمختار في زماننا
 للمفتوي رواية الحسن كما في قاضي خان تزوجها
 بغير شهود ثم أقربا بالنكاح بين يدي الشهود
 اختلفوا والأصح أنها إذا استماتة المهر ينقذ
 نكاح مبتدأ نكاحه الأب والأبن حرام وجد
 الدخول أم لا قيام العدة ولومن البتة الكبرى
 يمنع نكاح اختها كما في المجتبى السلطان
 والعالم يكون كفوا وإن لم يملك ما ينفق كما في
 شرح الوهبانية أفتراق قالت أفتراق بعد
 الدخول وقال الزوج قبل الدخول القول لها
 لأنها منكورة لسقوط نصف المهر كما في القصة
 لو طلب الأب مهر ابنته البكر البالغة فقال
 الزوج دخلت بها وقال الأب بل هي بكر متري
 قال قول الأب فإن قال الزوج للقاضي
 حلف الأب أنه لا يعلم أني دخلت بها بكر قاضي
 خان

خان عن أبي يوسف أن له تحليفه وذكر
 الخصاف أنه لا يحلف وتامه في شرح الوهبانية
 ينقذ النكاح بالقبض الأعطاء على الأصح كما في
 المجتبى لا يلزم الصداق بلا ضمان الأب يملك
 المطالبة تصداق الصغيرة وإن لم يكن
 للزوج الانتفاع بها لأنه يجب بالخلوة والنفقة
 لا يجب قبل أن يكون محلا للاستمتاع كما في
 البرازية ليس لقول الأب والجد قبض مهرها
 صغيرة كانت أو كبيرة إلا إذا كان الولي هو
 الوصي فملك كسائر الدين قبض الولي مهرها
 ثم ادعى الرد على الزوج لا يصدق إذا كانت بكرا
 لأنه يلي القبض لا الرد وإن كانت ثيبا يصدق
 لأنه أمين الذي رد الأمانة الوطي في دار الإسلام
 لا يخرج عن حد أو مهر إلا في مسئلتين تزوج
 صبي امرأة مكلفة بغير إذن وليه ثم دخل بها
 طوعا فلا حد ولا مهر لها كما في الخانية ولو
 وطئ البايع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا
 مهر ويسقط من الثمن ما قبل البكارة ولا
 فلا كما في بيع الولو الجية لو غلط وكيلها
 في النكاح في اسم أبيها ولم تكن حاضرة لا
 ينقذ النكاح تزوج امرأة أخرى وخاف أن لا
 يعدل لأسبغ ذلك ولو علم أنه يعدل بينهما
 في القسم والنفقة ويجعل لكل واحدة مسكنا
 على حدة جاز له أن يفعل فإن لم يفعل فمرو
 ما جور لتركه إدخال الفم عليها المشروط عادة

بنية
 الأب
 قف
 لا يلزم الأب الصداق
 بلا ضمان

قف
 الأمين إذا ادعى رد
 الأمانة يصدق

السيرة
 في النكاح

نحو الخف والمكعب وديباخ اللعاقه ودرهم السكر على
 ما هو عرف سمرقند ان شرطه ان لا يدفع ثمنه
 ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب الا ما صدق العرف
 به من غير تردد في الاعطام مثلها والعرف الضعيف
 لا يلحق المسكوت عنه بالمشرط كذا في الملتقط
 كما في القوائد الزينية العاقدون في الفسخ اربعة
 عاقد لا يملك الفسخ لا بالقول ولا بالفعل وهو
 الفضولي اذا زوج رجلا امرأة بغير اذنه ثم قال
 ففسخت لا يفسخ وكذا الزوجه اخت تلك
 المرأة يتوقف الثاني ولا يكون فيهما الاول وعاقد
 يفسخ بالقول ولا يفسخ بالفعل وهو الوكيل رجل
 وكل رجل لا يزوجه امرأة بعينها فزوجه تلك
 المرأة وخاطب عنها فضولي فان هذا الوكيل يملك
 الفسخ بالقول ولو زوجه اخت تلك المرأة لا يفسخ
 العقد الاول وعاقد يملك الفسخ بالفعل دون
 القول وصورة رجل زوج رجلا امرأة بغير امره ثم
 ثم ان الزوج وكله ان يزوجه امرأة بغير عينها فزوجه
 اخت تلك المرأة يفسخ العقد الاول ولو فسخ ذلك
 العقد بالقول لا يصح فسخه وعاقد يملك الفسخ
 بالقول والفعل جميعا وصورة رجل وكل رجل لا
 ان يزوجه امرأة بغير عينها فزوجه امرأة وخاطب
 عنها فضولي فان فسخ الوكيل هذا العقد صح فسخه
 ولو زوجه اخت تلك المرأة يفسخ العقد الاول اصل
 كما في تناوي قاضي خان تزوج امرأة علي انها بكر فدخل
 بها فوجدها غير بكر فالمهر واجب بكمالها كما في تناوي
 القاضي

القاضي وفصول العماوي لوقال لغير المدخول بها ان
 خلوت بك فانت طالق فحايها يجب نصف المهر
 لا كماله كما في القنية قلت وتقع الظلاق بائنا ولا
 عدة في هذه الصورة عليها كما في النزائية الفقير العالم
 يكون كفوا للعلوي لان شرف الحسب فوق شرف
 النسب كما في قاضي خان ارضعت صبيا يحرم عليه
 من تقدم من اولادها ومن تاخر لانهم اخوة من الرضاع
 الاصل الكلي في الرضاع ان كل امرأة انتسبت اليك
 وانتسبت اليها بالرضاع او انتسبتا الي شخص
 واحد بللا واسطة او احدهما بللا واسطة والاخر
 بواسطة فهي حرام وان انتسبتا الي شخص واحد
 بواسطة لا يحرم في الرضاع كما في النزائية لا ينبغي
 للمحني ان يزوجه ابنته من شافعي وقيل يجوز
 التزوج منهم لا بالتزويج واما المناكحة بين اهل السنة
 والاعتزال لا يجوز كما في الخلاصة اذا زوج الاب والجد
 الصغيرة بغتق فاحتشوا ومن غير كفوة جاز ذلك
 عليهما الا اذا عرف سوء اختيار الاب مجانة او فسقا
 يصح عقده بالاجماع كما في المجتبى وفي فتح القدير للكمال
 ولو كان الاب مع وفاء بسوء الاختيار مجانة او فسقا
 كان العقد باطلا علي قول ابي حنيفة علي الصحيح
 ومن زوج بنته الصغيرة القابلة للتخلق بالخير او
 الشر من نكاحه انه شديد فاسق فله سوء اختياره
 ولان ترك النظر هنا مقطوع فلا يعارضه ظهور
 ارادة مصلحة فون ذلك نظر الي شفقة الابوة وفي
 الفتاوي بعث اقواما الي الخطبة فزوجها الاب

٩٨

بحضورهم قبل لا يصح وان قبل عن الزوج انسان واحد
 لانه نكاح بغير شهود ولان القوم كلهم خاطبون
 لان التعارف هكذا ان يتكلم احد ويسكت الباقون
 والخاطب لا يصير شاهدا او قبل يصح وهو الصحيح
 وعليه الفتوى لانه لا ضرورة في جعل الكل خاطبا
 فيجعل المتكلم فقط والباقي شهود كذا في فتح القدير
 يشترط كون الزوجة انثى من بنات ادم فلا تكون
 الجنسية وانسان المأخوذ لا للنكاح كما في الفقيض
 يستحب مباشرة عقد النكاح في المسجد لانه عبادة
 دينية وكونه في يوم الجمعة واختلاف اوقات كراهة الزفاف
 والمختار لا يكره اذ لم يشتمل على مفسدة دينية
 كما في فتح القدير اذ قال الرجل لابن البنت زوجتي
 ابنتك فقال ابو البنت زوجت او قال نعم لا يكون
 نكاحا الا ان يقول الرجل بعد ذلك قلت فرق
 بين هذا وبين ما اذا قال زوجتي ابنتك فقال
 ابو البنت زوجت او فعلت فانه يكون نكاحا لان
 قوله زوجتي استخبار وليس بعقد بخلاف قوله
 زوجتي لانه توكيل كما في فتاوى القاضي اذ قال
 الاب اشهدوا لي زوجت ابنتي فلانة بالف من مالي
 لم يلزمه الا ان يوري فيكون صليته قال كانه عن
 لي يوسف كما في الخلاصة لو طلقها بعد الخلوة لا
 يملك مراجعتها الاب اذ اقرب قبض المهر ان كانت
 البنت بكر اصدق وان كانت ثيبا لا يصدق وفي
 الفتاوى الصغرى الاب اذا طالب الختن بتسليم
 الصداق لا يشترط احضار المرأة مجلس المطالبة
 خلافا

بلغ

خلافا للزفر بل يسلم بعد ذلك بخلاف البيع فانه
 يشترط احضار المبيع مجلس المطالبة ومما فيه
 الخلاصة يتجمل المهر الموجل بالطلاق الرجعي ولا
 يعود الاجل بالرجعة في الصحيح كما في الخلاصة
 والبرازية للزوج ان يخرجها من القرية الى المصر
 وبالعكس لانه كان نقل من محلة الى محلة وقيد
 في التارخانية بما اذا كانت القرية قريبة يمكنه
 ان يرجع قبل الليل الى وطنه وقال في الكافي ولكن
 ينقلها الى القرى ان احب لانه لا يتحقق القرية
 وعليه الفتوى واما اذا اراد ان يخرجها الى بلاد القرية
 مدة السفر فلا اذنها يمنع من ذلك كذا اختيار الفقيه
 وبه يفتي قال صاحب ملتقى البحار وانا افتي الان
 بانه يتمكن من نقلها اذا اوقاها المجل والموجل
 وكان ما مونا ولا يمكن منه اذا اوقاها المجل دون
 الموجل لانها لا ترقى بالتأجيل اذ اخرجها الى
 بلاد القرية لعلمها ان الغريب يوزي كما في تبين
 الكثر قال بن الملك وهذا القول اقرب الى التحقيق
 وبه يفتي لا يواخذ ابو الصغير بالثقة الا اذا ضمن
 كما في المهر كما في الخلاصة وهو الذي يعول عليه
 كما في فتح القدير ونقل عن شرح الطحاوي ان الاب
 يطالب بمهر ابنة الصغير ضمن او لم يضمن لكن
 لا يعول عليه واما يعول على ما نقلنا من الخلاصة
 وهو الذي جزم به صاحب المنظومة وصاحب
 الجمع والله اعلم بحسب العدل في القسم وفي الملبوس
 والمأكل ولا يجوز ترجيح بعض على بعض منهما

كما في شرح من الاخر واول الاختيار في مقدار الدور الى
 الزوج كما في تبين الكثر والهداية قلت وقيد به الخلاصة
 بيوم و ليلة او بثلاثة ايام قال ولا يقيم عند احدهما
 اكثر الا باذن الاخرى انتهى اقول ينبغي ان يعول علي
 هذا اذا لم يمكن اعتبار الاطلاق علي صداقته لانه
 لو اراد ان يدور سنة سنة ما يظن اطلاق ذلك
 له والله اعلم لا يباح الارضاع بعد مدة الرضاع كما
 في تبين الكثر استتري جارية فوطئها مرات ثم
 استحققت فمهر واحد وان استحق نصفها فنصف
 المهر كما في النزائية المختار في مسئلة الجواز ان
 العرف اذا كان مستمسكا ان الاب يدفع الجواز
 ملكا لا عارية كما في ديارنا فالقول للزوج وان كان
 مشتركا فالقول للاب وهو المختار للفتوى كما في
 شرح المنظومة ولو شرط لاحدهما السلامة من
 عيب العمي والشلل والكمال او اليكارة فوجد بخلافه
 ليس له الخيار كما في النزائية مهر مثل الامة قدر الرغبة
 فيها وعن الاوزاعي قلت قيمتها كما في المجتبى الصبي
 الذي يجامع مثله ان يجامع وينتهي ويستحق
 النسا من مثله ولو تزوج اخرى خمس ما أسلم ان
 تزوجهن علي التعاقب جاز نكاح الاربع الاول
 ويفرق بينه وبين الخامسة عند الكل في قول ابى
 حنيفة وابى يوسف وان تزوجهن واحدة ثم اربع
 جاز نكاح الواحدة لا غير وقال محمد ورفرو الشافعي
 له ان يختار اربعاً منهن كيف ما تزوج كذا في قاضي
 خان خنتي مشكل تزوج من خنتي مشكل اخر
 برضي

فق
 لا يقيم عند احدي الزوجين
 اكثر من الاخرى

مسئلة الجواز

فق
 شرط السلامة

فق
 مهر مثل الامة

فق
 الخنتي

برضي الولي فكبر فاذا الزوج امرأة والروضة رجل فالتكا ح
 جائز لان قوله تزوجتك يسوي من الجانبين
 في جواز النكاح كما في القنية فسر لطيف ويقع
 مفطرة صورته طلق زوجته طلقتهن ولها منه ابن
 فاعتدت ثم تزوجت بصغير فارضته فحرمت
 عليه ثم تزوجت بزوج اخر ودخل بها ثم طلقها
 فهل تعود الي الاول بوحدة ام بثلاث فيما اذا اجاب
 من ذلك اخطا والصواب انها لا تعود اليه ابداً لانها
 صارت ابنه من الرضاع خطب لابنه الصغير لكن
 قال في العقد هل زوجتي بنتك بكذا فقال
 ابو الخطاب اعطيتها لا ينكحها لان بكذا فلا بيع
 كما في القنية ولو كان في الدار بيوت وابنت
 تسكن مع ضررتها او مع احد من اهله ان عين لها
 بيتا وجعل له مرافق وعلقها علي حرة ليس لها
 ان تطلب بيتا غيره خالي لها بيت كما في الاختيار
 والهداية وفي ملتقط صدر الاسلام اذا جمع بين
 امرأتين في دار واسكن كالا في بيت لها علق علي
 حدة لكل منهما ان تطالب به ببيت في دار علي
 حدة لانه لم يتوفر علي كل منهما حقها الا اذا كانت
 لها دار علي حدة بخلاف المرأة مع الاصل فان المنافر
 في الضرير او فر كذا في النزائية وهو مخالف لما في
 الاختيار كما لا يخفى للزوج ان يضرب المرأة علي اربع
 خصال او ما هو في معنى الاربع ترك الرينة
 والزوج يريد ها وترك الاجابة اذا دعاها الي فراشه
 وترك الصلاة في رواية والفعل والخروج من

في

فق
 لكل من الضرير يمكن
 في دار اخرى

فق
 ان يضرب الرجل المرأة

البيت كما في الخلاصة امرأة لا ينطق عليها زوجها ولا يكسوها
وقد اوفاهما مهرها ولم يوف لكنها لا تطالب به ليس لها
ان تمتع نفسها منه كما في القنية رجل وامرأة اقرا
بالنكاح بحضرة الشهور فقال في امرائي وانا زوجهما
وقالت هو زوجي وانا امراته وقال الاخر نعم لا ينعقد
النكاح بينهما لان الاقرار اظهر لما هو ثابت فهو فرع
سبق الثبوت وهذا الواقر لانسان بما لا يصير
ملكه وكذا الوقال اجزائه اورضيته بحضرة الشهور
لا ينعقد النكاح بينهما لان الاقرار اظهر لما هو ثابت
فهو فرع سبق الثبوت وهذا الواقر لانسان بما لا يصير
ملكه وكذا الوقال اجزائه اورضيته بحضرة الشهور
الشهور لا ينعقد بخلاف جعلناه ولو قال الشهور
جعلناه هذا نكاحا فقالا نعم ان عقد لانه ينعقد
بلفظ الجمل حتى لو قال جعلت نفسي زوجة
لك فقبل ثم كذا في فتح القدير وكذا زوجت الام بزوج
اخر ونسك الصغير معها ام الام في بيت الراب
فللاب ان ياخذ منها والصغير اذا كان في حضنة
الام وهو من الاشراف يستحق علي الاب خادما يخدمه
يشتره او يستأجره صغيرة عند جدتها تحون حقها
فليعها ان ياخذها منها اذا ظهرت خيانتها كما في القنية
وتسقط النفقة المفروضة بالطلاق كما في قاضي
خان والبرازية وشرح الوهيانية سواء كان الطلاق
رجعيا او بائنا دليل قول القاضي وتسقط اذا اطلقها
او ابانها والله اعلم ليس للمرأة ان تخرج بغير اذن
الزوج الا في اشياء معدودة منها اذا كانت في منزل
تخاف

قف
على عدم منع المرأة
نفسها من زوجها اوفاهما
او لم يوف

قف
ام الصغير اذا
تزوجت

تخاف السقوط عليها ومنها الخروج الى مجلس العلم اذا
وقعت لها نازلة ولم يكن الزوج فقيها ومنها الخروج الى
الحج الفرض اذا وجدت محرما ويجوز للزوج ان ياذن لها
بالخروج ولا يكون عاصيا وهذا الخروج الى زيارة الابوين
وتعزيتهما وعبادتهما وزيارة المحارم والمرأة اذا كانت
قابلة فاستاذنت لرفع الولد وكذلك اذا كانت
تفصل الموتى واذا كان عليها حق ولها حق علي غيرها
وليس لها ان تعطي شيئا من بنته بغير اذنه ولا تصوم
لغير فرض وليس عليها ان تعمل بيدها شيئا من زوجها
قضاء من الخبز والطبخ وكس البيت وغير ذلك رجل
له امرشابة تخرج اليه الوليمة والمصيبة وليس لها
زوج لم يكن الابن ان يمنحها مالم يثبت عنده اخفا
تخرج لفساد فحينئذ يرفع الامر الى القاضي فاذا امره
القاضي بالمنع كان له ان يمنعها لانه قام مقام القاضي
رجل فاسق تمتد الضيافة للفاسق كان للمرأة ان
تطبخ وتخبز الا انها توي عند الطبخ والخبز انهم ما داموا
مشغولين بالاكل يمتنعون عن الشرب كمن
جلس عند الفساق ينوي انهم يمتنعون من
الفسق في تلك الحال كان له ذلك ويوجر عليه
كذا في فتاوي القاضي وللمرأة ان تسافر وتسكن
حيث يشاء وليس للزوج منعها مالم يعطها جميع
مهرها والاب ان يقبض مهر ابنته اذا كانت بكر
وكنته بذلك او لا وكذا الجد للاب عند عدم الاب
ويكون ذلك سرة للزوج من المهر وليس له ما ذلك
اذا كانت ثيبا ولا غيرها من الاوليا والمبكر والنسب

قف
ليس على المرأة العمل بيدها

الاباء مهرها كما في الجاوي اذا اراد الرجل الدخول بالصغيرة
 ان كانت بنت خمس سنين لا يدخلها وفي الست
 والسبع والثمانية ان كانت ضحية سمنية مختص
 الوطي يدخلها وان كانت مهزولة لاكثر المشايخ
 علي انه لا عبرة للسن انما العبرة للطاقة ولذلك
 في ختان الصبي خلاصة الفتاوي ولا يجوز لو كيد
 الاب ان يزوج بنته الصغيرة باقل من مهر مثلها كما في
 القنية اقول هذا مشكل علي قولهم انه يصح ان يوكل
 بكل ما يعقد بنفسه كما لا ينبغي رجل زوج بنته
 الصغيرة من رجل ظنه حر الاصل وكان معتقاً
 فهو باطل قال رضي الله عنه ينبغي ان يكون بالاتفاق
 رجل زوج بنته الصغيرة من رجل ظنه مصلحاً لا
 يشرب الخمر واخبره الناس بذلك فوجده شرباً
 مدمناً ان لم يعلم الا بشربه وكان غلبة اهل بيته
 الصلاح فالتكاح باطل بالاتفاق وانما الخلاف فيمن
 زوجها من رجل عرفه غير كفوء لها ولو زوجها القاضي
 من غير كفوء لا يصح غيره لا يبيّن ان يقول لا ب
 الزوج اذ نصت الي بيت زوجها وان كان الزوج صغيراً
 كما في القنية وان تزوج امرأة بتمهاده عبيد او صبيين
 او كافرين لم يجز فان ادرك الصبيان واسم الكافران
 وعق العبدان وشهد بذلك عند القاضي اجزاه
 كما في الجاوي اقول كيف يجزي ذلك والمحال ان
 التكاح وقع غير صحيح لتضييقهم بان شرط صحته
 حضور حرين او حرة حنتين مكلفين مسلمين
 سامعين معاً لفظها وان القاضي ان لا يحكم
 بالشهادة

وان كانت بنت تسع
 سنين يدخل بها
 صح

تفق
 ظن الزوج حر الاصل فاذا
 هو معتق الاصل

بالشهادة المذكورة اذا كان عالماً بعدم صحة النكاح
 اما اذا لم يكن عالماً بالمحاذنة فلا كلام في جواز القضا
 بالشهادة المذكورة والله اعلم اذا فسح بخيار البلوغ
 فلا مهر لها قبل الدخول وان كان بعد الدخول
 فلها المهر كاملاً كما في تعيين الكثر لو ان امرأة زوجت
 ابنتها الصغيرة فان كانت الام وصية فلها ان
 تطالب الزوج ويرجع الزوج علي امها ان كان المهر
 قائماً وكذا في غير الاب ولجد كما في الجوهرة الفتوي علي
 ان القنية المنقطعة مقدرة بمدة السفر وقال شمس
 الاثمة السرخسي ومحمد بن الفضل الاصح انه مقدر
 بفوات الكفو الحاضر الخاطب الي استطلاع رايه
 وهذا حسن وتماه في شرح الكثر الامام الزيلعي
 اذا زوجها بعض الاوليا من غير كفوء لم يكن للباقين
 حق الاعتراض عند الي حنيفة والصحيح قول الي حنيفة
 وقال لهم ذلك كذا في تصحيح القدوري والله اعلم
كتاب الطلاق هو رفع القيد التام
 شرعاً بالنكاح هذا في الشريعة واما في اللغة فهو
 عبارة عن رفع القيد مطلقاً يقال اطلق الفرس
 والاسير ولكن استعمل في النكاح بالتفصيل وفي
 غيره بالافعال ولهذا يقال لامرأته انت مطلقة
 بتشديد اللام لا يحتاج فيه الي السنية وتختفياً
 يحتاج وركنه اللفظ وسببه الحاجة اليه وشرطه
 الاهلية والمحل بان يكون عاقلاً بالغاً والمراة في النكاح
 او في العدة وحتمه ذوال الملك عن المحل مع اتقاص
 العدد وابقاعه مباح ومن الناس من يقول لا يباح

وقبضت مهرها ثم
 ادركت الصغيرة اصل

امها بمهرها دون وان
 تكن وصية فلها ان
 تطالب اصل صح

تفق
 اذا زوج المرأة بعض الاوليا
 لا اعتراض للبعض

بت كتاب

الا للضرورة وتماهه في تعيين الكثر السكران كالصاحي
 الالاق بالحدود والخالصة والردة والاشهاد عاب
 شهادة نفسه كما في خلع الحانية الكداء للاعلام
 فلا يثبت به حكم الالاق الطلاق بباطل وفي العتق
 يا حرو في الحد وديارانية قال لامته يا مجنونة
 وباعها فاراد المشتري ان يردّها بقول البائع ليس
 له ذلك لانه للاعلام لا للتحقيق ولو قال لزوجته
 يا كافرة لم يفرق بينهما كذا في الجامع المعلوم اذا شهد
 عند استخلاف الظالم بالطلاق الثلاث ان يحلف
 كاذبا يصدق في الحرية والطلاق جميعا كما في
 البرازية وهذا اصح بيان القول الصحيح رواية
 عن السلف قال شمس الأئمة رحمه الله قال لعبد
 وهو حر او قال لها انت كذا وعني به الاتهام كذا
 لا يقع رجل ابا ان زوجته ثم طلقها ثلاثا في العدة
 وقع الثلاث ونه ابي المحقق الكمال بن الهمام
 في الواقعة الحلبية وقد نظم الشيخ سعد الدين الديري
 ما يلحق وما لا يلحق فقال وكل طلاق بعد اخر
 واقع هو سوي بائن مع مثله لم يعلقه رجل طلق
 امراته بعد الدخول واحدة ثم قال بعد ذلك جعلت
 تلك الطلقة بائنة او قال جعلتها ثلاثا اختلفت
 الروايات فيه والصحيح انه علي قول ابي حنيفة
 رحمه الله يصير بائنا وثلاثا وعلي قول محمد لا
 يصير بائنا ولا ثلاثا وعلي قول ابي يوسف يصير
 جعلها بائنا ولا يصح جعلها ثلاثا كما في فتاوي
 القاضي وفي شرح لا سيحائي في قوله انت طالق
 لا يحتاج

ط
 لا يثبت به حكم الالاق

لا يحتاج اليه ولا يقع اكثر من واحدة وان نوي
 اكثر من ذلك لا يكون في ظاهر الرواية وروي
 الحسن بن زياد عن ابي حنيفة رحمه الله اذا نوي
 بذلك ثلاثا فتلا ثلاثا انتي والمذهب عدم وقوع
 الثلاث كذا في شرح الوهبانية اذا ادعت المرأة
 طلاق فقال الزوج قلت لها ان شاء الله وكذا بته
 المرأة في الاستثناء كثر في الروايات الظاهرة ان
 القول قول الزوج وعن بعض المتأخرين لا يقبل
 قوله الا ببينة ولو قال الزوج طلقك امسى
 وقلت ان شاء الله في ظاهر الرواية القول قول
 الزوج وذكر في النوازل خلافا بين ابي يوسف ومحمد
 رحمه الله تعالى وعلي قول ابي يوسف يقبل
 قوله الزوج ولا يقع الطلاق وعلي قول محمد لا يقبل
 ويقع الطلاق قال وعليه الاعتماد والفتوي
 احتياطا الامر الفروج في زمن علي الناس
 الفساد كذا في فتاوي القاضي وفي العمادة ان
 الصحيح انه لا يصدق الزوج الا ببينة لانه خلاف
 الظاهر وقد فسد احوال الناس لو قال لغير
 المدخول لها انت طالق ثلاثا لا يقع الا واحدة
 كما في فتاوي القاضي قول المعتمد وقوع الثلاث
 كما في الهداية والكثير والمجمع وغيرهما من الكتب
 المعتمدة فلو قضى القاضي بعدم وقوع الثلاث
 لا ينفذ وابنه اعلم حلف ان لا يتزوج امرأة فتزوج
 صبية حنت في يمينه ولو حلف لا يكلم امرأة ففك
 صبية لا يحنث قال امالي طالق ولم يسم وله الحكم

كنت

الأمانة

امراة معروفة طلقت امراته استخسانا فان قال لي
امراة اخري وايضا عني لا يقبل قوله الا ان يقسم
البينة ولو قال امراته طالق وله امراتان كلتاهما
معروفة كان له ان يصرف الطلاق اليهما بناء
وتمايه في الخانية خلف ان لا يتزوج من اهل بيته
البصرة فتزوج جارية ولدت بالبصرة وتضمن
بالكوفة واطلقت لها حنت الخالف في قول الج
حنفة رضي الله عنه لان المعين عنده في هذا
الولادة كما في فتاوي القاضي لو قال انت طالق
ان دخلت الدار يقع ان طلقت في الحال لان
المفتوحة ليست بشرط لانها تتاول بالماضي
وكانه قال انت طالق لانك دخلت الدار وكذا
وكذا اذا قال دخلت الدار يقع في الحال ايضا ولو قال ان
دخلت الدار انت طالق طلقت في الحال في القضا
فان قال ادت اليها طالق بالدخول دين فيما بينه
وبين الله تعالى في الجوهره رجل قال لا امراته انت
طالق في افضل الايام قال بعضهم تطلق يوم عرفة
وقال بعضهم تطلق يوم الجمعة والاول اصح هكذا
ذكره بن فرشته في شرح المجمع اذا ظاهرا المراءى
من زوجها كان باطلا لا تلزم منه الكفارة كما لو اضافت
الطلاق الي زوجها وقال ابو يوسف يلزمه الكفارة
كما في فتاوي القاضي وهذا الكفارة الواجبة
عليها كفارة ظهار او كفارة عمن الاظهر الاول وتمايه
في شرح الوهبانية اذا الي من زوجته في مجلس
واحد ثلاث يريد التشديد والتفليظ وقعت
عليها

عليها بذلك تطبيقه استخسانا وفي القياس
وقع ثلاثا وهو قول محمد وبه نأخذ كما في الحاوي
وقد ذكر بعض المتأخرين من اصحابنا ان العمل على
الاستخسان لاني اخذ عشرة مسئلة في جميع
كتب اصحابنا رحمهم الله فان العمل فيها بالقياس
منها في الصلاة لوقراية السجدة في الصلاة
في وسط السورة فلم يسجد ها ورع ينوي عن
السجدة جاز قياسا ولا يجوز استخسانا وبالقياس
اخذ ومنها الطلاق اذا قال لامراته اذا ولدت
فانت طالق فقالت ولدت وكذا زوجها فعلي
القياس لا تصدق ولا يقع عليها الطلاق وفي
الاستخسان تصدق وبالقياس اخذ ومنها
الرهن رجلان في ايديهما دار تنازعا فيها
واقام كل منهما البينة ان فلانا رهنها اياه
لا يقضي لواحد منهما في القياس وبه اخذ
ومنها في البيوع لو اختلف الطالب والمطلوب
في ذرع الثوب المسام فيه ولا بينة كهما فالقضا
يتخالفان في القياس وفي الاستخسان القول
قول الطالب وبالقياس اخذ ومنها في الجامع
الكبير اربعة شهود تشهدوا على رجل بالزنا
وشهد شاهدان بالاحصان وامر القاضي
بالرجم فاخذ القاضي في رجمه ثم وجد
شاهدا واحدا عبيد ولم يمت المبرجوم
بعد الا انه اصابه جراحتان من ذلك ففي
القياس يقام عليه حد الزنا مائة جلدة وهو

الألوكة

قولها وانه الاستحسان لا يقيم وبالقياس
 اخذ ومنها في الجامع ايضا اربعة شهود اعلى
 رجل بالزنا فقضي القاضي بجلده مائة جلدة
 ولم يعمل الجلد فتشهد الشاهدان انه محصن
 في القياس يرجح وهو قولهما وانه الاستحسان
 لا يرجح وبالقياس اخذ ومنها في النكاح ان
 الرهن بمنزلة المثل يكون رهنا بالمتعة عند
 محمد رحمه الله وهو استحسان وعند ابي
 يوسف لا يكون رهنا وهو قياس وبالقياس
 اخذ ومنها في الزيادات رجل له ابن مختق
 وله ام ولد قد استولدها بالنكاح فاشترى
 الابن وله هذا الابن في القياس يقع الشراء
 للاب وفي الاستحسان يقع للابن وبالقياس
 اخذ ومنها في العتاق لو قال لامته هذه هذه
 ابنتي او قال لعبد هذه ابنتي اعتق قياسا
 وبه اخذ ومنها في الزيادات رجل حقير
 في طريق المسلمين فوقع فيها رجل وتعلق
 بالخر وتعلق الآخر باخر فوقعوا فيها جميعا
 فما توافوا فوجدوا في البئر بعضهم الى بعض موت
 فان حافر البئر ضمن دية الاول ويضمن الاول
 دية الثاني ويضمن الثاني دية الثالث ويكون
 ذلك على عاقلتهم قياسا وبه اخذ وقرئ
 الحسن ودية دية الاول تكون اقلانا ثلثه على
 حافر البئر وثلثه على الوسط لان جرثومتها
 عليه وثلثه حذر لان الاول هو الذي جر الثاني
 على

على نفسه ودية الثاني نصفان نصفها هدر ونصفها
 على الاول ودية الثالث كلها على الثاني قال ابو عبد
 الله الجرجاني قال ابو بكر الرازي قال ابو الحسن الكرخي
 رحمه الله ان القياس قول محمد رحمه الله ومنها
 الوكالة المستأمن اذا وكل مستأمنا بالخصومة
 ثم لحق الموكل بدالكرب وبقي وكيله في دار الاسلام
 والموكل هو المدعي عليه اطلت الوكالة قياسا ولا
 تنطلي استحسانا وبالقياس اخذ ولو كان الموكل هو
 المدعي لا تنطلي قال الامام نجم الدين رحمه الله ردت
 فيها مسائل في كتاب الحصة لو وهب لرجل ثوبا
 ودرهما جملة فعوض الموهوب له الواهب احدهما
 عن الآخر لم يجز ولو كان وهبها له في عقدين جاز
 قياسا وبه اخذ ومنها في كتاب المكاتب ان العبد
 الذي كاتب المولى نصفه اذا اشترى من مولاه عبدا
 لم يجز في القياس الا في نصيبه وبه اخذ وفي
 الاستحسان يجوز في الكل لانه صار في حرة اطلاق
 الخروج له حيث شاء وفي ان المولى لا يستخدمه في شيء
 وجه القياس ان المولى يملك بكسبه فهو كال بين
 شريكين اشترى احدهما كله من شريكه مع نصيب
 شريكه وهما هنا هذا العبد نصفه لنفسه وصح
 ونصفه للمولى فلم يصح ومنها في المكاتب ايضا اذا سرق
 المكاتب من رجل ولذلك الرجل دين على المكاتب
 ثم عجز المكاتب فطلب المسروق منه دينه فباع في
 دينه فانه يقطع قياسا لان المسروق منه ليس
 بمالك رقبته بل ملكه غيره ولم يذكر الاستحسان

ومنها في السرقة لو سرق عبداً صغيراً لا يعقل قطع
عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله قياساً وبه أخذ
وعند أبي يوسف لا يقطع استحساناً ومنها في البيع
أيضاً أن الوكيل بالسلم إذا حط أو أبرأ أو رضي بدون
شرطه أو أجر أو قال أو احتال به على غيره ضح
وضمن للموكل قياساً وهو قول أبي حنيفة ومحمد
رحمهما الله ولا يصح عند أبي يوسف رحمه الله استحساناً
ومنها في الديارات لو حفر رجل بئر في طريق المسلمين
ثم جالها وحفر في أسفلها طائفة ثم وقع فيها انسان
ومات ضمن الأول قياساً وبه أخذ والاستحسان
أن يضمن كلاهما لأن الحفر بينهما والقياس اقوى
لأن الأول كالرافع والثاني كواضع الحجر واللبن فيها
ومنها في آخر الجامع الكبير الوكيل باستئجار الدار إذا
قبض الدار من الأجر ومنعه من الموكل إلى أن
يقبض الأجرة منه فنضت المدة وهي في يده فعلى
الوكيل الأجر ويرجع بذلك على الموكل قياساً وبه
أخذنا قول قد زدت على ما ذكر مسئلتين أحدهما
الوكيل بالبيع رفع العين إلى المستأمن ليدفع به
إلى بيته ويعرضه على أهله فضاء في يده لا يضمن
استحساناً وفي القياس يضمن قال الصدر الشهيد
وعليه الفتوى كما في الخلاصة الثانية لو كان له
دار في محلة عامرة فأراد أن يحوطها قال قياساً إن له
ذلك واقفي الكرخي بأنه ليس له ذلك وهو استحسان
وقال الصدر الشهيد الفتوى اليوم على القياس كما
في شرح المنظومة الوهبانية لكن في البرازية أرادهم

داره وفيه ضرر لأهل السكة تجراب المحلة المختار أن
لهم المنع وإن هدم مع هذا وإنه يضرب بالخيار إذا
كان قادراً على البناء هل يجب ولا يصح أنه لا يجب من
شك أنه طلق زوجته أم لا فهو يقين الزوجية
حتى يعلم بوقوع الطلاق يقيناً وإن قال لامرأته أنت
طالق واحدة أم لا أو قال أنت طالق أم لا يقع الطلاق
وإن قال لامرأته ولا حنيفة أخذ كما طالق ثم قال
لم أعين امرأتك فالقول قوله مع يمينه كما في الحاوي
إذا أبلغت المرأة مفسدة فاختلعت من الزوج بمال
جاز الخلع لأن وقوع الطلاق في الخلع يعتمد وجود
القبول وقد تحقق القبول منها وكان الزوج علق
طلاقها بقبولها بالحل فإذا قبلت وقع الطلاق
لوجود الشرط ولم يلزمها المال وإن صارت مصلحة
لها التزم المال لا العوض هو مال ولا المنفعة
ظاهرة هي في ذلك فكان القطار يجعل هذه كالصغيرة
في هذا الحكم لا كالمريضة فإن كان الزوج طلقها بتلفقة
على ذلك المال فهو ملك رجعتها لأن وقوع الطلاق
باللفظ الصريح لا يوجب البينونة إلا عند وجوب
البذل ولا يجب البذل هنا بخلاف ما إذا كان بلخظ
الخلع فإنه مقتضى لفظ الخلع كما في شرح الوهبانية
وفي المستفي لا بأس بأن يخلعها في الحيض إذا رأى
منها ما يكره وكذا التقري في خيار البلوغ وامرأة العين
في الحيض وفي الفتاوى النائم إذا طلق امرأته طلقته
في النوم لا يقع وكذا الصبي ولو قال بعد ذلك اجزى
ذلك الطلاق لا يقع ولو قال وقعت ذلك الطلاق

في المحلة المختار أن

فلما استيقظ قال براءة
هو أصل

يقع وكذا الصبي ولو قال او قعت ما تلفظت به في حال النوم لا يقع ذكره الامام خواهر زاده كماله في الخلاصة طلاق المكره وعتاقه ويمينه كل ذلك جائز عندنا واسلامه كذلك وكفره ليس بكفر وقد جمع بعض الفضلاء ما يصح مع الاكراه في يثين فقال الله عتاق نكاح والطلاق ورجعة وعفو قصاص واليمين كذا النذر ظهروا بالادوية في هذه تقع مع الاكراه عدتها عشرة وهذا في الاكراه على غير الاسلام والافبالاكره على الاسلام تتم احد عشر لان الاسلام يصح معه وطلاق السكران واقع اذا سكر من الخمر والنسب جميع تصرفاته صحيحة ويجوز اذا قذف ويقتض منه الا اذا شهد رجلان على شهادة السكران واراد ان ارتداده لا يكون ارتدادا ومما في الخلاصة ولو ذهب عقله من دواء لا تطلق ولو شرب من الاشربة التي تتخذ من الحبوب والعسل والسكر وطلق لا يقع عندنا في حنفية وابي يوسف خلافا لمحمد كذا في بعض الكتب المعتمدة والبرازية من كتاب الطلاق ان من سكر من الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل المختار في زمان لزوم الحد لان الفساق يجتمعون عليه وكذا المختار وقوع الطلاق لان الحد محتمل لدريه والطلاق محتمل فيه فاذا وجب ما محتمل فلا يقع ما محتمل اولى انتهى وفي شرح الهداية والاصح انه يجب وفي الفصول العمادية حكى عن صدر الاسلام ابي اليسر البرزوي انه وجد رواية عن اصحابنا

قف
طلاق المكره

قف
طلاق السكران

قف
لزوم الحد من غير الخمر

اصحابنا جميعا رحمهم الله تعالى انه يجب الحد والله اعلم وفي المجتبى واختلفوا في حد السكران كان الامر على ما ينقل عن اصحابنا انه هو الذي لا يميز الارض والسماء والرجل من المرأة فلا مربية في ان طلاقه وبينه وعتاقه وحلفه باطل وان كان معه من العقل والتمييز ما يقوم به التكليف والخطاب فهو كالصاحي فيضع منه ذلك قلت وهذا سبيل حسن لا بد من حفظه والناس عنه غافلون اقول هو كما ذكر لو كانت كلمات عامة الشراح والتصانيف المعتمدة لا تتألفه لكنها تتألفه الا ترى الي قول الامام الزبيدي ولكنه زال عقله بسبب معصية فيجعل باقيا زجر له بخلاف ما اذا زال بالمباح ثم قال والذي يوضحه ان عقله باق في حق حكم لا يثبت مع الشبهة كحد القذف والغصاص فاوحي ان يجعل باقيا في حق حكم يثبت مع الشبهة اذا علق طلاق زوجته على حبسها طلاقا باينا ثم وطئها يحرم عليه ان يطأها بعد ذلك حتى يستبرأ بها بمبوضة كما في شرح الوهبانية وقعت المحاصمة بينهما فقال الرجل امرنا بيدك تصنع بيتنا فان جري لفظ الطلاق له ان يطلقها والا لا اولياء المرأة طلبوا منه الطلاق فقال لا يبرها ما تريد مني افعل ما تريد وخرج الزوج فطلقها ابوهام يطلق ان لم ير الزوج التفويض والقول في ذلك له انطلق الي فلان حتي يطلقك فلان صاروكيلا وان لم يعمل في الزيادة لا يصير وكيلا قبل العلم كما في البرازية المجنون لا يقع طلاقه

قف
حد السكر

يعلم

الا في مسائل اذا علق عاقلان ثم جن فوجد الشرط
 وفيما اذا كان مجبوا فانهم يفرق بينهما بطلبها
 وهي طلاق وفيما اذا كان عنيما يوجب بطلبها
 فان لم يصل فرق بينهما بخصوصية وليه وفيما اذا
 اسلمت وهو كافر والي ابواه الاسلام فانه يفرق
 بينهما وهي طلاق الصبي لا يقع طلاقه الا اذا
 اسلمت فيعرض عليه ميراثي وقع الطلاق علي
 الصحيح وفيما اذا كان مجبوا وافرقت بينهما وهو طلاق
 علي الصحيح ^{فيما اذا كان مجبوا} له لكونه مستحقا عليه كعتق
 قريسه كذا في عني المهرج كما في الفوائد الرينية
 الكره علي شرب الخمر وشربها بالضرورة كما ساغة
 لقمة وعطش فسكرو طلاق لا يقع في الصحيح كما لا
 يلزم الحد وكذا سائر تصرفاته كذا في البرازية ولو
 قال طلاقك علي لا يقع ولو زاد فرض او واجب
 او لازم او ثابت قيل بطلق رجعية نوي اولي
 وقيل في قول ابي حنيفة يقع في قولهما لا يقع في
 واجب ويقع في لازم وقيل في قول ابي يوسف رحمه
 الله تعالى يرجع في كله الي نيته وقيل يقع في واجب
 المتعارف به وفي الثلاث لا يقع وان نوي لعدم التعار
 وفي الفتاوي الكبرى للخاص المختار انه يقع في الكل
 لان الطلاق واجب او ثابت بل حكمه وحكمه لا يجب
 ولا يثبت الا بعد الوقوع وفرق بينه وبين العتاق
 وهذا انفيذ ان ثبوته اقتضاء ويتوقف علي نيته
 الا ان يظهر فيه عرف فاش فيصير صريحا فلا يصدق
 قضاء في سرفه عنه وفيما بينه وبين الله ان قضاه

مطل

في
في
في

قف
من سكر للاساعة طلق

لا يكون واجبا او ثابتا

وقع

وقع والافانه قد يقال هذا الامر علي واجب بمعنى ان
 افعله الا في فعلته فكانه ينبغي ان اطلقك
 وقد تعور في عرفنا في الحلف بالطلاق يلزم في لا افع
 كذا يريدان فعلته لزمه الطلاق ووقع فيجب
 عليه لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت فان طالق
 وكذا تعارف اهل الاوياف الحلف بقوله علي الطلاق
 لا افع كذا كما في شرح الهداية كما قال في ديارنا
 صار متعارفا بين الخواص والعوام فينبغي ان يكون
 صريحا وقد سئل عنه شيخ الاسلام ابو السعور
 مفتي الديار الرومية فاجاب بانه ليس بصريح ولا
 كناية ولعله بني جوابه علي عدم تعارف الحلف
 في ديارهم ومعتقد ابي ماني البرازية من قوله
 طلاقك علي واجب او لازم او فرض او ثابت قيل يقع
 واحدة رجعية والمختار عدم الوقوع ولو قال طلاقك
 علي لا ولو قال عليك الطلاق يقع اذا نوي ان ياتي وفي
 الخلاصة فهو في فتاوي القاضي ولو قال طلاقك
 طلاقك علي ذكر في الاميل علي وجه الاستشهاد
 فقال لا تري انه لو قال ليك علي طلاق امرائي لا يلزمه
 شيء وهذه مسائل اختلفوا فيها ثم ذكر ما قدمناه عن
 البرازية من طلاقك علي واجب الخ ثم قال وذكر الصدر
 الشهيدي في كتاب الابا في شرح المختصر الصحيح
 انه لا يقع الطلاق في الكل عند ابي حنيفة وذكر في وقاعته
 الصحيح انه يقع في الكل وقال الفقيه ابو جعفر في قوله
 واجب يقع لتعارف الناس وفي قوله ثابت او لازم او
 فرض لا يقع لعدم التعارف انتهى قلت وهذا القول عدل

في
في
في

الامانة

ق
١٠
الطلاق

الاقاويل واحسن سبيل يسلك في هذا الباب فيجب
الافتاء بوقوع الطلاق والطلاق يلزمه ان يكونه صار
متعارفا بين الناس وبه افي جماعة من المتأخرين
والله تعالى اعلم ومما دل على اعتبار العرف في هذا
الباب ما ذكره قاضي خان من انه لو قال لزوجتي رد
الطلاق بد الطلاق بد الطلاق بد الطلاق نقل عن
الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى
انه قال يمين بين العالم والجاهل فقال اذا كانت
عالم لا يقع الطلاق واذا كان جاهلا يقع ثم رجع وقال
يقع الطلاق في المسائل كلها ولا يفرق بين العالم والجاهل
لان العوام يزعمون الكل طلاق ولا يميزون ومن
الناس من لا يحسن الكلام وجرى ذلك على لسانه
في الغضب والخصومة انتهى ويدل عليه ما اختاره
وما اعتمدوه من صرف لفظ اكرام الى الطلاق من
غيره ودل عليه ما ذكره الزيلعي في بحث اضافة
الطلاق الي يدها انه لا يكون طلاقا لان العرف لم
يعرف استمرار استعماله لغة ولا عرفا حتى اذا كانت
عند قوم يعبرون به عن الجملة يقع الطلاق اي شيء
كان ذلك العضو ولو جمع بين منكوحته ومنكوحه
رجل وقال احد الحكماء يقع الطلاق على امراته في
قول ابي حنيفة رحمه الله وعن ابي يوسف انه لا يقع
ولو جمع بين امراته واجنبية وقال طلق احدكما
طلقت امراته ولو قال احد الحكماء طلق ولم ينو شيئا لا تطلق
امراته وعن ابي يوسف ومحمد انها تطلق ولو جمع بين
امراته الحية والميتة وقال احد الحكماء طلق لا تطلق الحية

كما

بلغ

لها

كما في فتاوي القاضي قيل الست طلقت امراتك فقال
باني طلقت لانه جواب الاستفهام بالاثبات ولو قال
نعم لا لان جواب الاستفهام بالنفي كانه قال ما طلقت
قال لها بقي لك سوي طلاق فطلقها واحدة لا يمكن
له التزوج بها واقاربه حجة عليه ولو قال نفيتك
طلاق واحد والمسئلة بهاها لانه يتزوج بها لان
التخصيص بالواحد لا يدل على نفي بقاء الآخر لان
النص على العدد لا ينفي الزائد كما في اسماء الاجناس
قال طلقك الله او اعتقك الله يقع قالت له انك
امراة غيري فقال كل امرأة له طالق لا تطلق المخاطبة
بخلاف ما اذا قالت تزوجت علي كل امرأة له طالق
حيث تطلق المخاطبة خلافا للثاني لانه انما عمم
لاغترضاها في الامر المباح فلا يقيد بالمحتمل وفي
الثاني اخذ بعض المشايخ بقول الامام الثاني تقييدا
بالفرض الباعث والتقييد بالفرض جائز نص عليه
في مختصر التقويم لقننه الطلاق بالعربية وهو
لا يعلم او العتاق او التديس ولقنها الزوج الابرا عن
المهر ونفقة العدة بالعربي لا تعلم قال الفقيه ابو الليث
لا يقع ديانة وقال مشايخ اوزجند لا يقع اصلا صيانة
لا ملأك الناس عن الابطال بالتليس وكما اذا باع
او اشترى بالعربي وهو لا يعلم وبعض في قوانين البيع
والشرا والطلاق والعتاق والخلع والريسة تمامها
بالقبض وهو لا يكون الا بالتسليم ولا الولقنت
الخلع وهي لا تعلم وقيل يصح الخلع بقبولها والمختار ما
ذكرنا وكذا الولقن المديون الدين الابراء عن الدين

باعتبار ان
المرأة التي في وجود
الشيخ لا تطلق

الشيخ
الامانة

بلسان لا يعرفه الدين لا يبرأ فيما عليه الفتوي
 نص عليه في هبة النوازل نحائي البرازية وفي
 القوائد الرينية المتكلم بما لا يعلم معناه يلزمه حكمه
 في الطلاق والعناق والنكاح والتدبير ألا في مسا
 البيع والمخلع علي الصحيح فلا يلزمها المال والأجارة
 والأبرار الرية عن الدين كما في نكاح الخانية وعمله
 بان العلم لتحقيق اللفظ أما يعتبر لأجل القصد
 فلا يشترط فيما يستوي فيه الجذ والهزل بخلاف
 البيع ونحوه أن طلقك تطليقة فهي بائنة أو
 ثلاث فطلقها تطليقة فهي رجعية كما في الخلاصة
 والبرازية قالوا لأن الوصف لا يسبق الموصوف
 أقول فعلي هذا ينبغي أن يكون الطلاق رجعيا
 فيما يقع في التعاليق من قول الزوج أن تزوجت
 علي ما كانت طالقا طليقة واحدة تملك لها نفسها
 يراد به طليقة بائنة فهي وصف للطلقة الواحدة
 التي يوجبها وقوع الطلاق الرجعي وقد تقر بأن
 الوصف لا يسبق الموصوف أقول ومما يدل على صحة
 هذا أيضا ما في البرازية قال لها أن دخلت الدار
 فكذا ثم قبل دخولها الدار قال جعلته بائنا وثلاثا
 لا يصح لعدم وقوع الطلاق عليها انتهى كلامه ويؤيد
 ذلك ما قال في الخلاصة لو طلق امرأته رجعيا
 ثم قال جعلت يترك الطلاق بائنة لا تكون بائنة
 والله أعلم ثم رأيت بعد ذلك هو لا ناصح البحر
 ذكر في بحره من كتاب الطلاق أن صاحب الجوهرة
 قال لو قال أنت طالق مرارا نطلق ثلاثا إن كانت

تف
 المتكلم لا يعلم يلزمه
 حكمه في الطلاق وغيره

لأن قولها تملك بها
 نفسها

صوابه الطليقة

مدخولا

مدخولها كذا في النهاية ثم قال وإن قال أنت طالق
 علي أنه لا رجعة له عليك يلغوا وملك الرجعة
 وقيل يقع واحدة بائنة وإن نوي الثلاث فثلاث
 انتهى وظاهر ما في الهداية أن المذهب الثاني فإنه
 قال فإذا وصف الطلاق بضرب من الشدة
 والزيادة كان بائنا وقال الشافعي يقع رجعيا
 إذا كان بعد الدخول لأن وصفه بالبينونة خلاف
 المشروع فيلغوا أي إذا قال أنت طالق علي أن لا
 رجعة لي عليك انتهى ولنا أنه وصف بما يحمله
 أي أن قال ومسئلة الرجعة ممنوعة انتهى قال
 في العنابة وقوله ومسئلة الرجعة ممنوعة أي لا
 نسلم أنه لا يقع بائنا بل يقع واحدة بائنة وكذا لو
 سلم فالفرق في قوله أن لا رجعة تضريح بنفي
 المشروع وفي مسيلتنا وصفه بالبينونة ولم ينف
 الرجعة صريحا لكن يلزم نفي الرجعة ضمنا ونحو من
 شيء يثبت ضمنا وإن لم يثبت قصدا كما أفاد شيخ
 شيخنا العلامة انتهى وهكذا شرحه في فتح القدير
 وغاية البيان والتبيين فقد علمت أن المذهب
 وقوع البيان وقد تمسك به بعض من الأئمة
 ولا درية له بالمذهب علي أن قول المعتمدين في
 التعاليق تكون طالقا طليقة تملك لها نفسها
 لا توجب البينونة وإجاب بذلك علي الفتوي
 مستد لا ولو قال أنت طالق علي أن لا رجعة
 كان رجعيا وصح خطا من الوجهين الأول أن
 مسئلة الرجعة ممنوعة كما علمت الثاني أنه لم

المسئلة
 الأولى

ينف الرجعة صريحا وانما نقاها ضمنا فهو كقوله انت
 طالق بائن قال في البدائع اذا وصف الطلاق بصفة
 تدل على البينونة كان بائنا وقال في موضع اخر
 لا تملك نفسها الا بالبائن وقال في فتح القدير
 وليس في الرجعي ملكها بنفسها انما كلامه فينبغي
 ان يقول هذا والله اعلم لو قال لها خلعتك فقالت
 قبلت لا يسقط شيء من المهر والطلاق وقع بقول
 الزوج ولو قال لها بعثتك ما لم تقل استتريت لا يقع
 ولو قال لها خلعتك فقالت قبلت يقع الطلاق
 وتقع البراءة ان كان عليه مهر وان لم يكن عليه
 مهر يجب عليها ردها ما ساق من المهر اليها لان
 المال المذكور عرفا في قوله لها خلعتك الواقع بائن
 وانما يقع اذا نوي ولو قال لها اعي الطلاق صدق
 ديانة وقضاء ولو قال خلعتك علي كذا وهو مال
 ضار معلوم لا يقع ما لم تقبل واذا قبلت لو قال لم
 اعي به الطلاق لا يصدق قضا ويصدق ديانة
 الكل في الفتاوى الصغرى كما في الخلاصة ولا حق
 في الحضانة لغير المحرم ولا لأم اذا لم تكن ما مونة
 ولا للعصبة الفاسق ولا تحجر الأم على الحضانة وفي
 اختيار أبي الليث والرهن وفي تحجر لأمها الحق بالولد
 واذا امتنع الأب بعد الاستغناء عن الأخذ بمجرى
 المجتبى ومن محمد رحمه الله تعالى ان الجارية تدفع
 إلى الأب اذا بلغت جد الشهوة الحاجة إلى صيانتها
 وبه يعني كما في شرح الكتر وهو المختار وعليه
 الاعتماد كما في بعض الشروح والفتاوى ولو انتقلت
 من قرية

قف
المخلع

قف
الحضانة

من قرية إلى مصر لا يأس به لان فيه نظر للصبي لانه
 يتخلق باخلاق اهل مصر بخلاف عكسه لان فيه
 ضرر بالصبي لتخلقه باخلاق اهل السواد ولا تنقل
 من مصر إلى قرية وان كانت قريبة كما في المجتبى
 المختار ان علي الأب السكيني في الحضانة وهو الاظهر
 كما في شرح الوهبانية كما تستحق المقتدة النفقة
 تستحق الكسوة كما في قاضي خان والمجتبى والمنهاج
 وتام تحقيقه يطلب من انفع الوسائل اذا استدانت
 هل تصرح باني استدين علي زوجي او تنوي اما اذا
 صرحت فظاهر وكذلك اذا نوت وان لم تصرح ولم
 تنو لم تكن استدانت عليه ولو ادعت الخفانوت
 الاستدانة وانكر الزوج فالقول له كما في المجتبى
 ظن وقوع الثلاث عليها بافتان ليس باهل فامر
 الكاتب بكتبه صدك الطلاق فكتب ثم افتاه عالم
 بعدم وقوع الطلاق له ان يعود اليها في الديانة لكن
 القاضي لا يصدق لقيام الصك ومثله الاقرار
 بالمال لو قال كان الاقرار بنا علي سبب ظننته
 سببا للوجوب كما في النزائية اذا مرض لها ما لا يكفيها
 لها ان ترجع عن ذلك ولو فرض علي الزوج زيادة
 له ان يتمتع بالوسائل للولد عمة موسرة واب
 معسر اذ انت العمة امسك الولد بما لا يتمتع الولد
 عن الام والام تباي ذلك وقطال الأب بالاجرة
 ونفقة الولد اخنا فوافيه والصحيح ان يقال
 اللهم اما ان تمسكي الولد بغير اجرا وتدفعي إلى العمة

قف
تستحق المقتدة الكسوة

قف
الاستدانة

قف
الصك لا ينقض الا
بمجرد الدعوى

السليخة
 الأمانة

وتدفع نفقة الصغير اليها والكبار اليهم قال صدر
 الاسلام رحمه الله تعالى ايضا تدفع نفقة الصغير
 الى الام اذا كانت امينة ولا تدفع الي امينه لتتق عليهم
 ونظامه في المجتبى حلفت وقالت ان امسكت الولد
 هذه الليلة فادخلته في المهد امرأة اخري وارضعته
 الحالفة حلفت لان الارضاع امساك خرجت من
 البيت وترك الصبي في المهد ومات لا تقضي لعدم
 التضييع بلفت مبلغ النسيان بكر اضمها الاب الي
 نفسه وان ثبت لا الا ان لا تكون مأمونة على
 نفسها والقلام اذا عطل واجتمع رايه واستغن
 عن الاب ليس له ضمها الي نفسه الا ان لا يكون مأمونا
 بان يختشي عليه او كان مفسدا وليس عليه نفقته
 الا ان يتطوع كما في البرازية قال لاربعة مدخولات
 كل امرأة ثم اجامها الليلة فالأخريات طوال فجامع
 واحدة ثم طاع الفجر طلقت التي جامعها ثلاثا وغيرها
 ثنتين وانما كان كذلك لانه جعل ترك جماع الواحدة
 شرطا لوقوع الطلاق على البواقي بكلمة توجب
 تقسيم النساء وفي التام جامعها وجد شرط طلاقها
 ثلاث مرات وهو ترك جماع الثلاث فتطلق هي
 ثلاثا ما في غيرها وجد جوق كل واحدة شرط
 الطلاق مرتين بترك جماع غيرها فتطلق مرتين
 هكذا قرره قاضي خان في فتاواه ان على التراضي
 الاقربينة الفور ومنه طلب جماعها فابت فقال
 ان لم تدخلني في البيت فدخلت بعد سكوت
 شهوته ومنه طلقني فقال ان لم طلقك كحياة الفوائد
 الرينية

قفت
 حلفت لا تمسك فاضت

في كل يوم

الرينية لو قال طلقت وانا صبي او نائم او مجنون
 وجنونه كان مهورا لا يقع كما في تبين الكفر حكم
 بعض المتأخرين من مشايخنا في مسئلة الدور المنقولة
 من متأخري الشافعية وفيها طلقته فانت طالق
 قبله ثلاثا ووقع الثلاث سابقا على التخيير يمنع
 المنجز لوقوع المعلق والمنجز لان الايقاع في الماضي
 ايقاع في الحال ونقول ايضا ان هذا التخيير يحكم باللغة
 لان الاجزئية تنزل بعد الشرط او معه لا قبله ويحكم
 العقل ايضا لان مدخول أداة الشرط سبب والجزء
 مسبب عنه ولا يعقل تقدم المسبب على السبب
 وكان قوله قبله لغوا البينة فيبقى الطلاق جوازا
 للشرط غير مقيد بالقبلية وبحكم الشرع لان
 النصوص ناطقة بشرعية الطلاق وهذا يؤدي
 الي رفعها فيتفرع في المسئلة المذكورة ووقع ثلاث
 الواحدة من المخزة وثنان من المعلق ولو كان قال
 ان طلقته فانت طالق قبله ثم طلقها واحدة
 وقع ثنتان المخزة والمعلقة وفسوخ على ذلك كما في
 فتح القدير كل امرأة تزوجها حلفت بالمائة عندنا
 خلافا للثاني وبها أخذ الفقيه ابو الليث يتكرر الجزا
 يتكرر الشرط كلما دخلت فكذلك ما وقعت عندك
 فكذلك اقعدي ساعة طلقت ثلاثا كلما ضربتك
 فضرها بيده طلقت ثنتين وان يكن واحدة فواحدة
 كلما طلقته فطلقها وقع ثلاثا كلما وقع عليك
 طلاقا فطلقها طلقت ثلاثا كذا في الفوائد الرينية
 قال الفقيه ابو جعفر اذا قالت المرأة تزوجها شيئا
 قبله ثلاثا

قفت
 مسئلة الدور

قفت
 اذا سببت زوجها

الامانة

من السب نحو قرطبان وسفله فقال ان كنت كما
قلت فانت طالق طلقت سواء كان الزوج كما قالت
اولم يكن لان الزوج في الغالب لا يريد الا ان يوفى بها
بالطلاق كما اذنته وقال الاسكافي فيمن قالت
يا قرطبان فقال زوجها ان انا قرطبان فانت
طالق تطلق فان قال اردت الشرط يصدق
فيما بينه وبين الله تعالى ومن بعضهم على ان
فتوى اهل نحاي علي المجازاة دون الشرط
كما في فتح القدير اذا اختلفا في وجود الشرط فالقول
له الا في مسائل لو علقه بما لم يعلم الا من جهتها
فان القول لها ولو علقه بوصول نفقتها شهرها
فادعاه فانكروا كان القول لها في المال والطلاق
على الصحيح كما في البرازية والخالصة وفصول
العمادي وفيها اذا علق عتقه بطلاقها ثم خيرها
وادعيها اختارت بعد المجلس وفي غير وقتها
اذا طلقها للسنة وادعيها في الحيض وانكروا
واذا علقه بفعلها القلبي تعلق باخبارها
ولو كاذبة الا اذا قال ان سررتك فانت طالق
فسررها فقالت سررت لم يقع كما في الخانية
من الطلاق طلق او خلع ثم ادعي الاستثناء والشرط
ولا مانع لاشكال في ان القول قوله واذا كذبه
المراة فيه ذكره في الحاوي للامام محمد والبخاري
ولو شهد عليه بانه طلقها او خالعها بغير
الاستئذان او قالوا لم يستثن قبلت وهي من
المسائل التي تقبل فيها الشهادة على النبي

فصلها

فان

فان لم يشهدا على النبي بل قالوا لم نسمع منه غير
لفظة الطلاق الخلع والزوج يدعي الاستئذان في
المحيط القول قوله وفي فوائد شمس الاسلام
الا ورجندي لا نسمع دعوي الاستئذان اذا عرف
الطلاق بالبينه بل اذا عرف باقراره وتامه في فتح
القدير وفي الخانية انه لا نسمع منه دعوي
الاستئذان على المعتمد المفتي به وفي الفصول
العمادية وهو الصحيح وهو منقول عن محمد
لفساد الزمان ومن شروط صحة الاستئذان عند
مشايخنا رحمهم الله تعالى ان يكون مسموعا
بحيث لو قري بالانسان الى فيه يسمع ويصبر استئنا
الا صم ومن شروط صحة الاستئذان ان يكون
موصولا ولا يتقطع بالتنفس ولا بالعطاس
والجشي ولا يتخلل النديبين الاستئذان وبين ما قبله
حتى لو قال انت طالق يا عمرة ان شاء الله صحيح
الاستئذان وكذا لو قال انت طالق يا زانية ان شاء
الله صحيح الاستئذان وتامه في الخانية قال نكاحنا
كنكاح النصراري لا يكفر ولا يخرج لان معناه ان
نكاح النصراري لا طلاق فيه فكذا في نكاحنا
كما في البرازية والله اعلم بالصواب
كتاب العتاق والعتاق في
اللفة القوية مطلقا وعتاق العتق جوارحه
سميت به لاختصاصها بالقوة وعتق الفرخ
اذا قوي وطار من وكروه وفي الشرع اثبات القوة
الشرعية للمملوك اسباب العتق كثيرة منها

١٦٢
٩٨

١٦٣
٩٨

فصل
نكاح النصراري ليس فيه
طلاق

بلغت
بمزيد اهل

الأمانة

الاختناق ومنها دعوى النسب ومنها الاستيلاء
 ومنها ملك القريب ومنها العبد المسلم اذا زالت
 يد الكافر عنه وصورته الحزني اذا دخل دارنا
 بامان واشتري عبد امسما ودخل به دار الحرب
 يعتق في قول ابي حنيفة رحمه الله تعالى ومنها
 اذا اقر بحرية عبد انسان ثم ملكه والاعتناق
 علي وجوه مرسل ومعلق ومضاف الي ما
 بعد الموت وكل ذلك يتنوع الي نوعين يبدل
 وبغير بدل والفاظ العتق ضربان صريح يعمل
 بدون النية وكناية لا يعمل الا بالنية من
 الفارسية والعربية وتقام كشف هذا المقام
 يطلب من الكتب المبسوطة الاعتناق المستحب
 ان يعتق الرجل العبد والمرأة الامه ليتحقق مقابلة
 الاعضاء كما في تبين الكثر اذا قال لعبد ياسيدي
 يعتق اذا نواه لو قال بعضك حرا وجزء منك
 حريوم بالبيان ولو قال سهم منك حريعتق
 سدسه وعندهما يعتق كله في الايضاح الكرماني
 رجل له خمس من الرقيق فقال عشرة من مما ليكي
 الا واحد احرار عتق الخمس لا تقدره شبيعة من
 مما ليكي احرار وله خمسة يعتقون ولو قال بمالي
 العشرة احرار الا واحد عتق اربعة لانه ذكر العشرة
 علي سبيل التعبير وذلك غلط فلفظا واشرف
 الي مما ليكي كما في الفوائد الزينية اذا قال لعبد
 ياسيدي او قال يا مالي او قال لامته ياسيدي
 لا يعتق وليس هذا بشي بل هو لطف وحكي عن
 ابي القاسم

بـ
 لا
 لا
 لا

ابي القاسم الصفار انه سئل عن رجل جاء جاريتته
 بسراج فوقت بين يديه فقال لها المولي ما اضع
 بالسراج فوجهك اصنوا من السراج يا من انا عندك
 قال هل اكله لطف لا تعتق بها هذا اذا لم ينو العتق
 فان نوي عن محمد رحمه الله تعالى فيه روايتان كما في
 الخلاصة والحانية لو قال لعبد ياسيدي فعتق
 عشرة الفاظ احدها ياسيد والثاني ياسيدي
 والجواب انه اذا نوي العتق يعتق وان لم ينو قال
 والمختار انه لا يعتق في الوجهين شهد ان اسم عبده
 حر ثم دعاه يا حر لا يعتق اذا قال لعبد انت مثل
 الحر او ما انت الا مثل الحر لم يعتق ولو قال ما انت
 الا حر عتق فان قال راسك راس حرا ووجهك
 وجه حرا وبدنك بدن حر ان قال بالتونين فمهما
 يعتق وان قال بالاضافة لا يعتق كما في الحاوي
 اذا اختلف المولي مع عبده في وجود الشوط فالقول
 للمولي الامه مستايل كل امه في حرة الامه خبايرة الامه
 اشتريتها من زيد الامه نكحتها البارحة الامه تيب
 ففي هذه الاربعة اذا نكرت ذلك الوصف وادعاه
 فالقول لها بما لاقي ما اذا قال الامه بكرا ولم اشترها
 من فلان او لم اطأها البارحة او الاخراسانية فالقول
 له وتامه ففي ايمان الكافي كذا في الفوائد الزينية
 المدبر في زمن سعائته كما يكتب عنده فلا تقبل
 شهادته كما في النزاهة لو قال ان اشتريت جارية
 فهي حرة فتشري جارية كانت في ملكه عتقت وان
 اشترى جارية وشري لم تعتق والتشري عند

الامانة

فق
النسري

او لا وقال ابو يونس
لا يكون النسري حتى
يقصد بوطيها الولد
بص

الي حنيفه ومحمدان يخلص جاريته للوطي ويمنعها
من الخروج والبروز سوا قصد بوطيها الولد مع منعها
كما في الحاوي رجل قال لعبداه او امتك قد اعتقتك
لله عتق وان لم ينو وهو المختار ولو قال لعبداه العتاق
عليك او قال عتقتك علي واجب لا يعتق ولو قال
جل جاريته هذه مني او قال ما في بطنها من ولد
فرومي فاسقطت سقطا استبان خلقه او بعض
خلقها نصير ام ولد وان لم يستتب لا نصير عندنا
كما في الخاتمة ويجب ان يقيد ذلك بما اذا انت به
لستة اشهر اما اذا انت به لاكثر فلا كما وقع مقيدا
به في شرح الكنز للزيلعي والاختيار وغيرهما من
الكتب المعتمدة رجل اتهم غلامه في لحام ضاع فقال
المولى رفعت عنك الضرب حتي تصدقني فلذا
فضر به فقال العبد لم اخذ ثم قال اخذت وترك
الضرب لا يثبت لانه لا يخلو اما ان كان اخذ اولم
ياخذ وقد قال بهما جمل من نصير يار كما في الخاتمة
ولو قال هذا اخي اظنه قد خاظه مملوك لا يعتق
كما في الخلاصة الجارية اذا دخلت مني مولاها في
فرجها فعقلت فولدت صارت ام ولد له قال
استاذنا رحمه الله وانما نقول في الكتب وادعاه
المولى للحكام الظاهرة في حق القضاء واما بينه
وبين الله تعالى لا يشترط ذلك كذا في المجتبى
عبد دفع الي رجل مالا وقال له اشترني من مولاي
واعتقتي ففعل قال الحسن البصري رحمه الله
البيع باطل والعتق مردود فلا يفعل هذا الافاسق

وكذا

وكذا قال بن سيرين وعن التميمي بقاوهما وعلى
المشتري الثمن مرة اخرى قال في عتاق النوازل
وبه نأخذ وفي الذخيرة نحوه وفي التتارخانية
والحاوي وبه قال ابو حنيفة رضي الله عنه كذا في
شرح الوهبانية اذا اعتقت ام الولد بموت مولاها
وتعجيل العتق كان ما في يده من المال كله لمولاها
لا شيء لها منه كذا في الحاوي لو كان في يد العبد مال
وعليه ثياب واعتق هل يستحق ذلك المال الذي
في يده والغماش الذي علي يده قالوا ليس له من
ذلك الا ثوب واحد يستتر به وهل يكون ذلك
الثوب من اجور الثياب قالوا يرجع الي امولاه الذي
اعتقه ويتخير مولا له ثوبا منها ويدفعه اليه علي
حسب ما تشمخ به نفسه شرح الوهبانية ومثي
ولدت الجارية من مولاها صارت ام ولد له في نفس
الامروا وما يشترط دعوته للقضاء وهذا يصح
استيلا دار المعتوه والمجنون مع عدم الاعوى
منهما كما في القنية رجل اعتق عبدا عن ابيه الميت
جاز ويكون الولالة لانه هو المعتق وللأب ثواب
الاعتاق ان شاء الله تعالى كما في قاضي خان قلت
هذه المسئلة مبني علي وصول ثواب اعمال
الاحياء الاموات والجميع من مذهب جمهور العلماء
الوصول والله اعلم سمع المعتق من مولاة وهو مجمل
بحضرة الجمع لا يترك خدمته واما الامة فالحق
تقاتله بسلاح كالحرة اذا حمل زوجها البائس كمل في
القنية وفي التتارخانية وسئل الامام ابو القاسم

فق
وصول ثواب الاعمال
للاموات

فق
المراة تقاتل زوجها اذا
حمل البائس

الامارة

الصفار عن امرأة سمعت من زوجها انه طلقها ثلاثا
 ولا تقدر ان تمنعه نفسها هل يسعها ان تقتله في
 الوقت الذي يريد ان يقرنها ولا تقدر علي منعه الا
 بالقتل فقال لها ان تقتله وهكذا كان فتوي شيخ الامام
 الاسلام عطاء بن حمزة والامام ابي شعاع وكان
 القاضي الامام الاستييجاني يقول ليس لها ان
 تقتله وفي الملتقط وعليه الفتوي وتامه في شرح
 الوهبانية رجل قال لامته اذامات والذي فانت
 حرة ثم باعها من والده ثم تزوجها ثم قال لها اذامات
 والذي فانت طالق ثنتين ثم مات الوالد كان
 محمدا رحمه الله يقول ولا تقتق ولا تطلق ثم رجع
 وقال لا يقع طلاق ولا اعتاق ثم انا اقف في ذلك
 حتي انظر كما في قاضي خان كتاب
 اليمين هو القوة لغة وفي الشرع
 عبارة عن عقد قوي بها عزم الخالف عن الفعل
 والترك وهي مشروعة لان الله تعالى اقسم وامر
 نبيه صلى الله عليه وسلم بالقسم فقال قل اي
 وربي انه الحق واليمين بالله تعالى لا تكفره وتقليله
 اولى من تكثيره واليمين بغيره مكروهة عند
 البعض للنهي الواروقه وعند عاصتهم لا يكره لانه تحصل
 شكل به الوثيقة لا سيما في زماننا وما روي
 من النهي بحمل علي الحلف بغير الله لاعلي وجه
 الوثيقة كقولهم يا بيبك ولعمرك ونحوه كذا في
 تبين الكثرة في القضية والصحيح ان اليمين بغير
 الله تعالى اذا اضيف الى الماضي بكونه واذا اضيف الى
 المستقبل

بلغت

المستقبل لا يكره لقول العجلا في بعد اللغات
 ان امسكتها فري طالق ثلاثا ولم ينكر عليه النبي
 صلى الله عليه وسلم ولكن هذا من ايمان السفلة
 والراجح من الناس انهم في قاضي خان وان اراد
 المدعي تخليفه بالطلاق والعتاق في ظاهر الرواية
 لا يجبه القاضي الي ذلك لكف التخليف بالطلاق
 والعتاق ونحو ذلك حرام وبعضهم جوز ذلك
 في زماننا والصحيح ظاهر الرواية انه لا يجوز
 تعميم المشترك الا في اليمين حلف لا يكلم مولاه
 وله اعلون واسفلون فايهم كلم حيث تحاسب
 الفوائد الرينية فاقلنا عن المبسوط اقول انما عزم
 المشترك لوقوعه في سياق النبي فانه يعزم كما
 اختاره الكمال في تحريره تبعاً لصاحب الهداية
 لكن مقتضي ما ذكره شيخنا في فوائده انه لا يعزم في
 حيز اليمين مطلقا لكن ما نقله من المبسوط لا يدل
 علي دعواه كما لا يخفى والسر اعلم لا يجنب الخالف
 بفعل بعض المخلوق عليه الا في مسائل حلف
 لا يأكل هذا الطعام ولا يمكن اكله في مجلس واحد
 لا يكلم فلانا ولا فلانا ويا احدكما في الفوائد
 الرينية اقول ليس هذا بعض المخلوق علمه
 كما لا يخفى قال الكمال في شرح الهداية ولا يخفى ان
 الحلف بالقرآن الا ان متعارف فيكون ميمنا كما هو
 قول الائمة الثلاثة وتقليل عدم كونه ميمنا بانه
 غيره تعالى لانه حروف وغير المخلوق هو الكلام
 النفسي منع بان القرآن كلام الله تعالى يتزل غير

فقه
 اليمين بالطلاق من
 ايمان السفلة
 والراجح

الائمة

قف
القران غير مخلوق

مخلوق ولا يخفى ان المتزل في الحقيقة ليس الا الحروف
المتقضية المتقدمة وما ثبت قدمه استحالة عدمه
غير انهم اوجبوا ذلك لان العوام اذا قيل لهم القران
مخلوق تعدوا الي الكلام المطلق واما الخلف
بكلام الله تعالى فيجب ان يدور مع العرف واما
الخلف بحياة راسلته ورأس السلطان فذلك
ان اعتقد ان البر فيه واجب يكفروا بتممة
الفتوي قال علي البراني في اخاف علي من قال
بحياتي وحياتك انه يكفر ولو لان العامة يقولونه
ولا يعلمونه لقلت انه شرك وعن بن مسعود
رضي الله عنه لان احلف بالله كاذبا احب الي من
ان احلف بغيره صادقا انتهى المسائل التي لا
يحنت فيها الخالف بالوكالة ثمانية البيع والشراء
والصلح عن مال والخصومة والاجارة والاستيجار
والضرب لابنه والقسمة وفنما عداها يحنت
بالوكيل فلواراد الخالف في هذه الافعال الثمانية
انه يحنت بفعل وكيله وفعل من فعل حنت
لانه شدد على نفسه فشدد الله عليه وذكره
زاهدي في شرح القدوري لو حلف لا يشتري لا
يحنت بالتعاطي وقد اختلف فيه ائمة نحاري
وسمرقندي يعني قال الاولون لا يحنت وقال الآخرون
يحنت ومما في الفتية الخالف متى الحق الشرط
باليمين المعقودة ان كان الشرط له لا يلحق
باليمين بالايجاب وان كان عليه ففيه خلاف
بين نصير ومحمد بن سلامة والمختار قول محمد بن
سلامة

سلامة انه لا يلحق الشرط بعد اليمين في الحالين
بعد الفراغ قال في مجموع النوازل وبه أخذ ابو نصر
بن سلامة وبه فآخذ ويشترط الوصل وتماحه
في الخلاصة متى كان شرط الحنت عدم ما وعجز
عن مباشرته فالمختار عدم الحنت وفي قاضي
خان ان الشيخ ابا بكر بن الفضل فرق وقال
في قوله ان لم اخرج اذا منعه مانع حنت ولا قوله
لا يسكن اذا منعه مانع عن الخروج لا يحنت
والفتوي على قوله لان في قوله لا يسكن شرط
الحنت السكني والفعل لا يتحقق بدون الاختيار
وفي قوله ان لم اخرج شرط الحنت عدم الخروج
والعدم يتحقق بدون الاختيار انتهى ومن عجز
عن الفعل المخلوق عليه اليمين موقته بطلت
عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى خلافا
لابي يوسف لو قال لامرأته ان خرجت من هذه
الدار بغير اذني فانت طالق ثم اذن لها بلسان
لا تعرفه او كانت كائمة فذلك ليس باذن عند
ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وذكر القدوري
ان المتن للنائمة اذن قال ظهير الدين وجواب
القدوري اصح وفي الفتاوي الخاصة ذكر خلافا
في المسئلة ثم قال والصحيح ان علي قولها الاذن
لا يكون الا بالسمع واجتمعوا ان الاذن للمعدي
التجارة لا يكون اذنا بدون السماع وكذلك
التوكيل والله اعلم ولو حلف المديون ليقضين
حق فلان غدا فجاره ليقضيه حقه فلم يجبه

الأمانة

في الغد ذكر الناطقي ان القاضي ينصب وكيلا
 عن الغائب ويقبض ماله فلا يحث المطلوب
 قال الناطقي وعليه الفتوي كما في الفصول
 العمادية وفي شرح الوهبانية عن ابي يوسف
 انه اذا دفع الي وكيل القاضي لا يحث وعليه
 اعتمد ابو الليث رحمه الله تعالى وبه يفتي
 واذا كان في موضع لا قاضي فيه يحث وبه
 يفتي حلف ان لم ادفع اليك حقت قبل
 الجمعة فعبيدي حرمت رب الحق قبل
 الجمعة لا يحث في قول الامام وعندهما
 ان دفع الي وارثه او وصيه قبل الجمعة بوالا
 حث كما في الخاتمة حلف ليجري ساكن
 داره اليوم والسكن ظاهرا غالب يتكاف
 في اخراجه فان لم يمكنه فاليمين على التلفظ
 باللسان كما في الخاتمة اذا حلف لا يكلم فلانا
 وكتب اليه كتابا او ارسل اليه رسولا او
 اشار اليه بعينه او بيده لا يحث ولو قال
 لا اقول له كذا وكذا فكتب اليه بعينه بذلك
 او ارسل به اليه رسولا حث كما في شرح الوهبانية
 قال لها ان خرجت يقع الطلاق فخرجت
 لم يقع لتركه الاضافة كذا في القنية التعليق
 مما يسقط حرمة بحالها كالميتة والخمر
 والخنزير لا يكون مينا او مما لا يسقط كالفاء
 الكفر فيمين وتورفع دفتر من الفقه او اللقمة
 او الحساب فيه ليسم الله الرحمن الرحيم فقال
 انا بري

انا بري مما فيه ان فعلت كذا فيمين كقوله
 انا بري من ليسم الله الرحمن الرحيم ومما
 في المجتبى قال لها ان لم تكوفي احسن من
 الشمس والقمر فانت طالق فلانا لا يحث
 لقوله تعالى لقد خلقنا الانسان في احسن
 تقويم وفيه حكاية معروفة ولو قال ان
 كنت يهودي الوجه فانت طالق فلا حث
 فان كان عبوس الوجه مقبوضا لم يكن
 هشا بشا كما هو عادة السلف حث
 والا فلا كذا في القنية لو قال ان دخلت دار
 زيد فعبيدي حر وان دخلت دار عمرو فامرني
 طالق فدخل دار زيد وهي دار عمروات
 باجالة يعق وتطلق اذا لم يكن له نية فان
 نوي الاضافة يحكم الملك او يحكم السكنى
 فهو علي ما نوي وفي الايضاح حلف لا يدخل
 دار فلان فدخل دار له سكنها غيره ففي
 الحث عن محمد روايتان وقيل اذا كانت
 لفلان دار غيرها سكنها لم يحث والا
 في حث ولو حلف لا يدخل دار فلان فدخل
 دار امراته لكنهما يسكنان فيها يحث اذا لم
 يكن لفلان دار تنسب اليه لان السكنى
 للرجل والمرأة بالعة له كما في المجتبى وسنن تغذر
 اجر الكلام في الايمان علي الحقائق بحري علي
 العرف كما اذا تنازع الراعيان في شاة فحلف احدهما
 انه له فان كان من قطيعه لم يحث وكمن حلف

قف
 قال لها ان لم تكوفي احسن
 من الشمس والقمر

قف
 عبوس الوجه

قف
 الايمان علي العرف

الأمانة

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

لا يلبس ثوباً من نسج قالان فتسج غلماؤه وهو مما لا
يعمل بيده حنت ان نسج وهي كانت له حقيقة
غير مستعملة وله مجاز مستعمل تناولت يمينه المجاز
بالاجماع فالاول كما لو حلف لا يأكل هذه الخنطة
فاكل من خبزها لم يحنت عنده وقال لا يحنت وان
قصرها حنت عنده ايضاً كذا في الحاوي ولم يذكر
مثال الثاني وهو ما اذا لم تكن الحقيقة مستعملة
والمجاز مستعمل ومثاله لو حلف لا يأكل من هذه
الخنطة انصرفت يمينه الى ما يخرج منها لكون
الحقيقة مجزأة حتى لو اكل من خبزها لا يحنت
على الصحيح لان يمينه انصرف الى المجاز فلم تناول
بعده الحقيقة الا بطريق عموم المجاز ولم يوجد وكذا الحكم
لو حلف لا يأكل من هذا الدقيق والله اعلم الا حلف
على يمينه بعد سكوت ما يوسع على نفسه لم يصح
الا استثناء وان كان فيه تشديد على نفسه صح فلو
قال لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق وسكت
سكتة ثم قال وهذه لامرأة اخرى دخلت الثانية
اي يمين ولو قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق
ثم سكت ثم قال هذه الدار لم تدخل الثانية والله
اعلم قال دخلت دار اخي فكذا فسكن الاخ دارا
اخرى ودخلت الحديثة ان كان الحامل غنيظ
لحقه من الدار لا يحنت وأت غنيظ من الاخ يحنت وان
لم يتعين واخذ حنت عند الامام ومحمد فان دخلت
الدار التي كانت للاخ عند اليمين وهي في ملك
الاخ الا انه لا يسكن فيها حنت لان خرجت عن
ملكه

قفل
جاء لا تدخل دار فلان

بلغ

٢٢

ملكه بعد الحلف برهة او غيرها او مات الاخ وتولت
ميراثا ان بعد القسم لا يحنت وان قبلها
فكذلك في الاصح فان كان على الاخ الميت دين
يحنت كما في البرازية المهرقة في الشرط لا تدخل
تحت النكرة في الجزاء في قوله دخل دار صار هو
معرفة في الشرط فلا يدخل تحت النكرة في
الجزء البرازية الحالف على عقد لا يحنت الا بالانجا ب
والقبول الا في تسع مسائل فانه يحنت بالانجا ب
وحدة الربهة والوصية والاقرار والابراء والاباحة
والصدقة والاعارة والقرض والكفالة كما في
الفوائد الرئيسية كيا يمينه غدا ويريد وجهه
فاناه فلم يحنه لا يحنت برززية وأت حلف لا
يضرب فلان ولا يرميه في المسجد فان كان
المضروب والمرمي في المسجد حنت سواء كان
الضارب فيه او لا وفي الشتم يعتبر مكان الشاتم
ان كان في المسجد حنت سواء كان المشتوم
فيه او لا والله اعلم حلف على اخذ ماله غدا
والمديون على عدم الاعطاء فاخذه منه حبرا
لا يحنتان وان لم يمكنه بجره الى الحاكم فاءدا
خاصمه بر كما في البرازية والخالصة لفظ عبد
لا لا يتنظم الاناث بل يختص بالذكران فلو قال
كل عبيدي حرعتك الذكران دون الاماء والمديرين
وامهات الاولاد والمكاتبين وما في بطونها
من الاجنة الا ان ينوبتم ولفظ المملوك
يتنظم الذكور والاناث جميعا وتمامه في شرح

الألمنة

الوهبانية وإذا حلف لا يكلم فلانا وكتب اليه كتابا او
 ارسل اليه رسولا واثار اليه بعينه او بيده لا يحنت
 وفي قاضي خان ان الاشارة لا تكون كلاما وان
 لو حلف لا يكلم فلانا فتاديه من مكان بعيد
 وكان بحيث لو اصغى اليه لا يسمعه لا يحنت ولا
 حنت وان لم يسمع لا تنتغال او صم حنت ولو
 كتب اليه او ارسل لا يحنت ولو قال لا قول الله كذا وكذا
 فكتب اليه بذلك او ارسل به اليه رسولا حنت الحالف
 او الذابح او الداخل في الصلاة اذا حذق من الجلالة
 الالف التي بين الهاء واللام هل تنعقد يمينه او
 تحل ذميمة عند من يقول باشتراط التسمية
 او يصير مكبرا فغن بعضهم يجزيه وعلمه بان
 نوي وقد جاء سماع حذقها في لغة العرب وعن
 بعضهم لا يجزيه ولو حذق الحالف او الذابح او الداخل
 في الصلاة الهاء من اخر اسم الله هل تنعقد يمينه
 او تحل ذميمة او يدخل في الصلاة قال بعض
 المتأخرين ينبغي ان يكون فيه الحالف قال في
 القنية بعد رقيه لابي حامد قال والله وبلى
 فليس يمين وقيل يمين والله اعلم حلف لا يدخل
 دار فلان فدخل دارا مشتركا بينه وبين غيره
 ان لم يكن فلانا ساكنا فيه لا يحنت لا يدخل
 بغداد فمن فيها في السفينة لا يحنت عند الثاني
 وعليه الفتوى كما في البرازية تخصص العام
 بالسنة لا يجوز في ظاهر الرواية والتخصيص جوزه
 فلو قال كل امرأة اتزوجها وكذا ونوي امرأة من
 بلد

بلد كذا الا يصدق في ظاهر الرواية قال لابنه الكبير
 ان تركتك تفعل مع فلان فهو علي المنع بالقول
 ولو صغيرا فعلي القول والفعل كما في البرازية رجل
 قال لاخر كم اكلت من تمر قال خمسة وقد لكل
 عشرة لا يكون كاذبا ديانته وقضا لانه اكل العشرة
 والخمسة موجودة فيها وهذا الوحلف بالطلاق
 والعناق لا يحنت وكذا لو قيل بكم اشتريت هذا
 العبد فقال بمائة وقد اشتراه بمائتين لا يكون
 كاذبا ولو حلف بالطلاق والعناق لا يحنت
 لانه اشترى بمائة وزاد عليها وتماص في شرح
 الوهبانية لو حلف لا يسكن هذه الدار يعتبر
 نقل الاكثر عند ابي يوسف لتعذر نقل الكل
 وقال محمد رحمه الله تعتبر نقل ما يقوم به السكني
 حذامية لان ما وراء ذلك ليس من السكني
 وعليه الفتوى لانه احسن وارفق بالناس
 فلو انتقل باهله ومثاعه ثم عاد وسكنها حنت
 لان كل فعل له امتداد اذ لم يوقت يقع على العمر
 وتماص في المجتبى والله اعلم لو حلف لا يتزوج
 ثم روجه فضولي واجاز بالفعل لا يحنت ولكن
 هل يحل يمينه حتى لو تزوج بعد بنفسه لا يحنت
 او لا يحل ويحنت لو تزوج بنفسه صارت واقعة
 الفتوى في عهدنا ولم ارفقها بنقل الاخر كما ذكره
 العمادي في فصوله من قوله وفي فوائده بعض
 الائمة سئل الامام السرخسي ممن قال
 كل امرأة اتزوجها فري كذا فوجه الفضولي

امراة واجاز بالفعل ثم طلقها بتطبيقه وانقضت
عدها ثم تزوجها بنفسه هل تطلق قال قيل تطلق
وقيل لا تطلق لان اليمين تنحل بنكاح الفصولي
لانه صار متزوجا لها في الحكم انتهى فائدة مرممة
يجب الاعتناء بتحريرها وحفظها قال في المجمع
ومن حلف علي عدم فعل تركه ايدا قال بن الملك
في شرحه يعني يجب عليه ان لا يفعله مدة عمره
حتى لو فعله لا تنحل يمينه او علي فعل اي علي
ان يفعل فعلا ففعله فيه يعني يمينه بفعله
مدق لانه في موضع الاثبات لا يقتضي العموم
واما بحيث يوقع الياس من الفعل الهلاك
الفاعل او محل الفعل انتهى قال شيخ الاسلام
صالح الدين الطرابلسي قوله حتى لو فعله
لا تنحل يمينه الظاهر ان الضمير عائد الى المخلوق
عليه وهذا مشكل لان الخالف اذا فعل المخلوق
عليه مرة حنت ولزمته الكفارة وانحلت اليمين
اذا كان التعليق سوي كما يدل علي ذلك ما
قاله الاتقاني والاحمل في شرح الهداية فان فعله
في صورة النفي مرة حنت وقال قاضي خاب
في فصل ما يكون علي الفور وعلي الابد ولا يبطل
اليمين بالبر حتى بحيث مرة فحينئذ يبطل اليمين
فهذا اصح في ان الخالف اذا فعل المخلوق عليه
مرة واحدة حنت في يمينه وانحلت اليمين
فعلي هذا قول الشارح حتى لو فعله لا تنحل
يمينه غير صحيح وقد صرح هذا الشارح في فصل
في طلاق

مرة

فقط
لا يبطل اليمين حتى
بحيث

في طلاق غير المدخول بها واما ان الطلاق فقال
ولا يتكرر الجزا يتكرر الشرط الا في كل ما فيه اعتبار
العموم المستلزم للتكرار حتى تنتهي الطلاقات
وغيرها لم يقتضي العموم فالشرط يتم بوجوده مرة
ولا بقاء اليمين بدون الشرط انتهى فهذا اصح في
ان اليمين تنحل بالفعل مرة وصرح ايضا في فضل الايلاء
الطاهر فان قربها فيه في المدة المذكورة حنت وكفرت اي
ليمينه وسقط الايلاء لان اليمين ارتفعت بالحنث
انتهى كلامه ويمكن ان يجاب عنه بان الضمير في فعله
يعود الى الترك يعني لو فعل الترك مرة لا تنحل
يمينه كما شبه عليه بعض الفضلاء قال وبهذا التفسير
يندفع ما اورده عليه من الشيع القاسم وغيره والله
اعلم حلف لا يأكل ملحافا كل طعاما فيه ملح
بحيث ان كان ملحافا لا فلا حلف لا يترك يمينه
عليه ختمه فان كانت صغيرة فترعهما من يده
بروان لم يكن له وجه في الانتزاع شرعا ووجهه فلم
يقدر علي ترعهما بر ولا يكون تارك الامع الرضي
والقدرة حلف لا يأكل من هذه من هذه الشجرة
فوصلوا بر اغصنا من اخري وانما الواصل واكمل
لا بحيث قال بعضهم بحيث حلف ان تشربت
خمر من غير ضرورة فرض فقال له الطبيب ان لم
تشرب الخمر في هذه العلة ففيها خطر الهلاك
فاشربها فشر بها حنت مستمما كان الطبيب
او كافرا لان ضرورة المريض الاستشفاء لا يشق
في حرمانه بالنص وقيل ان تعين الخمر برفع العلة

لاقتضا العموم

الالهامة

فهي ضرورة حلف ان لبست من غزلك فاشترى
 الغزل منها ثم نسجه ونسجه لا يثبت وقال بعضهم
 ان كان الحلف لمعني في الغزل يثبت والا فلا حلف
 ليضربن امراته بخشبة لا تذب لها ولا راس يضربها
 بالكرة دفع الي قصار ثوبا ثم حمزه القصار فقال
 ان لم اكن دفعت ثوبي اليك فامرته طالق ثم طرس
 انه دفعه الي امين القصار وتلميزه لا يثبت اذا
 كانا في عيال القصار الا اذا نوي نفس القصار
 فحينئذ يثبت حلف لا يركب حمرا فلان فركب حمرا
 استأجره فلان او استعاره لا يثبت بخلاف
 الدار والبيت مثله فانه يثبت بالمستأجرة
 والمستعارة والفرق في درر الفقه بنظره مسئلة
 الدار فان كان لها دار اخري ملك له لم يثبت
 والا فثبت وهذا الحسن كذا في القية وبيتها
 قال لها كلما وقع عليك طلاق فانت طالق قبله
 ثلاثا ثم طلقتها بعد ذلك ثلاثا يققن وهذا
 طلاق الدور انه لا يقع عند الشافعي وقال الغزالي
 في وجيزه اذا قال ان طلقك فانت طالق ثلاثا
 قبله ان يلغو قوله قبله واذا طلقتها وقع الثلاث
 كما في فتح القدير وقد قدمناه والله اعلم
كتاب الحدود والحدي في اللغة المنع
 ومنه سمي البواب حداد المنع الناس عن الدخول
 وسمي اللفظ المنع حد الاله يجمع معني الشيء
 وينع دخول غيره فيه وسميت العقوبات
 الخالصة حدودا لانها موانع من ارتكاب اسبابها
 معاودة

بلغت
 الجامع

معاودة وفي الشرع اسم لعقوبة مقدرة تجب حق
 لله تعالى فلا يسمى التقدير حد العدم التقدير
 ولا القصاص لانه حق العبد وحكمه الاصل
 الا ترجار عما يتضرر به العباد وصيانة دار الاسلام
 عن الفساد وهذا كان حق الله تعالى لانه شرع
 لمصلحة تعود الي كافة الناس والطهارة من
 الذنب ليست بحكم اصلي لا قامة الحد لا فها
 تحصل بالتوبة لا باقامة الحد الا ترى الي قوله
 تعالى في حد قطاع الطريق ذلك لهم جزى في
 الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم الا الذين تابوا
 ووعدا المعصية للتائب وهذا ايقار الحد على
 الكافر ولا طهارة له كذا في شرح الكفر قوله والطهارة
 من الذنب ليس بحكم اصلي في اي الصورة من
 ذنبه بسبب الحد يغيد انه مقصود ايضا
 من شرعيتها لكنه ليس مقصودا اصليا بل تبع
 لما هو الاصل من الا ترجار وهو خلاف المذهب
 فان المذهب ان الحدود لا تستعمل في سقوطها
 قبل سببه اصلا بل يشترع الا لتلك الحكمة ولما
 ذلك قول طائفة كثيرة من اهل العلم واستدلوا
 عليه بقوله عليه السلام فيما في البخاري وغيره
 ان من اصاب من هذا المعاصي شيئا فعوقب
 به في الدنيا فهو كفارة له ومن اصاب منها شيئا
 فستره الله فهو الي الله تعالى ان شاء عفا عنه
 وان شاء عاقبه واستدل الاصحاب بما قدمناه
 من انه قطاع الطريق فانه تعالى اخبر ان جزاء

الاصالة

فعلهم عقوبة دينية وعقوبة اخروية الامن تاب
فانه حينئذ تسقط عنه الاخروية بالايجاع والاجاع
علي ان التوبة لا تسقط الحد في الدنيا ويجب ان يحمل
الحديث كما في فتح القدير على ما اذا تاب في العقوبة
لان الظاهر ان ضربه او رجمه تكون معه توبة منه
لزوج سبب فعله فيقيد به جميعا بين الزوجين
الادلة وتقييد الظن عند معارضة القطعي له فتعينه
بخلاف العكس قال الكمال واما اراد المصنف يعني
صاحب الهداية انه لم يشترط للمطهر فاداه بعبارة
غير جيدة انتهى والزنا وطئ مكلف في قبل مشتبهة
بمثل هذا الفعل كما في النهاية اتحاد المجلس شرط
لصحة الشهادة به عندنا حتى لو شهدوا متفرقين
لا تقبل شهادتهم ويجدون حد القذف لقول عمر
رضي الله عنه لو جاءوا مثل ربيعة ومضر فرادي
لجلدهم بخلاف ما اذا جاءوا جملة فشهدوا حد بعد
واحد حيث تقبل شهادتهم لتقدير ادائها جملة
وان كان لحد الشهود الزوج تقبل شهادته خلافا
للساقي وتما فيه في تبين الكثير لا يعتبر اقراره
عند غير القاضي من الاولوية له في اقامة الحدود ولو
كان اربع مرات حتى لا تقبل الشهادة عليه بذلك
لانه ان كان منكرا فقد رجع وان كان مقرا لا
تعتبر الشهادة مع الاقرار يجب ان يعلم ان
حصول الوطئ بينكاح صحيح شرط لحصول صفة
الاحصان ولا يجب بقاءه لبقاء الاحصان حتى
لو تزوج في عمره مرة بينكاح صحيح ودخل بها ثم
زال

زال النكاح وبقي مجرد اوزني بحب عليه الرجم ٥٥
كما في شرح الدرر والغرر وقد نظم بعضهم شروطه
الاحصان حيث قال شروط احصان انت ستة
فخذها على النص مستفهما بلوغ وعقل وحرية
ه وراعيها كونه مسلما ه وعقد صحيح ووطئ مباح ه
متي اخل بشرط فلا يبرجاءه لا يقام حد في شدة
الحر ولا في شدة البرد وان كان الزاني ضعيفا ه
الخلقة بحيث لا يبرجى برؤه فحيف عليه اهل الك
اذا ضرب بجلد جلد اخفيا مقدار ما يتحمله وتما
في تبين الكثير ينبغي ان يصح رجوعه عن الاقرار
كالاحصان كرجوعه عن الاقرار بالزنا كما في
القنية ثبتت الاحصان بشهادة رجل وامرأتين
خلافا للزفر رحمه الله ويسأل شهود الاحصان
ما هو وكيف هو فان ذكر الشرايط وقال ادخل
بها كفاه لان الدخول بها لا يستعمل الا للوطئ
خلافا للمحمد رحمه الله لانه يستعمل الزيادة واذا
كان احد الزانيين محصنا بحد كل واحد منهما
حد وان اختلفوا في المزي بها او في الزمان او
في المكان لم تقبل ولم يجدوا في الحالتين ولو اختلفوا
في الثوب الذي كان عليها وقت الزني او في توبه
او في طول المزي بها او قصرها او سمنها او هزلها
لم يضره لانهم اختلفوا فيما لا يحتاجون اليه
قلت وهذا اصل جليل حسن ان الشهود
اذا اختلفوا فيما لا يحتاجون اليه لم يضر ذلك
كما في المجتبى لواني امرأة في دبرها او عمل عمل قوم

لوط لا احد عليه ولكن يعذر تغريزاً بليغاً على الاصح
 كما في الحاوي لوراي الامام قتل من اعتاد اللواط
 قتله محصناً كان او غير محصن سياسية اما الحد
 المقدر شرعاً فليس حكماً له وقالوا النبي وهذه
 العبارة تفيد اعترافهما بأنه ليس من نفس الزنا
 بل حكمه حكم الزنا فيحد جلد ان لم يكن احصن
 ورجما ان احصن وذكر في الروضة ان الخلاف في
 الغلام اما لو وطئ امرأة في دبرها حد بالاخلاق
 والاصح ان الكل على الخلاف نص عليه في الزادات
 ولو فعل هذا بعيداً او امته او زوجته يباح
 صحيح او فاسد لا يحد اجماعاً كما في الكافي نعم فيه
 ما ذكرنا من التغريز والقتل ان اعتاده ان رأي
 الامام ذلك لكن المشايخ في عبيد او امته
 او منكوحته قولان وهل تكون اللواط في الجنة
 اي هل يكون كونه فيها قيل ان كان حرمته
 عقلاً وسمها لا تكون وان كان سمها فقد جاز
 والصحيح انها لا تكون فيها لانه تعالى استبعده
 واستقيحه فقال ما سبقكم لها من احد من
 العالمين وسمها خبيثة فقال كانت تعمل
 الحيات والجنه منزلة عنها انتهى وفي مناقب
 الكردي حرمة اللواط عقلية فلا وجود لها
 في الجنة وقيل سمعية ولها وجود في الجنة وقيل
 بخلاف تعالى طائفة بنصفه الاعلى على صفة
 الذكور والنصف الاسفل على صفة الاناث
 والصحيح هو الاول كما في الفوائد الزينية زنايا الحرة
 قتلها

قف
 هل اللواط في الجنة

بالبلد

ولو كان المقذوف

تقتلها يجب الحد مع الدية بالاجماع لما في المقذوف
 لا يكون قاذفاً واقام القاذف اربعة من الفساق
 على ان المقذوف قد رقي يسقط عنه الحد بخلاف
 القاتل حيث لا يسقط عنه القود باقامة
 اليهود الفسقة على ان اولياء المقتول قد عفاوا
 لان وجوب القود بالقتل متيقن به فلا يسقط
 بالشك والاحتمال وحد القذف لم يجب بالقذف
 وانما يجب بالعجز عن اقامة البينة وتمايمه في تبين
 اكثر يجب بطلب المقذوف غائباً عن مجلس
 القاذف حال القذف ونقل هذا التعميم في
 التتارخانية نقلاً عن المضرات ولا بد من حفظه
 فانه كثير الوقوع كما في شرح الضرر والدرر قال
 لامرأة زنت ببغير وشور او بجمار او بفرس
 فلا حد عليه لانه اضاف الزنا اليه من يكون منه الوطئ
 وكانت قال وطئك جمار او ثور وان قال زنت
 ببقرة او بشاة او بثور او بدارهم هو قاذف
 لان الانثى لا يكون منها فعل الزني فيحمل ذلك
 على العوض وان قال لرجل زنت ببقرة او
 بناقاة فلا حد عليه لانه لا يكون بذلك زانيا
 وان قال زنت بامته حد وان قال زنت بثور
 او ببغير لم يكن قاذفاً كما في الجوهرية واذ اثبت
 الحد لم يجر الاسقاط واذ عفا المقذوف عن القاذف
 فعفوه باطل وله ان يطالب بالحد وعن اب
 يوسف انه يجوز عفو والعفو احسن ويستحب
 للمحاكم ان ينذره الى العفو وبه نأخذ ولا تأمات

قف
 اين يقبل قول الفاسق

قف
 يجب بغد في الغائب

قف
 العفو عن الحد
 الدولة
 www.alukah.net

قف
 قاذف عايشة رضي
 الله عنها
 المقذوف بطل الحد ولا يورث عنه وقاذف عايشة
 رضي الله تعالى عنها لا يحد بل يقتل كما في الحاوي
 ولا حد علي بن وجد منه رائحة الخمر وتقيهاها أو أقر
 في حال سكره لكنه إذا وجد منه رائحة الخمر يهرز باقل
 من الأربعين ولا يؤخر التعزير حتى يزول السكر كذا في
 القنية إذا شرب الخمر المزوج بالماء والماء أكثر فلا حد
 عليه ما لم يسكر وإن كان الخمر أكثر وجب الحد وإن لم
 يسكر ولا حد علي الذي في شرب الخمر في ظاهر
 الرواية فإن أظهر شرفها أدب وعن الحسن أنه يحد
 إذا سكر مما يجلب شرب قبله ومن وجد معه انية
 الخمر يهرز كما في الحاوي وعن أبي حنيفة أنه خرج
 حاجا ودخل المدينة فرأى الناس قد اجتمعوا
 علي رجل فقالوا وجدنا معه ركة الخمر وأرادوا أن
 يقيموا الحد عليه قال أبو حنيفة ومعه إلى الزنا فأجروه
 فتزكوه وتقر قوائمه كذا في الخلاصة لا يجوز لقاضي
 الرستاق أو ققيم به والمتفقه وإامة المساجد
 إقامة حد الشرب لا بتولية الإمام كما في القنية ولو
 استعطف رجل بالخمر أو أكل أو داوى جر حاكم يحد
 لأن بالاحتمال لم يصل الخمر إلى جوفه ويماسوا به
 دخل لكن لم يصل بطريق يستلذ به فتكفي
 التقصان في جنائنه ولو ادعى شاربه أو سكران
 أنه أكره عليه حد لأن الطواغية في الشرب مشهود
 بها فإن المشهود ما لم يشهدوا أنه كان طاعنا
 في الشرب لا يقام عليه الحد فلا يجوز أن تنتفي الطواغية
 بمجرد إنكاره كاصل الشرب بمخلاف ما لو شهدوا عليه
 أربعة

أربعة بالزنا بأمرأة فادعي المشهود عليه أنه تزوجها
 واستعلم الفرق كذا في فتاوي الولوي لو شرب
 المسلم خمر الذي يغير أذنه يلزمه قيمتها وعليه
 الحد كما في شرح المنظومة ولو اشترى خمر من ذي فشرها
 فلا ضمان عليه ولا ثمن لأنه فعله بتسليط البائع
 كذا في المجتبى وعن أصحابنا فمن اعتاد الفسق
 وأنواع الفساد تهديم عليه داره وتكسر دنانره ولم
 يرو عنهم في الإحراق شيء وفي روضة العلماء كسر
 دنان الخمر أو خوابيه أو عود المغني لا شيء عليه
 في قولهم ذكره في الكيسانيات وفي الصغرى كسر
 الملاحى مباح عندهم لكن تضمن عند أبي حنيفة
 خلافا لها والفتوى في زماننا علي قولهما كما في
 المجتبى إذا شرب الخمر في رمضان حد حد الخمر في
 ثمانين ثم يجلس حتى يخف عنه الضرب ثم يهرز
 لأفطاره في شهر رمضان لأن شرب الخمر يلزم الحد
 ويهتك حرمة الشهر والصوم يستوجب التعزير
 كذا في شرح الوهبانية أقول ينبغي علي وزات
 ما قدمناه من وجوب قتله إذا أكل في شهر رمضان
 عمد أو شهرة من غير عذر إن يقال يقتله إذا شرب
 الخمر كذلك في طريق الأولوية كما لا يخفى لا عني إذا
 أقر بالزنا فهو بمنزلة البصير في حكم الأقرار ولو شهد
 عليه المشهود بالزنا لا يقتل كذا في قاضي خات
 قال له يا فاسق ثم أراد أن يثبت فسقه بالبيينة
 ليدفع التعزير عن نفسه لا تسمع بيئته لأن
 الشهادة على مجرد الفسق والجرح لا تقبل بخلاف

ما اذا قال يا زاني ثم اثبت زناه بالبينة تقبل لانه
 تعلق به الحد وفي فتاوي قاضي خان لو قال للفاقد
 يا فاسق او قال للمص بالصل لا يجب شيء وهو ظاهر
 فيمن كان ظاهرا ففسق والصوصية التحريم
 حق العبد كسائر حقوقه ويجوز فيه الا برأى الحق
 والشهادة على الشهادة ويجري فيه اليمين وتقبل
 فيه شهادة النساء مع الرجال كما في شرح الوهبانية
 السارق اذا حد يحبس كما في النزائية وفي شرح
 الوهبانية نقلا عن خزائن الاكمل قال اذا حد
 الزاني لا يحبس وفي السارق يحبس الى ان يتوب
 لتعدي اذا ه الى غيره في السرقة انتهى ومن تهم
 بالقتل والسرقة وضرب الناس يحبس ويحد
 في السج لا ان تظير التوبة كما في قاضي خان
 الساعي في الارض بالفساد يقتل كما يراه الامام
 ذكره الزيلعي في الجنايات اذا قطعت يد السارق
 فاجرة الحداد والدق الذي يحبس به العروق
 على السارق لانه المتسبب اذا اقر السارق
 بالسرقة ثم هرب فانه لا يقطع كما لا يرجع واذا
 كان بشهادة الشهود ثم انقلت او لم يحكم حتي
 انقلت فاخذ بغيره ثم يقطع لان حد السرقة
 لا يقام بحجة البينة حتي تقادم العهد والعراض
 في الحد ودبعد القضاء قبل الاستفتاء كالعراض
 قبل القضاء وان اتبعه اهل الشرط فاخذه من
 ساعته قطع لان مجرد الهرب ليس مستقفا
 الحد عنه وفي الظهيرية انه في الاقرار لا يتبع وفي
 الشهادة

نقف
 التحريم حق العبد

نقف
 اجرة القطع على
 السارق

٣٠
 ٢٩
 ٢٨
 ٢٧
 ٢٦

الشهادة يتبع ولو قامت الشهادة على السارق
 بالسرقة وهو يحد لا يقطع لان الثابت بالبينة
 العادلة كالثابت بالمعينة ولو ثبت اقراره بالمعينة
 ثم رجع عنه قبل رجوعه وكذا اذا ثبت بالبينة وكذا اذا
 سكت ولم يكذبهم ولم يصدقهم لان السكوت عند
 الشهادة جعل انكار الحكماء المستامن اذا سرق لا
 يقطع لو سرق من حرز جماعة ومعهم مخبوت لا
 يقطعون ويلحقون به لضرورة مساواة الشريكين
 ولو كان معهم طفل فذلك وفي الوسيط عشرة قطعوا
 الطريق فيهم امرأة فتولت المرأة القتال فقتلت
 واخذت المال يقتل الرجال دون المرأة عند اب
 يوسف وقال يد راعهم الحد لانه لم يوجد من الرجال
 القتل واخذ المال فاستع وجوب الحد عليهم وقتل
 المرأة ولخذاها المال بسبب مظاهر الرجال وقولهم
 فاورث ذلك شبهة في رد الحد عنها كما في شرح الوهبانية
 والخيمة والخيلاء ويوت الشعر ونحوها اذا كان لها
 حافظ يقظان او قائم فيه او قريب منه فهو حرز ولا
 فلا وان كان البيت او الخيمة وحدها في برية
 او صحرى ولم يكن لها حافظ لم يقطع السارق منها كما
 في الحاوي ومن قال لا خريازاني فقال له الاخر لا بل
 انت فانهم ما يجد ان اذا طالب كل منهما الاخر لانهما
 قاذبان فاذا طالب كل الاخر واثبت ما طالب به
 عند الحكم لزمه حينئذ حق الدعي وهو الحد فلا
 يمكن واحدهما من اسقاطه فيحد كل منهما بخلاف
 ما لو قال له مثالا يا خبيث فقال له انت تكفي ولا

نية

قف
 ان تقاذا فاجدان
 قف
 الحد حق الله تعالى والنعم
 حق الادعي

السبعة
 الشهادة

يعزر كل منهما الاخر لان التهذير حق الادبي وقد
 وجب له وعليه مثل ما وجب للاخر فيسقط كما
 في فتح القدير لكن في القضية ضرب غيره بغير حق
 وضربه المضروب ايضا انهما يعزران ويبدأ باقامة
 التهذير بالبادي منهما لانه اظلم والوجوب عليه
 اسبق انتهى ويمكن الفرق بان الضرب يختلف
 كيفية ومكية فلا يمكن القول بالتكافي كما في نوع
 الشتم لعدم المماثلة والله اعلم رجل قذف محصنا
 او محصنة فاراد المقدوف حد القذف فصالحه
 القاذق علي دراهم مسمائة او علي شيء اخر علي ان
 يعفو عنه ففعل لم يخير الصالح حتي لا يجب المال
 وهل يسقط الحد ان كان ذلك قبل ان يرفع الامر
 الي القاضي بطل ذلك وان كان ذلك بعد ما رفع
 الي القاضي لا يبطل الحد كما في فتاوي القاضي
 ادعي عند القاضي علي رجل سرقة ومجز عن
 اثباتها لا يعزر لان وصول المدي بتحصيل ماله
 لا السب والشتم بخلاف دعوي الزني فانه اذا لم
 يثبت يجد التهذير علي مراتب تهذير الاشراق
 وهم العلماء والعلوية بالاعلام وهو ان يقول له
 القاضي بلغني انك تفعل كذا وتهذير الاشراق
 وهم الامراء والدهاقين بالاعلام والجر الي باب
 القاضي والخصومة في ذلك وتهذير الاوساط وهم
 السوقة بالاعلام والجر والحبس وتهذير الاخص
 بهذا كله والضرب وعن ابي يوسف ان التهذير
 باخذ الاموال جازن الامام كما يتبين اكثر اقوال
 لا ينبغي

قف
 الصالح علي الحد
 لا يجوز

قف
 مراتب التهذير

من
 الاخصا

لا ينبغي نقل ذلك في زماننا فانه يكون ذريعة الي
 اخذ اموال الناس بالباطل علي ان معناه كما نقل البراري
 عن خاتمة المجتهدين هو لا نأركن الدين الخوارزمي انه
 يؤخذ منه ويورد قاذق انا رد عليه كما عرف في خيول البغاة
 وسلاحهم قال وصوبه الامام ظهير الدين التمر تاشي
 وقالوا من جملته من لا يحضر الجماعة يجوز تهذيره باخذ
 المال انتهى ادعي علي زوج باضر با فاحشا وثبت
 ذلك عليه يعزر وكذا المعلم اذا ضرب الصبي ضربا
 فاحشا يعزر وكذا في جمع الفتاوي راي رجال مع امراته
 او مع محرمة وهي مطاوعان قتل الرجل والمرأة كذا في
 المسية وشرح الدرر والغرر اذا سرق الطغاف في ايام
 القحط لا يقطع كما في تبين الكثر سرق في ولاية
 سلطان ليس لسلطان اخر قطعه اذ لا ولاية له
 علي من ليس تحت يده كذا في شرح الدرر والغرر لو اتت
 امرأة امرأة اخرى يعزران كما في فتح القدير يضرب في
 التهذير قائما عليه ثيابه ويتزع الغزو والحشو ولا يهدي
 التهذير فتاوي القاضي المعلم اذا ادب الفتى فمات منه
 بضمن عندنا والشافعي اما لو جامع زوجته فماتت
 او افضاها لا يضمن عند ابي حنيفة وابي يوسف ذكره في
 المحيط مع انه مباح فتقيد بشرط السلامة لانه ضمن
 المهر بذلك الجماع فلو وجب الدية وجب ضمانات
 مضمون واحد كما في فتح القدير المسلم اذا شتم ادعي
 يعزر لانه ارتكب معصية فتاوي القاضي لا يدين
 ثبوت دلالة القصد الي النصاب لما اخذ وعليه ذكر
 في التجنيس من علامة النوازل سرق ثوبا يمهته

قف
 من لا يحضر الجماعة
 يعزر باخذ المال
 لا يجوز

قف
 لو اتت امرأة اخرى يعزران

قف
 المسلم اذا شتم ادعي

دون العشرة وعلى طرفه دينار مشدود لا يقطع وذكر
في علامة فتاوي أهل سمرقند إذا سرق ثوبا لا يساوي
عشرة وفيه دراهم مضروبة لا يقطع قال وهل إذا لم
يكن الثوب وعاء للدراهم عادة فإن كان يقطع
لأن القصد فيه يقع على سرقة الدراهم ألا ترى أنه لو سرق
كيسا فيه دراهم كثيرة يقطع وإن كان الكيس يساوي
دراهما وأن يخرجها حتى لو ابتلع ديناراً في
الحز وخرج لا يقطع ولا ينتظر أن يتعوط بل يضمن
مثله لأنه استهلكه وهو سبب كذا ثم دخل وأخرج
بأقيه لا يقطع كذا في فتح القدير لو قال أنا سارق هذا
الثوب يعني بالاضافة قطع ولو نون القاف لا يقطع
لأنه على الاستقبال والأول على الحال كذا في شرح
الهداية والمنظومة الوهبانية إذا شتم بغير لسان
العربية كان عليه التعزير المولي لا يقيم الحد على
مملوكه وله أن يعزره وكذا الزوج يعزر المرأة إذا كان
المفعول به بالغا عزز في قول الأمام أبي حنيفة
رحمه الله عز في قول صاحبيه يحد وإن كان صبياً فلا
شيء عليه كذا في فتاوي القاضي فان قلت
قد صرح الأصحاب أن التعزير يجري بين الصبيان
قلت ذلك في حقوق العباد أما في حق الله فمأنع
قال في المجتبى وفي أدب القاضي للسرخسي الضعف
لا يمنع وجوب التعزير ولو كان حق الله منع وعن
الترجماني البلوغ يعتبر في التعزير أراد به ما وجب
حقاً لله تعالى نحو ما إذا شرب الصبي أو زني أو سرق
وما ذكره السرخسي رحمه الله تعالى فهما يجب حقاً
للعباد

فما كان عليه التعزير
فما كان عليه التعزير
فما كان عليه التعزير
فما كان عليه التعزير
فما كان عليه التعزير
فما كان عليه التعزير
فما كان عليه التعزير
فما كان عليه التعزير
فما كان عليه التعزير
فما كان عليه التعزير

فما كان عليه التعزير
فما كان عليه التعزير
فما كان عليه التعزير
فما كان عليه التعزير
فما كان عليه التعزير
فما كان عليه التعزير
فما كان عليه التعزير
فما كان عليه التعزير
فما كان عليه التعزير
فما كان عليه التعزير

للعباد توفيقاً بينهما انتهى إذا شهد شاهد على شرب
الخمر وشاهد على الإقرار بالشرب لا يحد فتاوي
القاضي من أذي غيره بقول أو فعل يعزر كما في التتار
خانية ولو بغز العين كما في الفوائد الزينية ولو قال
لأخي يا كافر يا نهم إن شئت عليه كما في القنية وضابط
التعزير كل معصية ليس فيها حد مقدر فقيها
التعزير ظاهر اقتضاه أنه يعزر على ما فيه الكفاية
كما في الفوائد الزينية الأب يعزر إذا شتم ولده مع
كونه لا يحد كما في القنية ومن قضى القاضي عليه
بالرجم إذا قتله قاتل لا قصاص عليه كما في فتاوي
القاضي وفي فتح القدير لا شيء عليه وإذا قذف بالتعريض
كما وجب بالتعزير كما في الحاوي الطبع لا يحمل الخمر حتى
لو شرب يحد كذا في الحاوي أما يحمل الخل بزوال آثار
الخمر بتمامها من الطعم والرائحة عند أبي حنيفة وعندهما
بغلبة طعم الخل كما في المجتبى والله أعلم
كتاب الجهاد غلب في عرفهم على جهاد
الكفار وهو دعوتهم إلى الدين الحق وقتالهم إلى أن يقبلوا
ومن نوابغ الجهاد الرباط وهو الإقامة في مكان يتوقع
هجوم العدو وفيه لقصد دفعه لله تعالى والآحاد
في فضله كثيرة منها ما في صحيح مسام من حديث
سلمان رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول رباط يوم في سبيل الله خير من صيام
شهر وقيامه وإن مات فيه أجرى عليه عمله الذي كان
يعمل وأجرى عليه رزقه وأمن الفتان وله مسلم
رأى الطبراني وبعث يوم القيامة شهيداً إلى غير ذلك

فتق
التعزير يقام على الصبي
دون الحد

فتق
بأن يقول لأخي يا كافر
إن لم يرض

فتق
على الحد بالتعريض

كتاب
الجهاد
ان لم

من الاحاديث الشريفة الواردة في هذا الكتاب واختلف
المشاخ في المحل الذي يتحقق فيه الرباط فانه لا يتحقق
في كل مكان في النوازل ان يكون في موضع لا يكون
وراه الاسلام لان مادونه لو كان رباطا لكل المسلمين
في بلادهم رباطون وقال بعضهم اذا غار العدو على
موضع مرتين يكون رباطا الحامية وعشرين سنة
واذا غار ثلاث مرات يكون رباطا الى يوم القيامة
قال في الفتاوى الكبرى والمختار حق الاول تخاف
فتح القدير والجهاد فرض كفاية ويكون فرض عين
اذا كان الشيعر عامتا بان يجمعوا على بلدة من
بلاد المسلمين سواء كان المستنفر عذرا او فاسقا
فيجب على جميع اهل تلك البلدة النفير وكذا من
يقرب منهم بان لم يكن من اهلها كفاية وكذا من
يقرب من يقرب ان لم يكن ممن يقرب كفاية او
نكاسلوا وعصوا هكذا الى ان يجب على جميع
اهل الاسلام مشرقا ومغربا الجهاد الميت والصلوة
عليه يجب اولا على اهل محنته فان لم يفعلوا عجزا
وجب على من في بلدتهم على ما ذكرنا هكذا ذكروا
وقامه في شرح الهداية للكمال يكره ان يبتدي الرجل
اباه من المشركين او جده او امه اذا قتلت او جده
بالقتال وهذا اذا تمكن دفعه عنه بغير القتال اما
اذا لم يتمكن دفع الاب عن الابن الا بالقتل له فقتله لانه
لو كان مسلما اذ قتل ابنه ولا يتمكن من التخلص
منه الا بقتله كان له قتله لتعينه طريقا لدفع شره
فهنا اولى ولو كان في سفر وعطش ومع الابن ماء
يكفي

قف
محل الرباط وفضل

م
مرة يكون ذلك الموضع
رباطا الى اربعين سنة
واذا غار حرم المحل

بلغ

يكفي لجهاد احدهما كان للابن شربه ولو كان الاب يموت
وتبين انه لو سمع اياه المشرك يذكر الله تعالى ورسوله
بسبب ان يكون له قتله لما روي ان ابا عبيدة بن
الجراح قتل اياه حين سمعه بسبب النبي صلى الله
عليه وسلم وشرق وكرم بنحو النبي صلى الله عليه وسلم
ذلك ولا يكره قتل الاب ابنه المشرك وكذا ساير
القربيات عندنا كالعالم والحال واما في الرجم اذا كان
الاب لحد الشهود فيبدي بالرجم ولا يقصد قتله
بان يرميه مثلا بحصاة والله اعلم طلب ملك
منهم الذمة على ان يترك الحكم بمحكم في اهل مملكته
ما شاء من قتل وظلم لا يصلح في الاسلام لا يجاب
لذلك لان التقرير على الظلم مع قدرة المنع منه
حرام ولان الذي من يلتزم احكام الاسلام فيما
يرجع الى المعاملات فشرط خلافة باطل ولو ضالمو
على ان يؤدوا اليهم كل سنة مائة راس من انفسهم
واولادهم لم يصح لان هذا الصلح وقع على جماعة فكانوا
كلهم مستأمنين واسترقاق المستأمن لا يجوز وقامه
في فتح القدير واداسر عالم وغازي جاهل الى دار الحرب
فالدار جاهل فواءها وماله لا يفي الا باحدهما يغدي
الغازي الجاهل لانه لو ترك رما يفتن عن دينه
ويكون حربا علينا والعالم ما مون على دينه فلا يخاف
على ايمانه ورما يكون سببا للهداية طائفة
حكى ان عالما اسرقا هتدي به طائفة وجاء الى
بلاد الاسلام بهم وبعض المتأخرين من علماء
خوارزم اختاروا ان يقدم العالم في القلاء لشرفه

قف
اذا اسر عالم وغازي جاهل
يفدي الجاهل

والمرأة تقدم على الرجل قال في الفتاوى تأخير العالم لفضله
لأنه لا يقدر على تحداه والمجاهل يتخدد كما في شرح الوصايا
قتل السحاة والاعونة في زمان الفترة جايذ والقبول كونه
في مثل هذا الزمان أشد ضررا فيلحقون بالدين مجاريون
ابنه ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أو قال السيد
الامام أبو أشجاع وزاد بأنه يثاب قاتلهم قبل له وكيف
يثاب قاتلهم قال لأن من شرط الاسلام الشفقة على
خلق الله تعالى والفرح لفرحهم والحزن لحزنهم وهم على
العكس اقول كلام البرازي ظاهر في ان قولهم في زمن
الفترة قيد حل قتلهم وليس الامو كذلك وانما هو ليقيد
ان الحكم في غير زمن الفترة اولى يدل عليه ما قال في المجتبى
وفي جمع النسخ سئل شيخ الاسلام رحمه الله تعالى
عن قتل الاعونة والظلمة والسحاة في ايام الفترة قال
يباح ذلك لانهم ساعون في الأرض بالفساد فقتل
انهم يمتنعون عن السعي بالفساد في ايام الفترة
ويحتفون قال ذلك امتناع ضرورة ولوروا العادوا
كما يشاهد انهم قهرا يدل على ما ذكر من التقييد
بالفترة ليس بقيد يدل على نفي الحكم عما عداه
فتأمل كما في البرازية لو قال خذ هذه الالف واغزها
ولم ينبو بالدفع الصلة فالها فتصير قرضا في ذمة اذ ليس
في كلامه ما يقتضي الرهبة ولا الصدقة والاصل في
قبض الاموال ان تكون مضمونة كذا في شرح المنظومة
الجزية يجب لأول الخول حتي ان الامام ان يطالب بها
او شي قبل عقد الذمة وهو الاصح كما في المجتبى
حكم الذي حكم المسلم الا انه لا يؤمر بالعبادات ولا تقصم
منه

والمرأة تقدم على الرجل

تف
الاصل في قبض الاموال
ان تكون مضمونة

نية

سبب
بالفترة

المبتدع

فه

منه ولا يجمع تيممه ويصح وضوءه وغسله فلو اسلم
جازت صلاته به ولا ياتح على ترك العبادات على
قول وياتح على ترك اعتقادهم اجماعا وقد حررنا
هذا المبحث في شرحنا المختصر المنار ولا يمنع من
دخول المسجد جنبا بخلاف المسلم ولا يتوقف
جواز دخوله على اذن مسلم عندنا ولو كان المسجد
الحرام ولا يصح تدره ولا يبينهم له من القيمة ويرفع
له ان قاتل اودل على الطريق ولا يحد بشرب الخمر ولا
تراق عليه بل ترز عليه اذا غصت منه ويضمن
متلفها لله الا ان يظن بيهما بين المسلمين فلا
ضمنان في اراقتها او يكون المتلف اماما يري ذلك
بخلاف ائتلاف جمر المسلم فانه لا يوجب الضمان
ولو كان المسلم ذميا لان الاعتبار في هذا الحكم
بالمكلف عليه لا بالمتلف ولا يمنع من ليس الحرير
والذهب كما في الفوائد الرئيسية وفي فتح القدير انهم
يمنعون من شئد الزنا ين من الابريسيم لان فيه
جفاء بالمسلمين اي اغلاظا عليهم ثم قال واذا منع
من شئد زنا وهو حاشية رقيقة من الابريسيم
قتلهم من لباس الشياخ الفاخرة التي تعد عند
المسلمين فاخرة سواء كانت حري او غير مك الصوف
المربع والجوخ الرقيق والابرار الرفيعة اوي ولا شك
في وقوع خلاف هذا في هذه الديار ولا شك في
منع استئثارهم وادخالهم في المباشرة التي يكون
برامعظما عند العاملين بل ربما يقف بعض
المسلمين خدمة له خوفا من ان يتغير خاطره

تف
الكافر لا يمنع من دخول
المسجد جنبا

الصلوة

الله

فيسعي به عند مستكتبه سعاية توجب له من الضرر
 ولا يكون الخيل بل اختار المتأخرون ان لا يركبوا
 اصلا الا اذا خرجوا الى قرية او كان مريضاً في الاثام
 يلزم الضرورة فيركب ثم يتزل في مجامع المسلمين
 اذا مزمهم انهم ولا يجد ثوب سبعة او كنيسة في المصر
 واختلف الروايات في سكننا هم بين المسلمين في مصر
 والمعتمد لجواز في محلة خاصة وفي جواهر الفتاوى
 قود من اهل الذمة اشتروا من المسلمين دار في مصر
 ليأخذوها مقابر قال لما ملكوها يفعلون بها ما
 شاؤوا وان ضربت الجيران لانهم متصرفون
 في ملكهم والضرر ليس من جهةهم والانساف لا
 يجبر على البناء بخلاف ما لو اتخذوا بيعة او كنيسة
 او بيت ناري في المصر لم يملكوا ذلك لما فيه من اظهار
 باطلهم ولشبهة اضلالهم بخلاف المقبرة التي
 وخالف في خلاصة حيث قال والنصارى
 يمنعون من احداث المقبرة والبيع والكنائس
 ولا يلبسون العمام وتكون مصانعة ويحرم تقطيع
 وتما فيه في احكام الذي من الاشباه والتظاير لشيخنا
 رحمه الله تعالى بتجليل الكافر كفروا وسلم على الذي
 بتجليل كفروا وقال لجوسي يا استاذي بتجليل
 كذا عن صلاة الظهيرية ولا تصح ردة السكران الا
 الردة بسبب النبي صلى الله عليه وسلم فانه يقتل
 ولا يغني عنه كذا في البرازية كل كافر تان فتوبته
 مقبولة في الدنيا والاخرة الجماعة الكافر بسبب
 النبي صلى الله عليه وسلم وبسبب الشيخين او احدهما

او نحو

ض
وشهرة

وبالسحر ولو امرأة وبالنزدة اذا اخذ قبل توبته
 كل مسلم ارتد فانه يقتل اذا لم يتب الا المرأة ومن
 كان اسلامه تبعا والصبى اذا اسلم والمكره عاكب
 الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا
 كما في شهادة اليتيم حكم الردة وجوب القتل ان لم
 يرجع وحبط الاعمال مطلقا لكن اذا اسلم لا يقضيها
 الا الخ كالكافر الاصلي اذا اسلم ويبطل ما رواه
 لغیره من الحديث ولا يجوز للمسلم مع منه ان يرويه
 عنه بعد ردة كذا في شهادة الوكولوجية وبثبوتة
 امراته مطلقا وبطلان وقفه مطلقا فاذامات
 او قتل علي ردة لم يدفن في مقابر اهل ملته وانما
 يلقي في حفرة كالكلم المرتد اقيم كفر من الاصلي
 ولا يكفر اخر من اهل القبلة لا يجوز ما دخل منه
 وحاصل ما ذكره اصحابنا في الفتاوى من الفاظ
 التكفير يرجع الى ذلك وفيه بعض اختلاف
 لكن لا يفتي مما فيه خلاف سبب الشيخين ولعنهما
 كفوا اذا اتخر خلافتهم او ابغضهما المحبة النبي
 صلى الله عليه وسلم لهما واذا احب عليا اكثر منهما
 لا يؤخذ به كذا في الفوائد الزينية وفي جواهر
 الفتاوى هل يجوز ان يقال ان عليا كان اشجع
 من ابي بكر قال الامام فخر الدين ابو بكر قاتل
 كافة العرب عند وفاة النبي صلى الله عليه وسلم
 حيث ارتدوا كلهم واطروا الاسلام والشرعية
 بالسيف وقاتهم على قبول الصوم والصلاة
 والزكاة وعلي كان شجاعا كما عرفت ولكن ابا بكر

احكام المرتد
والعياذ بالله تعالى



كجيسيسيا

كان اشجع منه والله اعلم وفيه افقي شيخ الاسلام
شهاب الدين الرملي الشافعي المصري رحمه الله تعالى
يجبر المرتد على الاسلام حرة كانت او امته والامة
تجبرها مولاها ولا تسترق الحرة المرتدة مادامت
في دار الاسلام فان لحقت بدار الحرب فحينئذ يسترق
في دار الاسلام ايضا قيل ولو افقي بهذه لباسا بر فيها
اذا كانت ذات زوج حسمها لقصد هدمها من اثبات
الفرقة وينبغي ان يشتر بها الزوج من الامام او يهبها
الامام له اذا كان مصرقا وتماص في فتح القدير وكان
الصفار وبعض السمرقندية يفتون بعدم الفرقة
بارتدادها حسم الباب المعصية وتجبر على الاسلام
وتجديد النكاح وليس لها ان تتزوج باخر وعن ابي
حنيفة تسترق في دار الاسلام فان استولي عليها
الزوج وتكون فياثة وعن ابي حنيفة للمسلمين كافي
المجتبي ثم علم بعامة يشرح السر حسي وقال اذا
افقي بهذه الرواية ففت لا باس به وقيل لو اجرت
كلمة الكفر على لسانها مفاضة لزوجها او اخرجها
لقتلها عن حيالته ولا ينبغي ان يزوجها عليه نكاح
مستأنف مخرم على زوجها وتجبر على الاسلام
ولكل قاض ان يجدها النكاح باذي شئ ولو بدنيار
سخطت او رضيت تجبر على الاسلام وتغزر خمسة
وسبعين وليس لها ان تتزوج الا بزوجها ثم يفتي
بهذا ائتمنته انتهى كلامه كل من بغض رسول الله
صلي الله عليه وسلم بقلبه كان مرتدا افا الساب بالطريق
الاولي ثم يقتل حدا عندنا فلا تقبل ثوبته في
اسقاط

٣ بالردة

اسقاط القتل وتماص في شرح الهداية للكمال ولا يشترط
في معرفة النبي صلى الله عليه وسلم معرفة اسم ابيه واسم
جده بل يكفي بمعرفة اسمه لو قالت اعقل الاسلام
واقدر على الوصف والتصديق لكن لا افعل تبين
بلا خلاف لا فانزكت ركن الاسلام بالاعذرات
قالت اعقله ولا اقدر على الوصف فالصحيح انها
لا تبين ح لا يصح اسلام الصبي حتى يعلم ان كلمة
الاسلام هي كلمة التوحيد وانه واحد وهذه يخرج
من الباطل الى دين الحق وانما تقوله النصاري باطل
وفي روضة الناطقي من يعقل البيع والشراء فاسلامه
اسلام وان كان صغيرا كما في المجتبي شرب الخمر وقال
لسم الله او قال ذلك عند الزنا او عند اكل الحرام
المقطوع بحرمة او عند اخذ الكعبتين للزنا كفر لانه
استحق لسم الله وعلي هذا قال مشايخ خواصر من
الكبار او الوزان يقول في العدة في مقام ان يقول
واحد لسم الله ويضعه مكان قوله واحد ولكنه
لا يقول كذلك بل يقتصر على لسم الله يكفروا
قال عند الفراغ الحمد لله لا يكفر عند بعض المشايخ
لان حمده وقع على الخالص من الحرام وقيل يكفر لانه
وقع على اتخاذ الحرام فان نوى يعامل ببنته وان لم ينو
شيئا لا يكفر كما ذكرنا من تعين الاحتمال الذي لا يلزم به
الكفر كما في النزاهة دفع الى فقير من المال الحرام شيئا
يرجوا به الثواب يكفر ولو علم الفقير بذلك فدعاه
وايمن المعطي كفر جميعا كذا في منظومة ابن وهبان
وفي فتاوي البرازي ذكر بعد هذه المسئلة مسئلة

قف
لا يشترط معرفة نسبة
صلى الله عليه وسلم

قف
اسلام الصبي

الكفريات

بسم الله
او قال ذلك
عند الزنا
او عند اكل
الحرام
المقطوع
بحرمة
او عند اخذ
الكعبتين
للزنا
كفر لانه
استحق
لسم الله
وعلي هذا
قال
مشايخ
خواصر
من
الكبار
او الوزان
يقول
في العدة
في مقام
ان يقول
واحد
لسم الله
ويضعه
مكان
قوله
واحد
لكنه
لا يقول
كذلك
بل يقتصر
على
لسم الله
يكفروا
قال
عند
الفراغ
الحمد لله
لا يكفر
عند بعض
المشايخ
لان
حمده
وقع
على
الخالص
من
الحرام
وقيل
يكفر
لانه
وقع
على
اتخاذ
الحرام
فان
نوى
يعامل
ببنته
وان
لم
ينو
شيئا
لا
يكفر
كما
ذكرنا
من
تعين
الاحتمال
الذي
لا
يلزم
به
الكفر
كما
في
النزاهة
دفع
الى
فقير
من
المال
الحرام
شيئا
يرجوا
به
الثواب
يكفر
ولو
علم
الفقير
بذلك
فدعاه
وايمن
المعطي
كفر
جميعا
كذا
في
منظومة
ابن
وهبان
وفي
فتاوي
البرازي
ذكر
بعد
هذه
المسئلة
مسئلة

الاله كة

استحلال الخمر وعلى بانه الحرام القطعي وقال تعلم بهذه
 العلة ان مسئلة التصديق ايضا محمولة على ما اذا تصدق
 بالحرام القطعي اما اذا اخذ من انسان ما به ومن
 اخر ما به وخططها ثم تصدق به لا يكفر لانه قبل اداء
 الضمان وان كان حرام التصرف لكنه ليس بحرام
 لعينه بالقطع انتهى لو قال كل من الحلال فقال
 الحرام احب اليك كذا في المنظومة الوهبانية وفي
 قاضي خان رجل قال اني احتاج الى كثرة المال والحلال
 والحرام عند سواء لا يحكم بكفره قلت قد فرق بينهما
 بن وهبان بان هذا يحتمل التأويل لانه يريد
 التسوية في التوصل بينهما الى الغرض وفي كل منهما
 رزقا كما هو رأي اهل السنة قال وهو محتمل حسن
 تقبيل الارض بين يدي السلطان او بعض اصحابه
 ليس بكفر لانه تحية وليس بعبادة ولو اكره على ان
 يسجد لانه كفر ولو سجد عند السلطان على وجه
 التحية لا يصير كافرا كما في المختار وفي فتاوى القاضى
 وفي شرح الوهبانية ان يسجد بنية العبادة للسلطان
 او لم تحضر التسمية كفر والله اعلم المختار للفتوى
 فيما اذا قال له يا كافران القائل لمثل هذه المقالة ان
 اراد الشتم ولا يعتقد كفره لا يكفر وان كان يعتقد
 كفره فحاطبه بهذا ابنا على اعتقاده انه كافر يكفر
 لانه لما اعتقد المسلم كافرا فقد اعتقد دين الاسلام
 كفرا ومن اعتقد دين الاسلام كفرا كفر والله اعلم
 كذا في شرح الوهبانية اذا قال درويش درويشات
 لا يكفر على الصبي من المذهب كما صرح شيخ الاسلام
 في شرحه

تجلا في الاول
 كون

لملك الافضل
 ان لا يسجد

عبد البر في شرح المنظومة وان صاحبت بمحاجة فقال
 يموت المريض كفر عند بعضهم واذا اخرج الى السفر
 فصاح العقيق فرجع من سفره كفر عند بعض
 المشايخ رحمهم الله تعالى ايضا كما في الفصول ومن
 استخف بالقران او بالمسجد او بنحوه مما يعظمه الشرع
 كفر وفي الترازية نحوه وفي قاضي خان وجه القول بعدم
 الكفر لانه انما قال ذلك على وجه التفاؤل قلت
 وهذا هو الاصح كما في عدة المفتي اذا صلى الى غير القبلة
 متعمدا فوافق ذلك القبلة قال ابو حنيفة رضي الله
 تعالى عنه هو كافرا مستخفا به وبه اخذ الفقيه
 ابو الليث قال الفقيه وكذا اذا صلى بغير طهارة
 او في ثوب نجس قال ركن الاسلام علي القرني
 لو صلى الى غير قبلة متعمدا الوضوء النجس متعمدا
 لا يكفر ولو صلى بغير طهارة متعمدا يكفر قال الصدر
 الشهيد رحمه الله وبه نأخذ كما في الفصول العمادية
 ومن ابغض عالما او فقيها من غير سب ظاهر خفيف
 عليه الكفر كما في الخلاصة ومن استخف بشئ مما
 يتعلق بالنبى صلى الله عليه وسلم او بنبي من الانبياء يكفر
 وكذا من استخف بالعلماء ائمة الدين والشريعة حتي
 روي ان من قال لفقيه فقيه بالتصغير يكفر كما في
 الحاوي القدسي اللعن علي يزيد ابن معاوية لا ينبغي
 ان يفعل وكذا علي الحاج سمعت عن الشيخ الامام
 الزاهد قوام الدين الصفار انه كان يحكي عن ابيه
 انه كان يجوز ذلك ويقول لا تلعنوا معاوية ولا باس
 باللعن علي يزيد كما في الخلاصة وفي شرح العقائد

الصفدي

تقف
 من ابغض عالما

تقف
 من صغر فقيهه يكفر

تقف
 لعين زيد والحاج

للشيوخ سعد الدين التفتازاني بعد ذكره لما نقلناه عن
 الخلاصة والحق ان رضي يزيد يقتل الحسن رضي الله
 عنه واستبشاره بذلك وأهانتها أهل بيت النبي صلى
 الله عليه وسلم مما تواتر معناه وان كان تفاصيله أحاد
 فتمت لا نتوقف في شأنه بل في إمامة فلعنة الله عليه
 وعلى أنصاره وأعوانه انتهى استعمل وطئ أمراءته
 الحايض أو اللواطة بأمراته يكفرون في النوازل لا يكفر
 روي عن محمد رحمه الله وهو الصحيح في المسائلتين
 كما في البرزانية الاستهزاء بكم من أحكام الشرع كفروا
 قال أذهب معي إلى الشرع فقال لا أذهب حتى تأتي
 بالبسيف كقولنا قد عاند الشرع في المحيط لوقال
 أذهب إلى القاضي فقال لا أذهب لا يكفرون في الخلاصة
 والفتاوي الصغرى من قال في شيء أعرف العلم كفر
 وفي الخلاصة لوقال الفيتوي على الأرض أوقال ماذا
 الشرع هذا كفرون في تمة الفتاوي من أهان الشريعة
 أو المسائل التي لا بد منها كفرون في صحتك من المتيمم
 كقولنا أحسنت لما هو شيء محقق وقبيح شرعا
 كقولنا في مكفرات الشيخ قاسم ولوقال النصرانية خير
 من اليهودية يكفر وينبغي ان يقول شر من النصرانية
 كما في الخلاصة شتم العالم والعلم لا مغير صالح في
 ذاته وعداوتهم بخلاف الشرع لا يكون كفرا ولا خطاء
 كما في البرزانية إذا قال لغيره من تكون أو إيش انت أنا
 اعلم من الطين خير منك ان كان يريد تصويب
 الطين لا يكفر وان اراد به شخصا حيا من لحم ودم
 مثله يكفر ولوقال علم الحقيقة أجل من علم الشريعة
 ويعني

قف
 قبل اذهب معي الى
 الشرع

من يبي

قف
 صحتك من المتيمم
 كقولنا

أو ترى بري النصارى أو تغفلن بفلسفة

ويعني به الفلسفة كفر وكذا لوقال ليس في علم
 الشريعة حقيقة يكفر قال أبو منصور الماوردي
 رحمه الله تعالى من قال ان سلطان زماننا عادل
 يكفر لاننا نعلم انه ليس بعادل ومن جعل الظلم
 عدلا كفر والعصيان انه يكفر اذا اراد بقوله عادل في جميع
 احواله فلو اراد به البعض أو الأكثر لا يكفر فانه قد
 يكون كذلك من قال صخرة بيت المقدس افضل من
 الكعبة أو راي الصلاة إلى الصخرة كالصلاة إلى
 الكعبة أو لا يعترف بنسخ قبلة الصخرة أو لا يعتقد
 في فضيلة بيت المقدس والصخرة فقد كفر ومن قال
 لرجل صالح يعتقد فيه انه خير من الانبياء انه نبي
 يكفر ولوقال كني لا يكفر ومن اعتقد ان الأوليا خير
 من الانبياء يكفر ومن قال لعلم من العلوم انه خير من
 الشريعة فهو كافر أو أنادي واحد لواحد يا مجوسي
 أو يا يهودي أو يا مجذبا فاجابه المنادي كفروا إذا قال
 مالي إلا الله في السماوات والأرض يكفرون تشبه
 بالكفار عمدا أو تزييري النصارى أو تغفلن بفلسفة
 المجوسي أو دخل بيعة أو كنيسة لزيارتها أو التبرك
 بها وتبرك ببعض كبار الكفار لتسكبه بزيادات
 عبادتهم أو بشيء من خواص دينهم يكفر ومن قطع لامة
 الهدى بالخنزير كافي حنيفة وما لك والشافعي فقد
 اخطأ وكذا الحنيفة وأبو الشيباني وخوهم من الصالحين
 ومن سمع من مسلم جمع الفاظ الكفر لا يجوز ان يشهد
 عليه بالكفر بعد سماعه بان يقول فلاذن كافرا لا احتمال
 التوبة والقبول الكفر من الخاوي القدسي من قال ارواح

قف
 من قطع لاحد بالخنزير

بل يقول كفره



قف
لوقال ارواح المشايخ
حاضرة تسمع يكفر

المشايخ حاضرة تعلم يكفر اذا قال الرجل والمرأة اعلم
بالمسروقات يكفر قال انا اخبر عن اخبار الجن يكفر
ايضا لان الجن كالانس لا تعلم الغيب قال الله تعالى
لو كانوا يعلمون الغيب ما لبثوا في العذاب المهين
فقلت في الجن ان فعل كذا فهو يهودي ثم اتي بالشروط
ان كان عنده ان من اتي بهذا الشرط لا يكفر كانت
عليه كفارة الحلف وان حلف بهذه اعني بقوله يهودي
او نصراني او مجوسي ان كان فعل كذا وقد كان فعله
عالم بفعله لا يلزمه الكفارة لانه مخوس وقد اختلف
الاجوبية في كفره والمختار ما قاله السرخسي ويكر
انه ان كان كفرا عند الحلف فهذا هو كافر لانه رضي
يكفر بنفسه وهو كافر بالاتراع اما الكلام في الرضي
يكفر غيره وعليه الفتوي كما في البرازية قال الذي ان
فعلت كذا فانا مسلم قد خرجت من دين النصرانية
ودخلت في دين الاسلام ثم اتي بالشروط لا يصير مسلما
لان الاسلام تصديق بالجنان وقرار بالمسلمات
وكلاهما لا يصح تعليقه بالشروط وهذا مشهور
في المتون والشروح والفتاوي ومن المعلوم ان الكافر
الذي يعلق اسلامه على فعل شئ غالبا يكون شيا
لا يريد كونه وقد ذكر الزيلعي وغيره ان الاسلام عمل
بخلاف الكفر فانه ترك وعظم الاقامة والصيام
فالاصح المقيم مسافرا ولا الصائم مفطرا ولا الكافر
مسائما بغير السنة فاذا علقه المسلم على فعل وفعله
فالظاهر انه مختار في محله فيكون قاصدا للكفر
فيكفر بخلاف الاسلام وبه افتي الشيخ نور الدين
المقدسي

ن
عالم

المقدسي مفتي الديار المصرية في عهدنا وامننا
اطلنا في تقدير هذه المسئلة نوعا من الاطالة لما لها
واقعة الفتوي في عهدنا واسه اعلم لوقال
اليهودي او النصراني انا مسلم او قال اسلمت
لا يحكم باسلامه لانهم يقولون المسلم من يكون
منتقدا الحق مستسما ونحو علي الحق فاذا قال انا
مسلم يسأل عنه ان قال اردت به ترك دين النصرانية
او اليهودية والدخول في دين الاسلام يكون مسلما
حتى لو رجع بعد ذلك يقتل وان قال اردت به اني
مسلم وانا على الحق لم يكن مسلما فان لم يسأل
عنه حتى يصلي بالجماعة مع المسلمين كان مسلما
ولو مات يصلي عليه وان مات قبل ان يسئل
وقبل ان يصلي بالجماعة فليس بمسلم وتقامه في
الفتاوي لوقال انا خلقت هذه الشجرة لا يكون
كافرا لان معناه غير منها الا اذا اعني بالخلق الامجاد
كما في البرازية رجل ذبح لوجه انسان في وقت الخلعة
والتهاني في الجوازات وما اشبه ذلك قال الشيخ
الامام ابو بكر هذا كفر والمذبح ميتة لا يؤكل وقال
الامام اسماعيل الزاهد اذا ذبح الابل او البقر لقدم
الحاج او القرابة قال جماعة من العلماء يكون كفرا قال اما
انا اقول بكرة اشد كراهة ولا يكون كفرا كما في فتاوي
القاضي اهانة ملك الموت كفر اذا استخف بسنة
او حديث من احاديثه عليه السلام كفر وتحت هذا
الاصح فروع كثيرة ذكرها في الفتاوي من البرازية لوقال
لهايا كافرة او قالت لزوجها يا كافر فقال انا كافر
فقلت انا كافرة

فتاوى الكافرة اصل

فليس يكفر لانه شتم عادة يشتم هو كافر قبل له
صار شتما في العرف فقال هو شتم قالت في
القبض انا يهودية او كافرة حرمت علي زوجها
كما في القضية وتو قال اري الله في الجنة فقد اكفر
ولو قال من الجنة فليس يكفر كما في فصول العمادي
حنفي المذهب قال مذهب الشافعي ليس بحق
ولا يجوز العمل به لا يكفر قال لحم الكلب او لحم الحمار
حلال ان قال ذلك للميت ولحي منهما لا يكفر
وكذا اليربوع والفأرة ونحوه لو روي النص على حرمت
الميت دون الحي اقضى ما به من الخطئة بما روي
وخسين وقال هذه الزبالة حلال كفر لرويه النص
من استحلال شرب نبيذ التمر الى السكر وكذا
اجازة بيع الخمر ولو قال من يعرف حكم الله اهانة كفر
وكذا الشريعة والمسائل التي لا بد منها وكذا لو قال
الان لاملة وكذا لو قال الحلال والحرام لا اعرفها
خ قال احب الخمر ولا اصبر عنها كفرنسي وله الخمر اوله
فتنزلوا عليه عليه كفر الكل في القضية مرسومة
لا بد من التنبيه عليها وهي حكم الواقع فيما ذكرنا
وما يقرب منه قال في الفصول العمادية ثم ما يكون
كفرا بالانفاق يوجب ابطال العمل ويلزمه عادة ان
ان كان قد حج ويكون وطئ امرأته زني والولد
المستولد في هذه الحالة ولا زني وما كان في كينونته
كفرا اختلافا فان قابله يقر على حاله ولا يؤمر بتجديد
النكاح ولكن يؤمر بالاستغفار والرجوع عن ذلك
ثم اعلم انه اذا كان في المسئلة وجوه توجب
التكفير

التكفير ووجه واحد يمنع التكفير فعلى المفتي ان
يميل الى الوجه الذي يمنع التكفير تحسينا للمظن
بالمسلم ثم ان كانت نية القائل ذلك فهو مسلم
وان كانت نية الوجه الذي يوجب الكفر لا ينفعه
حمل المفتي كلامه على الوجه الذي لا يوجب الكفر
ويؤمر بالتوبة والرجوع عن ذلك وبتجديد النكاح
بعد الاسلام ثم ان اتى بكلمة الشهادة على وجه
العادة لم تنفعه ما لم يرجع عما قال لانه بالاثبات
بكلمة الشهادة على وجه العادة لا يقع الكفر والله
اعلم **كتاب القبط اللقيط**
اسم لشئ منبوذ في اللغة فعيل بمعنى مفعول
كالقتيل والجرم وفي اصطلاح الفقهاء اسم لمولود
حي طرحة اهله خوفا من العيلة والتهمة تنسب
به باعتبار ما يؤول اليه لما انه يلقط وهو من
باب وصف الشئ بالصفة المشارفة كقوله من
قتل قتيلا فله تسليبه اذا وجد لقيطا كان اخذه
افضل من تركه ويجب ان خاف الضياع واللقيط حرم
وتفقت منه بيت المال وان التقطه رجل لم يكن
لغيره ان ياخذه من يده وان ادعى احد انه ابنه
فالقول له وان ادعاه اثنان ووصف احدهما علامة
في جسده فهو اولى به وان لم يصف فيه علامة فلهما
سويان ويكون ابنهما وان ادعاه رجل بعد الموت
وقد ترك ماله لم يصدق كما في الخاوي وكذا اذا ادعته
امراة لا يدفع اليها الا ببينة لما فيه من حمل النسب
على الغير الا ان تكون ذات زوج فيصدق كما في

بلغت مقابلة

قاضي خان والتنف وفي شرح الوقور القاضي ولآء
 اللقيط المنتقطه صح تقريره والمسئلة في الظيرية
 كذا في شرح الوهبانية لا يملك المنتقط ذكر اركان
 اللقيط او انني تصرف فيه من بيع او شراء او نكاح
 او غيره واماله ولاية الحفظ لا غير وليس له ان يختنه
 فان فعل وحلك من ذلك كان ضامنا لقيط قدفه
 انسان بعد البلوغ وجب الحد علي قاذفه ولو قذف
 انسان امه لا يجب الحد علي القاذف واللقيط في حد
 القذف والقصاص من الاضرار كما في قاضي خات
 والمنظومة والوهبانية ولو ائزر ك اللقيط ووالي
 رجلا جاز ولاؤه فان كان جناحية ففقهه بيت
 المال ثم والي رجلا لا يصح ولاؤه كما في قاضي خات
 ولو بلغ فعقد عقود اثم اقرب الرق لانسان فصدقه
 نقذ في حق نفسه دون فسخ العقود كمن ابتاع
 عبدا ثم اقر بعقده نقذ في حقه دون رجوعه علي
 بايعه بالثمن كذا في المجتبى ولو ان المنتقط دفع
 اللقيط الي غيره باختياره لا يكون له ان ياخذه من
 الثاني لانه ابطال حق نفسه عن اختياره وادا
 مات اللقيط وترك مالا ولم يترك قاضي رجل بعد
 موته انه ابنه لا يصدق الا نجة ولو وجد اللقيط
 مسام وذفي قتنا رعا في كونه عبدا احدهما يقضي
 به للمسام لان ذلك تقع اللقيط كما في فتاوي
 القاضي والله اعلم **كتاب اللقطة**
 اللقطة بعد اللقيط في الاشتقاق والمعني فان
 كلامهما مشتق من الالتقاط وهو الرفع واللقطة
 بضم

بضم اللام وفتح القاف اسم للمفاعل للمبالغة وسكون
 القاف اسم للمفعول كالضحك والضحكة لقطعة الليل
 والحرار امانة ان اخذها ليردها علي رها واشهد اذا
 صدقه المنتقط في دعواه انها له لا يجبر علي الدفع
 كالمودع اذا صدق الوكيل بقبض المودعة بخلاف
 ما اذا صدق المدين حيث يجبر لانه اقرار علي نفسه
 بوجوب دفع ماله اليه وقيل لا يجبر وتماه في شرح
 الكثر للزبلي واذا اجتمع سرقين الدابة في الخان
 وتركه صاحب الدابة وذهب فان ذلك يكون لمن
 اخذه لا لصاحب الخان خطب وجد في الماء ان لم يكن
 له قيمة فهو حلال لمن اخذه وان كان له قيمة فهو
 لقطة وحكم اللقطة معلوم كذا في فتاوي القاضي
 لكن في القنية بعد ان علم بعلامة علي خنثي يجزي
 بها الجرحون فهي لقطة اذا كان عليها علامة الملك
 والافباح كالنابت علي شطها انتهى فقوله والافباح
 ينتظم ماله قيمة وما ليس له قيمة كما لا يخفى وجد الصبي
 لقطة ولم يشهد يضمن كالبالغ يجب الايصا علي
 المنتقط ان كان برجا ووجود المالك من القنية التفاح
 او الكمثرى اذا كان في نهر جار قالوا يجوز اخذه وان كثر
 لان هذا مما يفسد لو ترك ولو وجد جورة ثم اخري
 ثم اخري ثم اخري حتي بلغت عشرة فان وجد
 الكل في موضع فاخذ منهن لقطة لان لها قيمة وان
 وجدها في مواضع متفرقة تكلموا فيه والصحيح انها
 بمنزلة اللقطة رجل مري ابا الصبي بثمار ساقطة
 تحت الاشجار قالوا ان كان ذلك في المصر لا يسعه

الوكيل يقبض المودعة
 الدين الحق هو المدين

بمن اخبر

ان يتناول شيئا منها الا ان يعلم ان صاحبها اباح ذلك
 نضا او دلالة في الامصار لا يكون مباحا ذلك عادة
 وان كان في الحابط فان كان الثمار مما بقي قال بعضهم
 لا يسعه ان ياخذ ما لم يعلم ان صاحبها اباح ذلك
 وقال بعضهم لا بأس به اذ لم يعلم النبي صريحا او دلالة
 او عادة وعليه الاعتماد وتمامه في الفتاوى القاضي
 لقطعة الحيوان ان في القرية الافضل التوك وفي الصحراء
 الافضل الاخذ كما في النزلة والتنق وفي قول أبي حنيفة
 واصحابه رحمهم الله تعالى الافضل ان ياخذها الا ان
 يكون من الحيوان ما لا يمنع السباع من نفسه او
 العبد الا بقائه ياخذها البرد على صاحبها
 وتمامه في شرح الوهبانية لو كان له حمام فباع حمام
 اخر وفرخ فالفرخ لصاحب الانثى لانه تبع ملكه ثم
 قال بعد ذلك رجل يروح الحمام في قرية ينبغي ان
 يحفظها ويمسكها ويعلفها ولا يتركها بغير علف
 كيلا يتضرره الناس وان اختلط به حمام اهلي
 لغيره لا ينبغي له ان ياخذها فاذا اطلب صاحب
 ممتلئة اللقطة والضالة وان لم ياخذ وفرخ عنده
 فان كانت الام غريبة لا يتعرض لفرخه لانه ملك
 الغير وان كانت الام لصاحب البرج والغريب ذكر
 فان الفرخ يكون له وكذا البيض وان لم يعلم ان في برجه
 غريبا قالوا الا شئ عليه ان شاء الله تعالى لان الاصل
 عدم الغريب كما في فتاوى القاضي وعند بعض العلماء
 انه لا يحل اتحام بروج الحمام والاكل من جوارحها الا من
 يملك اربعين فرسخا في مثله كما في النزلة اصابوا
 بغير

لان

يؤخذ لانه اصل

بغير امد بوجاهة البيادية ان لم يكن قريبا من الماء ووقع
 في ظنه ان مالكه اباحه لا بأس بالاخذ والاكل لان
 الثابت بالدلالة كالثابت بالصريح كما في النزلة والخلاصة
 وفي قاضي خان ذكر المسئلة ولم يقل ان لم يكن قريبا
 من الماء بل اقر حكم حل التناول بظن الاباحه وهو
 ظاهر اقول افاد كلامه رحمه الله فوائد منها ان العلم
 بالذبح ليس بشرط في حل المذبوح وقد صارت واقعة
 الفتوى في زماننا ومنها ان الظن بالاباحه كاف في
 حل الاكل ومنها ان الظن لا يعتبر اذ لم يكن هناك
 قرينة تدل على عدم الاباحه اشارة الى ذلك بقوله
 ان لم يكن قريبا من الماء والله اعلم ما يجتمع الدهانين
 في اوامرهم من المذبح الذي يسهل خارج الاوقية
 يطيب لهم كما في الخلاصة قريب مات في دار رجل وله
 دراهم فاراد صاحب البيت ان يتصدق على نفسه
 له ذلك ان كان فقيرا كاللقطة وجد لقطة فقال من
 سمعتموه يطلب قد لود هذا التعريف كما في النزلة
 وفي مسائل أبي سهل عن أبي بكر الرازي ومن عليه
 ديون ومظالم لا يعرف اربابها وايس من العلم بهم
 فعليه التصديق بقدرها من ماله وان استغرقت
 جميع ماله هذا ذهب اصحابنا لانهم بينهم خلافا
 فمن يدرع غرض لا يعلم مستحقها اعتبارا بالديون
 بالاعيان ومضى فعل ذلك سقط عنه مطالبة اصحاب
 الديون في الاخرة كما في المجتبى في السوق
 وينفتح في التراب فوجد عدلية او فلسا او ذهبا
 لا يحل له الا بعد التعريف ثم يتصدق عليه اذا كان

قضي لا يشترط علم الذراع

قضي مات غريب في دار رجل وترك دراهم

قضي من عليه ديون ومظالم

فقير الع اما الفلس والعدلية فيباح له اذا كان
فقيرا في الزيادة لا ويجوز التصديق في العدلية
والفلس قبل التعريف وما يتصدق به الملتقط
بعد التعريف وغلبة ظنه انه لا يوجد صاحب
لا يجب ايضا منه يجب الا يصاحبه الملتقط ان
كان يزوجا وجود المالك كما في القصة التلقظ لقطعة
فضاعت منه ثم وجدها في يد غيره قال لا خصوصية
بينهما بخلاف الوردية كما في المجتبى قوله بخلاف
الوردية فان في الوردية يكون للمودع ان يأخذها
من الثاني لكن في اللقطة الثاني كالاول في ولاية
اخذ اللقطة وليس الثاني كالاول في اثبات اليد على
الوردية كما في فتاوى القاضي ~~في حجة~~ يعني فيها شئ
من البطاطخ فاللقطتها الناس قال الفقيه ابو بكر
الباي رحمه الله تعالى اذا تركها صاحبها لياخذ من
شاء قال اباس كما لو رفع الزرع وترك في الارض
سنايل ليلتقطها الناس رجل سيب رابته
فاخذها غيره واصح ما قال الناطقي رحمه الله ان كان
المالك قال عند التسبيب جعلت بها لمن اخذها
لم يكن لصاحبها ان يأخذها لانه اباح التملك
وان لم يكن قال ذلك كان له ان يستردها لانه لم
يجع التملك ولذا الرجل اذا ارسل صيده فهو بمنزلة
الدابة التي سيمها وان اختلف الاخذ والصاحب
فقال الاخذ لصاحبها قد قلت عند التسبيب
هي لمن اخذها وانكر صاحبها ذلك القول قول
صاحبها مع اليمين لانه ينكر اباحة التملك ولو

مسئلة التسبيب

بلغ

سبب

كما ثبت في صحيحه

سبب رابته فاخذها انسان فاصلحها ولم يقل
صاحبها عند التسبيب هي لمن اخذها كانت
لصاحبها ان يأخذ وان قال صاحبها عند التسبيب
من شاء فليأخذ فان لم يقل ذلك لقوم معلومين
فهو لمن اخذها استحسننا كذا في فتاوى القاضي
وقيمها ايضا ولو كانت اللقطة شيا يطلمها صاحبها
فان الملتقط ان يصرفها الي نفسه بعد ما
عرفها مدة التعريف فهو علي وجهين ان كانت
الملتقط غنيا لا يحل له ذلك عندنا سواء فعل
ذلك بامر القاضي او بغير امره وان كان الملتقط
فقيرا ان اذن له القاضي بان ينفقها علي نفسه
يحل له ان ينفق ولا يحل بغير امر القاضي عند عامة
العلماء وقال نصير محل والله اعلم **كتاب**
الابق والمفقور الاباق كتاب يقال ابق
العبد من باب تعب وضرب وعلي الثاني الاكثر
والابق هو العبد المتمر وعلي مولاه اخذ احب
ان قوي عليه اي قدر عليه ثم له الخيار ان شاء
حفظه بنفسه ان كان يقدر عليه وان شاء دفعه
الي الامام فاذا دفعه اليه لا يقبله منه الا باقامة
البينة ثم يحبس الامام تغزيرا واختلاف الصال
فقبل اخذه افضل احياء له وقيل تركه افضل
واذا دفع الي الامام لا يحبس وان كان له منفعة
اجروا بنفق عليه من اجرتة بخلاف الابق فانه لا
يوجره لانه لا يؤمن من الاباق ثانيا ومن رده من
مدة سفلته اربعون درهما وان كانت قيمته

بلغت مقابلة

السبب

الملك

الدينون كحكم الثمن ورثة المفقود طلبوا من الحاكم نصب
 وكيل يجمع غلانيه ويتقاضى ديونه ويؤجر ماله ففعل
 الحاكم بناء على ان الحاكم هل يحكم على الغائب وهل ينصب
 وكيل لا على الغائب وعن الغائب عندنا لا يقضي اما
 لو فعل بان حكم على الغائب نفذ اجماعا لان المجتهد
 سبب القضا وهو ان البيئة هل تكون حجة بالاخص
 حاضر للقضا ام لا فاذا اراءها حجة وحكم نفذ كما لو
 حكم بشهادة الفساق وعليه الفتوى كذا في الخلاصة والبرازير
 اقول محل نقاد القضا بشهادة الفساق ما اذا لم
 يمنع الامام القضاة من ذلك اما اذا منع كما في عهدنا
 لا ينفذ على مثال القضا بالاقوال الضعيفة وذلك لما
 تقرر من كلامهم ان القضا يتأخر وقت ويتفقد زمانا
 ومكانا وحالنا فيصير القاضي معزولا عما منع منه
 وهو ظاهر والمفقود في ماله حتى لا يرت منه احد
 ويوقف ماله حتى تصح موته او تمضي مدة على ما
 ذكرناه من الخلاف في تقديرها وموقوف في حق غيره
 حتى يوقف نصيبه من مال مورثه كما في الحمل فاذا
 مضت المدة ماله لورثة الموجودين عند الحكم بموته
 وما كان موقوفا لجله يرد الى وارث مورثه الذي
 وقف من ماله وطريق تفصيل المسئلة على تقدير حياته
 على تقدير وفاته وبلية العمل كما قدر في الحمل
 فاذا ماتت امرأة وترك زوجا واما واربعة اخوة لاب
 وام احدهم مفقود فتصير مسئلة الحياة من اثني
 عشر وتصير مسئلة الوفاة من ثمانية عشر وشيها
 موافقة بالسدس فاذا اضربت وفق احداهما في جميع
 الاخر

قضا
 القضا يتفقد بالزمان
 والمكان

الاخر تبلغ ستة وثلاثين منه تصح المسئلة ست
 فعلى كالا التقديرين الزوج ثمانية عشر والام ستة
 لان فرض الزوج لا يتغير بحياة المفقود ووفاة وكذلك
 فرض الامم هنا اما الاخوة في مسئلة الحياة لكل
 واحد منهم سهم تصربه في مسئلة الوفاة وذلك ثلاثة
 يكون ثلاثة وفي مسئلة الوفاة سهمان تصربهما
 في وفق مسئلة الحياة وذلك ايضا سهمان تبلغ اربعة
 فاعط لكل اخ ثلاثة وبوقفا من نصيبه سهم فاذا ظهر
 حيا استحق الثلاثة الموقوفة والكل اخ سهمه
 الذي وقف من مسئلة نصيبه والله تعالى اعلم
كتاب الشركة وهي
 عبارة عن اختلاط النصيبين فصاعد بحيث احد
 النصيبين من الاخر ومنه الشراك بالتحريك جملة
 الصايد لان فيه اختلاط بعض جملة البعض ثم
 يطلق اسم الشركة على العقد جازا لكونه سببا له
 واعلم ان الشركة على ضربين شركة ملك
 وشركة عقد وشركة الملك ان يملك اثنان عينا
 ارثا او شرا وكذا الاستيلاء او اتمها بالووصية او
 اختلاط مال بغير صنع او بصنعهما بحيث لا يتميز
 ويعسر كالجنس بالجنس او المايع بالمايع او خلط
 الحنطة بالشعير وهذا النوع من الشركة كان واقعا
 في زمنه عليه السلام كالشركة في الموارث والغنائم
 ونحوها وكل جنبي في قسط صاحبه حتى لا يجوز له
 ان يتصرف فيه الا باذنه كالغير من الجانب وان باع
 نصيبه من شريكه جاز كيفما كان لولايته على

بلغت مقابلة
 لا يعرف



ماله وكذا اذا باعه من غيره لما ذكرنا الا في صورة الخلط
والاختلاط فانه لا يجوز ان يبيعه من اجنبي الا باذن
شريكه كما في تعيين الكثر اقول محل ما ذكر من جواز
بيع حصته من الاجنبي ما اذا لم يتضرر الشريك
بذلك واما اذا تضرر فلا يجوز وعليه ما ذكر في الخلاصة
والبنازية وقاضي خان من انه اذا باع نصف الزرع
قبل الادراك او نصف البنا المشترك او نصف الشجر
او الثمرة قبل الادراك وكان وضع ذلك في الارض بجولا
يجوز البيع من الاجنبي الابري الشريك واختلفوا
في جوازه من الشريك وسياتي تحقيقه في كتاب البيع
ان شاء الله تعالى وشركة العقيد ان يقول احدهما
شاركته في كذا او يقبل الاخر وفي اربعة اوجه
مفاوضة او عنان وشركة الصنایع وشركة الوجوه
وتمام الكلام في هذا يطلب من الكتب المبسوطة الفتوى
على جوازها بالفلوس لا يجوز شركة الفراء والوعاظ
والدلالين والحق بهم استاذنا الشهود في المحاكم
واما الشركة في تعلم القرآن والفقه فاختار فيها
الصحة بناء على ما اختاره المتأخرون من جواز اخذ
الاجرة على القربات وهو المفتي به كما في المبسوطة
الوهبانية شرط الزرع للعامل اكثر من راس مال له
يبيع ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة ولكل
منهما ربح ماله اذا عمل احدهما الشريكين دون الآخر
فالربح بينهما كما في الفوائد الزينية اقول قوله وشرط
الزرع للعامل اكثر من راس ماله الخ يخالف ما في شرح
الهداية والكز ونص عبارة الكز وشرحه وتضع مع
التساوي

والغاسين كذا
قف
جواز اخذ الاجرة
على القربات

التساوي في المال دون الزرع وعكسه وهو ان يتساويا
في الزرع دون المال ومعناه ان يشترطوا اكثر للعامل منهما
او لاكثرهما عملا وان شرطاه للقاعدة او افلهما عملا فلا
يجوز واما في شركة المفاوضة فينشرط التساوي
في الزرع لا يفضل احدهما الاخر كما في فتاوى القاضي
ثلاثة لم يعقدوا بينهم شركة يقبل عملا ثم جاء احدهم
لفعل كله فله ثلث الاجرة ولا شيء للآخرين لانهم
لما لم يكونوا شركاء كان علي كل منهم ثلث العمل لان
المستحق علي كل منهم ثلثه بثلث الاجر فاذا عمل الكل
كان متطوعا في الثلثين فلا يستحق الاجر كما في
فتح القدير ولا يجوز شركة المفاوضة حتى يقولوا
لفظا تقاوضنا او ما في معناه كما في الحاوي وفي
المجمع وشرحه ولا بد من لفظ المفاوضة لان هذا
اللفظ مخن عن تعدد شرائطها او بيان جميع
مقتضاها يعني ولوم يذكر لفظ مفاوضة ويكتفى
بجميع مقتضاها مع اعتبار المعنى والله اعلم ويكره
للمسلم ان يشارك مع الذي شركة عنان فان فعل
جاز ولا بأس مع العبد والصبي المازنين والمرأة
كما في الحاوي ما استترت اليوم من انواع التجارة فهو
بيبي وبينك فقال نعم جاز ولو اشترى شيئا فقال
اشركني فيه فقال اشركتك فيه جاز لان يكون
قبل قبضه اي احدهما شريكه من الخروج وعن بيع
النسيئة جاز لا حددهما السفر غير ان الآخر
فان سافر فله ملك لم يضمن فيما يخص حمل له ولا مؤنة
والربح بينهما اختلفت رب المال مع المضارب في التقييد

وهو
الربح
للمضارب
ان لم يضمن
فيما يخص
حمل له ولا
مؤنة

وهذا في شركة المفاوضة

تقوله
ص
قف
اذا عمل بغير شركة

قف
اذا اشترى شيئا
فاشركه جاز

3
5
8

بينهما فاذا قبض احدهما شيئا منه كان للاخر ان
 يشاركه في المقبوض ويستوي في حق هذا الحكم ان
 يكون اجور منه او اردي وكل دين وجب لاثنتين
 بسببين مختلفين حقيقة وحكما او حكما لا حقيقة
 لا يكون مشترك كما حتى اذا قبض احدهما شيئا ليس
 للاخر ان يشاركه فيما قبض وتماه في شرح المنظومة
 الوهبانية ارض بين شريكين غاب احدهما فلتشريكه
 ان يزرع النصف ولو اراد ذلك في العام الثاني
 يزرع وقد كتب في كتاب القسمة ان للقاضي ان
 ياذن المجاعة في زراعة كلهما كيلا يضيع الخراج
 كذا في القنية لو سكن احد الشريكين في الدار
 المشتركة بغيبة صاحبه ثم جاء الغائب وطلب
 من الذي سكن اجر حصته ليس له ذلك وان
 كانت الدار معدة للاستغلال يجب ان يعلم
 ان الدار مشتركة في حق السكنى وما كان من
 نوابع السكنى يجعل كالمملوكة لكل واحد من
 من الشريكين علي سبيل الكمال اذ لو لم يجعل
 كذلك يمنع كل واحد من الدخول والقصور وضع
 الامتعة فيتعطل عليه منافع ملكها وان لا
 يجوز واذا جعلنا هكذا صار الحاضر ساكنا في
 ملك نفسه فكيف يجب الاجر كذا في الفصول
 العهادية دار بين اخوين واختين ولمهما زوجتان
 وللأختين زوجان قتل الا حقة ان يمتنعوا الزواج
 الاختين عن الدخول فيها اذ لم يكونوا محرمين
 لزوجاتهما ولو كانت بين اثنتين يسكنان فيها
 فليس

قف
 الارض المشتركة اذا
 غاب احدها
 ما كان زرع
 ص

فليس لاحدهما ان يمنع صاحبه من الصعود علي سطحها
 لانه تصرف فيما له حق يؤيده ما ذكره ط عن الفصل
 اهدم جدار مشترك بينهما واراد احد الشريكين ان
 يرفعه اطول مما كان ليس للاخر منعه الا اذا كان
 خارجا من الرسم له منعه وعن محمد مثله وهذا
 بخلاف الصعود لانه لا ضرر في الصعود والضرر في رفع
 البناء كما في القنية اذا سكن الدار المشتركة بنفسه
 وشريكه غائب فالقياس ان لا يكون له ذلك فيما
 بينه وبين الله تعالى وفي الاستحسان له ذلك
 لان له ان يسكن الدار بغير اذن صاحبه حال حضرته
 لانه متعذر عليه الاستئذان في كل مرة علي هذا
 امر الدار فيما بين الناس فكان له ان يسكن حال
 غيبته وليس له اسكان غيره حال حضرة صاحبه
 بغير اذنه فكذا في غيبته والي هذا المعنى اشار محمد
 رحمه الله تعالى في الكتاب كما في الفصول العهادية الشريك
 مات ومال الشريك لم يورث علي الناس ولم يبين ذلك
 بل مات مجهولا للذين كما في القنية ذكر شيخ الاسلام
 جلال الدين في اب وابن اكتسبا ولم يكن لهما مال
 واجتمع لهما بالكسب اموال الكل للاب لان الابن
 اذا كان في عياله فهو معين له في كل ما يكسب
 لا تری انه لو غرس شجرة فهي للاب وبدا فتی القاضي الامام
 في زوجين سعييا وحصولا اموالا انهما بالمعينة
 لان كان لهما كسب علي حدة فلم يها ذلك كذا في النزارة
 ومثله في القنية اذا روج الرجل بنيه الخمسة وهم
 في دار ابيهم كلهم في عياله فقال البنون المتاع متاعنا

كما لو مات مجهولا احد

لانها ص



إذا ادعى البنون المتاع
والأب يدعيه فالقول

والأب يدعي لنفسه فإن المتاع يكون للأب وللبنين
التياب التي عليهم لا غير فإن قال البنون أو قالت
امراة الميت بعد موته متاع بعينه إن هذا يستفدناه
بعد موت الأب أو الزوج كان القول قولهم وإن أقر وأن
المتاع كان في البيت يوم مات الأب أو قامت البيعة
على ذلك فهو ميراث عن الأب لا يقبل قولهم كذا في
فتاوى القاضي أغلقت دابة مشتركة واحد الشريكين
غائب وقال البيطارون لا بد من كتمانها فكواها الحما
فهلكت لا يضمن ولو كان بينهما متاع على دابة في
الطريق سقطت فأكثري أحدهما دابة مع غيبة
الأخر خوفا من أنه يهلك المتاع أو ينقص جاز
ويرجع على شريكه بحصته دارين اثنين غاب
أحدهما وأجرها الآخر فلغايب إن يشتركه في
الأجر قال رحمه الله تعالى فهذا الشارة إلى أن العاقد
لم يملك الأجرة أصلا أشار إلى أنه يملكها ويتصدق
بحصته شريكه كذا في القصة وفي الجواهر جماعة اشتركو
في شراء كرم فباعوا من ثمارها شيئا ووضع الثمن
في يد واحد منهم ليحفظه فذسه في التراب ولم يجد
لا شيء عليه وهل لهم أن يخلصوه هيحبيزي واجب
بنايد بدصره سوكتة هكذا ذكر والله تعالى أعلم
كتاب الوقف الوقف
في اللغة الحبس يتعدي ولا يتعدي ويحتمل
في قولك وقف زيد أو الجار فوقف وأما وقفته
بالهمزة فلفظة ردية وقال أبو الفتح بن جني أخبرني أبو
علي الفارسي عن أبي بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان
المازني

المازني قال يقال وقف داري وأرضي ولا يعرف أو وقف
من كالمعرب ثم اشتبه المصدر أعني الوقف
في الموقوف فقبل وقف وأوقف كوقت وأوقات
وفي الشرع حبس العين لأعلى ملك أحد غير الله تعالى
هذا عندهما وأما عند الإمام فحبس العين على ملك
المالك والتصدق بمنفعته أو صرفها إلى من أحب
كذا قال الكمال في شرح الهداية قال وأما قلنا أو صرف
منفعته بالان الوقف يصح لمن يجب من الأغنياء بـ
قصد القرية وهو وإن كان لا بد في آخره من الضرورة
لشرط التأييد كالقرا ومصالح المسجد لكنه يكون
وقفا قبل انقراض الأغنياء بالتصدق وسببه
أرادة محبوب النفس في الدنيا من الأختيار وفي الآخرة
بالقرب إلى رب الأرباب عز وجل وأما شرطه فهو
الشرط في سائر التبرعات أن يكون متجرا غير معلق
فلو قال أن قديم ولدي فداري صدقة موقوفة
على المساكين فجاء ولد لا تصير وقفا وأما الإسلام
فليس بشرط فلو وقف الدني على ولد ونسله
وجعل آخره للمساكين جاز ويجوز أن يعطى
لمساكين المسلمين وأهل الذمة وإن خص وقفه
لمساكين أهل الذمة جاز ويفرق على اليهود والنصارى
والمجوس منهم إلا أن خص صنفا منهم فلو دفع القيم
إلى غيرهم كان ضامنا وإن قلنا أن الكفر كله ملة
واحدة ولو وقف على ولد ونسله ثم للمفقرا على أن
من أسلم من ولد فهو خارج من الصدقة لزم شرطه
وكذا إن قال أن من انتقل إلى غير النصرانية خرج

وقف
وفقا الذي

أخبرني

فمن عاي ذلك الخساق وقد تعقبه الطرسوسي بان جعل
الكفر سبباً للاستحقاق والاسلام سبباً للجحيم
وهذا بعيد عن الفقه فان شروط الواقف معتبرة اذا
لم يخالف الشرع والواقف مالك له ان يجعل ماله
حيث شاء لم تكن معصية وله ان يخص صنفاً من
الفقراء دون صنف وان كان الواصف في كلهم قرابة
ولا شك ان التصديق على اهل الذمة قرابة حتي
جاء ان تدفع اليهم صدقة الفطر والكفارات عندنا
فكيف لا يقتبر شرطه في صنف دون صنف للفقراء
وتمامه يطلب من شرح الهداية للمالك وقف المجوسي
على بيت النار واليهودي والنصراني على البيعة
والكنيسة باطل اذا كان في عهد الاسلام وما
كان منها في ايام الجاهلية مختلف فيه والاصح انه
اذا دخل في عهد عقد الذمة لا يتعرض واذا جعل
واحد منهم معبد الهم وقف عليه في عهد الاسلام
فهو ميراث عنه فان اوصي بذلك لقوم مسلمين جازت
الوصية وقالوا باطله ايضا ويجوز نبش قبور
الكفار بعد الاندراش وان يجعل مكانها مسجداً
ومقبرة لمسجد مدينة الرسول حاوي القدسي
ولو وقف الذي على مسجد بيت المقدس فانه يجوز
لانه قرابة عندنا وعندهم واما المرتد اذا وقف حال
ردته ففي قول ابي حنيفة هو موقوف ان قتل على
ردته او مات بطل وقفه وهو قول محمد واذا
المرتد ديناً جاز منه ما يميزه لاهل ذلك الدين اما المرتد
فاو حنيفة يميز وقفها لاهلها لا تقتل واما المسلم
اذا

شاه

وقف
يجوز دفع صدقة الفطر
والكفارات للذي

وقف
نبش قبور المشركين

اذا وقف وقفاً صحيحاً في اي وجه كان ثم ارتد يبطل
الوقف ويصير ميراثاً سواء قتل على ردة او مات
او عاد او هلك الى الاسلام الا ان اعاد الوقف بعد
عوده الى الاسلام كما في منظومة بن وهبان
وشرحها وفي فتح القدير وفي الاسعاف ولو جعلها
وقفاً على ولد ونسله وعقبه ثم من بعدهم على
المساكين ثم ارتد بعد ذلك عن الاسلام مات
او قتل عليها يبطل الوقف ويرجع ميراثاً
فان قلت قلت كيف يبطل الوقف وقد جعله على
قوم باعياضهم قلت قد جعل اخره للمساكين
وذلك قرينة الى الله تعالى فلما يبطل ما يتقرب به
الى الله تعالى يبطل الثاني لانه يبطل ما جعله للمساكين
بارتداده فكانه وقف ولم يجعل اخره لهم لا يصح
الوقف على قول من لا يميزه الا انه يجعل اخره لهم
وكذلك لو وقف على اهل بيته او على قرائه او على
مواليه او على بني فلان ابداً ثم من بعدهم على
المساكين فانه يبطل بموته مرتداً ولو وقف وهو
مرتد كان وقفه باطلاً لان ابا حنيفة رضي الله
عنه لا يميز تصرفه في المال الذي في يده حتى لو قتل
على ردة او مات عليها يكون جميع تصرفاته في ماله
باطلاً انتهى الاصح ان الوقف جائز عند ابي حنيفة
لكنه غير لازم كالعارية الا ان يحكم الحاكم بالرد
او تعلقه بموت فاق قلت كيف يزول
الملك بالحكم او بالوصية قلت اما بالحكم فلان
زوال الملك الى الله تعالى كالصدقة مجتهد فيه فيلزم

وقف
وقف المرتد باطل

وقف
لا يجعل الوقف الا اذا جعل
اخره



بحكمه وأما بالتعليق بموته فالصحيح انه لا يزول ملكه
الا ان يتصدق به مائة مؤبد أو قبله كالوصية
بالمنافع مؤبد أو المراد بالملك المولى وفي الحكم اختلاف
كما في المجتبى قلت والصحيح ان حكم الحاكم
لا يرفع الخلاف فللقاضي ان يبطل الوقف بعد حكمه
كما في شرح الهداية وقاضي خان وصورة حكم الحاكم
الذي يزول الملك عنده ان يسلمه الى المتولي ثم
يظهر الرجوع فنخاصمه الى القاضي فيقضي القاضي
بلزومه كما في فتح القدير وفي جواهر الفتاوى قالوا
لو وقف رجل وقفا بشرط يابى حكمه حاكم بصحة الوقف
قالوا انه لا يلزم عند أبي حنيفة في اللزوم لانه الصحة
فالم يحكم بلزومه لا يصير لازما لورثة الواقف ابطاله
وان حكم حاكم بصحة هذا الامر كما زعموا قال رضي الله عنه
هذا اما يقال في وقف ذكر فيه بايان لا يباع ولا يرهن
وجعل اخرها شيئا لا يتقطع وذكر التسليم الى المتولي
علي ما يكتب في كتب الشروط فان الحاكم اذا قال حكمت
بصحة هذه الوقفية فقد حكم بصحتها وبلزومها لانه
وان لم يذكر الحاكم اللزوم فيكون الحكم بصحة ذلك
حكما بصحة ما قاله واقفه وأما اذا قال وقتت هذا
علي فلان فقال الحاكم حكمت بصحة هذا فانه ينبغي
ان يقول واخرجته من حيز الخلاف فارسلته في
حيز الوفاق ليكون حكما علي مذهبي يوسف
رحمه الله وقد عرفت من مذهبي ان الفضل المختلف
اذا كان مجتهدا فيه وحكم حاكم علي ما يعتقده
فالصحيح انه ينفذ كذا هذا لو قال ان كانت هذه في

المصلحة

في علم حكمه بالزوم لا ينافي
حنيفة في اللزوم لا ينافي
اصل

في الوقف فان
الوقف لا ينافي
الصحة

ملكي الدار

ملكي فهي صدقة موقوفة قطرها كانت في ملكه
وقت الحكم فالحق تصير وقفا لانه تعليق علي امرين والتعليق علي
تجاره رخص وقف وعليه ديون بحيث يملكه يبيع وينقص
الوقف كذا في فتاوى القاضي وهذا هو الوقف دارا
جاء الشفع كان له ان يأخذها بالشفعة وينقض
الوقف كذا في فتاوى القاضي وهذا بخلاف ما لو
وقف المديون الصحيح وعليه ديون بحيث يملكه فان
وقفه لازم لا تنقضه ارباب الديون اذا كان قبل
الحج بالاتفاق لانه لم يتعلق حكمه بالعين في حال
صحته كما في فتح القدير وفي انفع الوسائل مغزيا الي
الذخيرة رجل عليه ديون وله ضيعة تشاوي
عشرة الاف درهم فوقفها وشروط غلامها الي نفسه
فصد آمنه الي الماطلة وشهد الشهود علي اقله
جاز الوقف وجازت الشهادة اما جواز الوقف فلم يصادفته
وتحتم ملكه وجواز الوقف مع هذا الشرط قول ابي
يوسف رحمه الله تعالى واما جواز الشهادة فلا فيها
صدقة لان الرقبة خرجت عن ملكه فان فضل شيء
من قوته من هذه الغلات فلا خريما ان يأخذ وامنه
لان الغلات بقيت علي ملكه لو وقف فهي للممام
والخطيب والقيم وشر الرهن والحصير والمراوح
كذا في المنظومة الوهبانية كل من بني في ارض غيره
فالبنما لملكه ولو بني لنفسه بلاءه وبناله وله
رفعه الا ان يضرب بالارض وان كان الباني ارض
الوقف فان كان الباني المتولي عليه فان كانت
بمال الوقف فهو وقف وان كان من ماله الموقوف

وقف
علي وقف المديون لازم

ملكي

الملك

او اطلق فهو وقف وان كان بنفسه فهو له وان لم
 يكن متوليا فان كان باذن المتولي ليرجع فهو وقف
 والا فان بني للوقف فوقف وان كان لنفسه
 فهو له وان اطلق فذلك وله زوجه لوم يضر او ان
 ضر فهو المضيع لماله فيترى الى خلاصة وفي بعض
 المعنرات المتأخر فملكه باقل الثمنين للوقف
 متروغا وغير متروغ بمال الوقف الاستبداد علي
 الوقف لا يجوز الا اذا احتج الى المصلحة الوقف
 كغيره ونشر ايدز فيجوز بشرطين الاول اذن القاضي
 والثاني ان لا يتيسر اجارة العين والصرف من اجرتها
 اجرتها كما حرره بن وهبان وليس من الضرورة الصرف
 على المستحقين كما في القنية والاستبداد الغرض
 او الشرا بالنسيئة وهل يجوز للمتولي ان يشتري
 متاعا باكثر من قيمته ويبيعه ويصرفه في العمارة
 ويكون الربح على وقف الجواب نعم كما حرره بن وهبان
 كذا في الفوائد الزينية قلت ينبغي ان يكون جواز
 ذلك للمتولي مقيدا بما اذا وجد فلا يجوز له ذلك
 لا يشترط لصحة الوقف شي وجود ذلك الشيء
 وقته فلو وقف على اولاد زيد ولا ولد له وقصر في
 الفلة الى الفقر الى ان يوجد له ولد واختلفوا فيما اذا
 وقف على مدرسة او مسجد وهما مكانا للبناء قبل
 ان يبنيه والصحيح الجواز اخذ من السابقة كما في
 الفصول العمادية اذا شرط في اصل الوقف ان يستبدل
 به ارضا اخرى اذا نشأ ذلك فتكون وقفها مكانها
 رتبة فالوقف والشرط جائزان عند ابي يوسف وكذا لو شرط

كذلك

على الوقف

قوله

ان يبيعها ويستبدل بثمنها مكانها وعند محمد
 وهلال الوقف جائز والشرط باطل وفي واقعات
 القاضي الامام فخر الدين خان قول هلال مع قول
 ابي يوسف قال وعليه الفتوى لان هذا شرط لا يبطل
 الوقف لان الوقف بمقتضى الانتقاء من ارض الارض
 ومما في خلاصة الفتاوي ونفع القدر استبدال
 الوقف العام لا يجوز الا في مسائل الاول والشرط
 الواقف الثانية اذا غصب غاصب واجرا لما عليه حتى
 صار بحيث لا يصح للزراعة فيضمنه القيم القيمة
 ويشترى بها ارضا بدلا الثالثة ان يحده الغاصب
 ولا يبنه وفي الثانية الرابعة ان يرغب انسان فيه
 بدلا اكثر غلة واحسن طينا فيجوز على قول ابن
 يوسف وعليه العمل كما في فتاوي قاري الهداية ولو
 كتب في اول كتاب وقفه لا يباع ولا يوهب ولا يملك
 ثم قال في اخره علي ان لفلان بيعه وان استبدل بثمنه
 ما يكون وقفا مكانه جاز بيعه ويكون الثاني
 ناسخا الاول ولو عكس وقال علي ان لفلان بيعه
 ولا يستبدل به ثم قال في اخره ولا يباع ولا يوهب
 لا يجوز بيعه لانه رجوع منه عما شرطه اوله ولو باع
 المتولي دار الوقف وقبض الثمن ثم غزله القاضي
 ونصب غيره فاسترد الثاني الوقف من المشتري
 بحكم القاضي يجب عليه اجرة ما سكن فيها لانها
 معدة للاخر وهما ابناء علي قول المتأخرين كذا في
 الاسعاف الاصل في هذا ان الواقف اذا ذكر شرطين
 متعارضين يعمل بالمتأخر منهما كما صرح به شيخنا

في فوائده نقلا عن الخصاف لان شرط الواقف كنص
 الشارع لا يجوز للقاضي عزل الناظر لمشرط له
 النظر بالاختيار ولو عزله لا يصير الثاني متوليا
 كما في فصول العمادي وفيها ذكر رشيد الدين القاضي
 لا يملك نصب الوصي والقيم اذ كان القيم والوصي
 من جهة الواقف والميت باقيا الا عند ظهور اخلان
 اشترى ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد شكاية المستحقين
 حتى تثبتوا عليه خيانة وكذا الواقف اذ عزل الناظر
 فان شرط له العزل حال الوقف صح اتفاقا ولا خلاف
 عند محمد ويصح عند أبي يوسف ومشايخ بلخ اختيارا
 قول الثاني والصدور اختيار قول محمد وعلي هذا الاختلاف
 لو مات الواقف فلا ولاية للناظر لكونه وكيله عنه
 فيملك عزله بلا شرط وتبطل ولايته بموته وعند
 محمد ليس بوكيل فلا يملك عزله فلا تبطل بموته
 والخلاف فيما اذا لم يشترط له الولاية في حياته وبعد
 مماته اما الوشرط ذلك لم تبطل بموته اتفاقا وهذا
 حاصل ما في الخلاصة والنوازل والفتوي على قول
 أبي يوسف ثم في الولاية لو اشترط لنفسه وقفه
 الزيادة والنقصان في قدر الميراثات واربابها ولا دخل
 والاخراج فاذا زاد احد امنهم شيئا او نقصه مرة او
 ادخل احد او اخرج احد ليس له ان يغيره بعد
 ذلك لان شرطه وقع على فعل يراه فاذا رآه وامضاه
 فقد انتهى وليس لمن يلي عليه بعبده شيء من ذلك
 الا ان يشترط في اصل الوقف واذا اشترط هذه الامور
 او بعضها للمتولي من بعده ولم يشترط لنفسه
 جازله

بلا

قف
 الادخال والاخراج

بلغ

جازله ان يفعلها مادام حيا لان شرطه بالغيره بشرط
 منه لنفسه ثم اذا مات جاز للمتولي فعل ما بشرط
 له ولو بشرط هذه الامور للمتولي مادام هو حيا
 ولو بشرط لنفسه في اصل الوقف استبداله والزيادة
 او النقصان ولم يرد عليه ليس له ان يجعل ذلك
 او شيئا منه للمتولي وانما ذلك له خاصة
 لا تقتصر الشرط في اصل الوقف على نفسه ولا
 يجوز له ان يفعل الا ما بشرط له وقف العقد كما في
 الاسعاف وفي التتارخانية معزيا الى فتاوي
 ابي الليث ولو نصب القاضي خادما للمسجد
 ان كان الواقف بشرط ذلك في الوقف يحل له
 الاخذ وان لم يكن بشرط في الوقف لا يحل للقاضي
 نصب الخادم فيه بلا جبر ولا يحل للخادم القبض ايضا
 انتهى ونحوه في الاخيرة وفي التتارخانية ولو كان
 للامام معلوم قليل فزاده وحكم بذلك حاكم
 هل ينفذ حكمه قال لا ينفذ حكمه انتهى ونحوه في
 القضية فهذا يفيد منع الزيادات في المعام الواقعة
 في زماننا اذا كانت خارجة عن شروط الواقفين
 وان حكم القاضي فليس ينافي فيها ارضي موقوفة
 او وقف او جعلتها ووقفات تكون وقفا عند أبي يوسف
 مثله وبه افتى مشايخ بلخ ويغني به ايضا وفي
 شروط محمد بن مقاتل يجوز الوقف على رجل
 بعينه فاذا مات يعود الى ورثته الواقف
 وفي البرامكة يجوز لكن اذا مات قبل فقرا وتماه
 في المجتبى الوقف على العقب والجنس ولا يل

١٤٠

جازله والمتولي مادام هو حيا اصل عمر

قف
 الزيادة للامام

قف
 الوقف على العقب والثل

لا يدخل فيه اولاد البنت واما الوقف على نسبه وذريته
واولاد اولاده فمختلف فيه قال قاضي خان واتفقت
الروايات على ان اولاد البنين يدخلون في النسل
وفي اولاد البنات روايتان كما ذكرنا في اسم الولد انتهى
قال شيخ الاسلام عبد البر بن الشحنة في شرحه
لمتطورة الوهبانية بعد نقله لكلام الاصحاب
في هذه المسئلة اعني دخول اولاد البنات في الوقف
على اولاده واولاد اولاده قلت وينبغي ان
يصح رواية الدخول قطعاً لان فيه مانع محمد بن ابي
رحمهم الله تعالى والمراد بهم في مثل هذا ابو حنيفة رحمه
الله تعالى وابو يوسف رحمه الله تعالى وقد انضم الي
ذلك ان الناس في هذا الزمان لا يفلحون سوي
ذلك ولا يقصدون غيره وعليه عملهم وعرفهم مع
كونه حقيقة اللفظ كما قد مناه انتهى اقول نقل
صاحب الفوائد عن المحيط ان الدخول رواية هلال
والخصاف فلا يدخلون في ظاهر الرواية وعليه
الفتوي وصرح في غالب الكتب بانه ظاهر الرواية
وعليه الفتوي فكيف يعتمد خلافه والله اعلم قضى
القاضي بدخول اولاد البنات في الوقف على اولاد
الاولاد بعد مضي سنين لا يظهر حكمه الا في غلة
المستقبل دون ماضى قبل له اليس يستند هذا
الحكم الى وقت الوقف فقال لا لكن في حق الموجود
ووقت الحكم وغلات السنين معدومة كالحكم
بفساد النكاح بغيره لا يظهر في الوطات الماضية
والمر قبل له اليس ان القضا يظهر في عدم وقوع
الثلاث

مطل

مطل

٩٩

الثلاث وان كانت معدومة فقال انما يظهر في حكمها
لا فيها كابطال ان محمية النكاح وانه امر باق بخلاف
الغلة المستهلكة حتى لو كانت غلة السن الماضية
قائمة يستحق اولاد البنات حصتهم منها كذا في الفتية
ثم رقم لعلاء الدين الخياطي وغيره وقال ان الحكم يظهر
في الغلات القائمة دون اهلاكها انتهى قلت في
خراتة الأجل من كتاب الوقف لو قسم القيم غلة
وقف على اربابها وصرف نصيب احدهم الى نفسه
ان شاء المخرج وطلب نصيبه من القيم او رجع الى شركائه
بنصيبه حتى رجعوا جميعاً الى القيم بذلك وليس
للمخرج ومان ياخذ ذلك من غلة العام
المستقبل انتهى ولا ينافي بينه وبين ما نقلناه عن
الفتية لجواز حمل ما في الخزانة على ما اذا كانت الغلة
قائمة او على ان عدم الصرف اليه لغيبته او لعدم
طلبه كالا يخفى وقد افاد كلام الخزانة ان من له
وظيفة منكسرة من سنة ماضية ليس له
اخذها من غلة العام المستقبل وهي واقعة الفتوي
فلو جعل تغير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين
كله وبعضه فما قطع لا يبقى لهم ديناً على الوقف اذ لا حق
لهم في الغلة زمن التعديل زمن الاحتياج اليه وفي
الآخرة ما يفيدان الناظر اذ صرف اليهم مع الحاجة
الى التعديل فانه يضمن وفائدة ما ذكرناه لوجبات
الغلة في السنة الثانية وفضل شيء بعد صرف
معلومهم هذه السنة لا يعطى لهم الفاضل عوضاً
عما قطع كما في الفوائد الرينية ليس للقاضي ان يقرر

يه

الشيخ

الشيخ

وظيفة في الوقف بغير شرط واقفه ولا يحل للمقرر الاخذ
 الا للنظر على الوقف قال في المجتبى للقاضي ان ينصب
 فيها على عالات المسجد باجر مثله وان لم يشترط الواقف
 انتهى وفي التتارخانية القاضي اذا نصب قتيما وجعل
 له شيئا معلوما ياخذه كل سنة لا يحل له الا بقدر
 اجر مثله وهكذا في فتاوي الولوالجي وفي التتارخانية
 مغزيا الي فتاوي ابي الليث ولو نصب القاضي خادما
 للمسجد ان كان الواقف شرط ذلك في الوقف حل
 له الاخذ وان لم يكن شرط ذلك في الوقف لا يحل
 للقاضي نصب الخادم فيه بالا اجر ولا يحل للخادم
 القبض ايضا انتهى وفي القنية القيم يستحق اجر المثل
 سواء شرط له القاضي واهل المحلة اجرا والا لانه
 لا يقبل القوامه ظاهر الا باجر والمهرور كالمشروط
 انتهى ويقبل قول الامناء في مقدار ما حصل في الديرهم
 من الغلات والاموال والوصي والقيم في ذلك على السوا
 والاصل في الشرع ان القول قول القابض في مقدار
 المقبوض وفيما يجب من الاتفاق على التيمم وعلى
 الضيقة وما صر منها في مونات الارض لا يختلف
 الابن في مال الصبي ولا الوصي في مال اليتيم وعلى
 المتولي في مال الواقف تانا رخانية المختار ان اهل
 المسجد اذا نصبوا متوليا بغير امر القاضي او نصب
 ارباب الوقف بغير امر القاضي لا يجوز ذكره في العدة
 قال بعضهم الاول ان يرفع الامر الى القاضي وقال
 المتأخرون الاول ان لا يرفعوا والاصح ان لا يجوز
 نصبهم المتولي ولا بد من القاضي ولا يشترط حضرة
 الموقوف

قف
 يقبل قول الامناء
 قف
 القول قول القابض

الموقوف عليهم بخلاف نصب الوصي حيث يشترط حضرة
 الصغير كذا في الفصول العادية اذ لم يدرس المدرس
 ولم يؤمر الامام ولم يؤذن المؤذن في اكثر السنة فلم يولي
 ان يعطي كل واحد ما يشاء اذا كان الوقف على كل من
 يدرس ويؤم ويؤذن وقت خروج الغلة كان القنية
 ولو قال ارضي صدقة موقوفة علي فقراء قرأتني
 وكان في قرأته يوم مجيء الغلة فقير فاستغني
 قبل ان ياخذ حصته من غلة الوقف كان له حصة
 لان الملك ثبت له وقت مجيء الغلة لو مات بعد
 مجيء الغلة قبل ان ياخذ حصته يصير ميراثا كما
 في قاضي خان وذكر في العدة اما في المسجد اذا
 رفع الغلة وذهب قبل مضي السنة لا يشترط منه
 غلة بعض السنة فالعبرة بوقت الحصاد فان
 كان الامام وقت الحصاد يوم في المسجد يستحق
 فصار كالجزية وموت القاضي في خلال السنة وفي
 فوائد الاسلام طاهر بن محمودة الله تعالى قرية
 فيها اراضي الوقف على امام المسجد يرفع اليها غلتها
 وقت الادراك فلو اخذ الامام الغلة وقت الادراك
 وذهب عن تلك القرية لا يستريح حصته ما بقي
 من السنة وهو نظير موت القاضي واخذ الرزق
 ويحل للامام اكل ما بقي من السنة ان كان فقيرا
 وكذلك الحكم في طلبية العلم في المدارس وفي مسائل
 النكاح من فوائد المحيط المؤذن والامام اذا كان
 لها وقف ولم يستوفيا حتى ماتا فانه يسقط لانه
 في معنى الصلة وكذلك القاضي وقيل بانه لا يسقط

في

في

قف
 اذا دفع الغلة ورفع

قف
 يصرف اليه



لانه كالأجرة وان كان على الامام دار وقف في يد
المستاجر فلم يستوف الأجرة حتي مات ينظر ان
اجرها المتولي فانه يسقط وان اجرها الامام
لا يسقط كما في الفصول العمدية لو مات الجندي في
اثناء السنة قبل خروج العطايا لم يستحق ورثته
منها شيئا وكذلك بيع العطايا قبل خروجها يجوز
قاله في صلح المحيط من باب الصالح والفاقد الصحيح
ان كل وقف هو من الله تعالى فالشهادة عليه صحيحة
يدون دعوي وكل وقف هو حق العباد فالشهادة
عليه لا تقع يدون الدعوي كما في شرح المنظومة
الوهبانية وفي فتاوي القاضي باع ارضا ثم ادعي انه
كان وقفها قبل البيع واراد تخليف المدي عليه
ليس له ذلك عند الكل لان التخليف يعتمد صحة
الدعوي ودعواه لم تقع لمكان التناقض وان اقام
البينة على ما ادعي اختلفوا فيه قال بعضهم لا تقبل
ببينة للتناقض وقال بعضهم تقبل لان
التناقض يمنع الدعوي وعلى قول الفقيه الي جعفر
لا يشترط في الوقف لان الوقف حق الله تعالى ثم
ذكر ما نقلناه من التفصيل وفي العمدية عن اب
الليث انه ياخذ بسماع البينة ونقض البيع وقبل
لا يقبل والا اول اصح وفي حزانة الاكمل رجل باع
ضبعة ثم قال كنت وقفها انا واقام البينة
علي ذلك تقبل وينقض البيع وبه ناخذ وفي النزانية
وهو الاصح وفي الخلاصة وهو المختار ومن باع
عقارا له ثم ادعي انه كان وقفها او قال هو وقف
ان اقام

وفي الجاوي
وفي المختار

ان اقام البينة صح الوقف وينقض البيع وفي شرح
الكنز الزبني ان عدم القبول اصوب واحوط وفي
شرح الهداية للكمال باع عقارا ثم يرهن ان ما باعه
وقف لا يقبل لان بمجرد الوقف لا يزول الملك بخلاف
الا عتاق ولو يرهن انه وقف محكوم بلزومه قبل
انتهي وفي الفصول العمدية قتل هذا التفصيل عن
بعضهم وهو تفصيل حسن يجب التعويل عليه
اقتداء وقضاء والله اعلم ولو ادعي المشتري علي
باوجه ان الارض التي بعث لي وقف علي مسجد كذا
تقبل ويتنقض البيع عند الفقيه الي جعفر قال
الفقيه ابو الليث رحمه الله وبه ناخذ وقبل لا تقبل
والا اول اصح كما في الفصول العمدية وفي الخلاصة
تقبل وان لم تنص الدعوي هو المختار لو وقف علي
اخوته دخل فيه الذكر والا نفي قال هلال والحضا
الذكر والا فان من اخوته جميعا سواء في الوقف
وتماه في شرح الوهبانية هل تقبل الدعوي
والشهادة علي الوقف من غير بيان الواقف في
المسئلة خلاف مذكور في الفصول العمدية وفي
النزانية جزم بقبول الشهادة من غير ذكر الواقف
او المصروف اذا كان الوقف قديما قال ويصرف
الي الفقراء انتهى وفي موضع اخر من النزانية لا بد
من بيان الواقف في دعوي الوقف قال وهو الصحيح
وفي الفصول العمدية لو شهد احدها انه وقفها
علي زيد والاخر علي عمرو تقبل شهادتهما وتصرف
الغلة الي الفقراء لانهما اتفقا علي ان رقبة الارض

واخوانه

مطلوب

الملك

وقف ولو شهد انه وقف علي فقراء جيرانه وهما من جيرانه
 الفقير جازت شهادتهما لان الجوار ليس بامر لازم
 وكذا لو شهد انه وقف علي فقراء مسجد وهما من
 فقراء جازت شهادتهما وكذا لو شهد اهل مدرسة
 لوقف المدرسة تقبل شهادتهم القضا بالوقفية
 هل يكون قضاء علي الناس كافة حكي عن شمس
 الائمة الخوافي والقاضي الامام السفدي رحمه
 الله تعالى انه يكون قضاء علي الناس كافة حتي
 لو ادعي المتولي ارضا في يد انسان انها وقف علي
 جهة كذا وثبت الوقفية بالينة وقضي بها
 علي ذي اليد ولو ادعي رجل آخر هذه القضية
 لنفسه لا تسمع دعواه والحقا بالقضا الحربية
 الاصل وذكر في فتاوي القاضي ابي الليث رحمه
 الله تعالى انه لا يكون قضاء علي الناس كافة
 حتي لو ادعاه رجل لنفسه تسمع وبه اخذ الصدر
 الشهيد والحقا بالقضا بالملك كذا ذكر في المحيط
 قلت وفي الفواكه البدرية للعلامة بدر الدين
 بن الفرس ان القضا بالوقف لا يكون كلما علي
 الصحيح المفتي به فتسمع فيه دعوي ملك ووقف
 اخرو الله اعظام ولو شهدوا بان قاضي يلد كذا
 قضا بهذا انه قريب للواقف لم يقبل حتي يشهدوا
 بانه قضي له بانه قريبه وقضي بانه وقفا عليه
 فيثبت بنفذه ان وافق زايه وهو ما اختلف فيه
 الفقهاء اذ لا يحمل ولا يجوز للقاضي عزل الناظر
 المشروط له بلا جناية ولو عزل لا يصير الثاني
 موليا

قف
 اهل مدرسة شهدوا
 بوقفها تقبل

موليا كما في العمادية وفي الفتاوي الخانية متولي
 اذا اجر الوقف او تصرف تصرفا اخر فكتب
 في الصك اجر وهو متولي هذا الوقف ولم يذكر
 انه متولي من اي جهة قالوا يكون فاسدا قالوا وكذا
 الوصي اذا لم يذكر انه وصي من اي جهة لان الجهة
 اذا لم تذكر لا يعرف انه متولي من جهة القاضي او
 من جهة الواقف وكذا الوصي لا يعلم انه وصي من
 جهة الاب او القاضي او الام او الجد واحكامهم مختلفة
 فان كتب وهو متولي من جهة الحاكم ولم يسم القاضي
 الذي ولاه قالوا يجوز لان جهة التولية صارت للجهة
 معلومة ويعرف ذلك القاضي بالنظر بالتاريخ
 فيعرف القاضي في ذلك الوقت فيجوز وفي البرازية
 ولم يكتب جهة الوصاية لا يصح وان كتب انه وصي
 من جهة الحاكم والتولية لم يسم القاضي الناصب
 الذي ولاه جاز لانه صارت الجهة معلومة ويمكن
 الوقوف عليه بالنظر الي التاريخ ولو كتب انه وصي
 من جهة الشرح لا يجوز انتهي وفي الفتوي ان كتب
 صك الوصي والمتولي ولم يذكر فيه جهة وصايته
 وجهة توليته لا يصح هذا الصك لان الوصي قد
 يكون من الاب وقد يكون من الجد وقد يكون من
 جهة واحكامهم مختلفة فان كتب انه وصي من جهة
 الحاكم ولم يسم القاضي الذي نصبه والذي ولاه
 جاز لانه صارت جهة توليته وصايته معلومة
 ويمكن معرفته في الجملة اذا عرف تاريخ نصبه
 وصيا ومتوليا فاذا لم يثبت لم يعرف طريقه فلا يصح

قوله
 في الفتاوي
 الخانية
 متولي
 اذا اجر
 الوقف
 او تصرف
 تصرفا
 اخر فكتب
 في الصك
 اجر وهو
 متولي هذا
 الوقف ولم
 يذكر انه
 متولي من
 اي جهة
 قالوا يكون
 فاسدا
 قالوا وكذا
 الوصي اذا
 لم يذكر انه
 وصي من اي
 جهة لان
 الجهة اذا
 لم تذكر لا
 يعرف انه
 متولي من
 جهة القاضي
 او من جهة
 الواقف
 وكذا الوصي
 لا يعلم انه
 وصي من
 جهة الاب
 او القاضي
 او الام او
 الجد واحكامهم
 مختلفة فان
 كتب وهو
 متولي من جهة
 الحاكم ولم
 يسم القاضي
 الناصب الذي
 ولاه جاز لانه
 صارت الجهة
 معلومة ويمكن
 الوقوف عليه
 بالنظر الي التاريخ
 ولو كتب انه
 وصي من جهة
 الشرح لا يجوز
 انتهي وفي الفتوي
 ان كتب صك الوصي
 والمتولي ولم
 يذكر فيه جهة
 وصايته وجهة
 توليته لا يصح
 هذا الصك لان
 الوصي قد يكون
 من الاب وقد
 يكون من الجد
 وقد يكون من
 جهة واحكامهم
 مختلفة فان كتب
 انه وصي من جهة
 الحاكم ولم يسم
 القاضي الذي
 نصبه والذي
 ولاه جاز لانه
 صارت جهة توليته
 وصايته معلومة
 ويمكن معرفته
 في الجملة اذا
 عرف تاريخ نصبه
 وصيا ومتوليا
 فاذا لم يثبت لم
 يعرف طريقه
 فلا يصح

قصة
شرط الواقف كنص
الشارع الا في مسائل

وكذا لو كتب انه وصي من جهة الشرع خلاصة شرط
الواقف كنص الشارع في وجوب العمل به وفي
المقهور والدلالة الا في مسائل الا في شرط ان
القاضي لا يعزل الناظر فله عزل غير اهل الثانية
شرط ان لا يؤجر وقفه اكثر من سنة والناس
لا يرغنون في استئجار سنة او كان في الزيادة
يقع للفقر او فللقاضي المخالفة دون الناظر
الثالثة لو شرط ان يقرأ علي قبره والتعبد
باطل الرابعة شرط ان يتصدق بالفاصل
من الغلة علي من يسأل في مسجد كذا في كل
يوم لم يراع شرطه فليقيم التصدق علي سائل
غير ذلك المسجد او خارج المسجد وعلي من
لا يسأل الخامسة لو شرط للمستحقين خبز
ولجأ كل يوم فليقيم ان يدفع القيمة من النقد
السادسة شرط الواقف عدم الاستبدال
فللقاضي الاستبدال اذا كان اصله كذا في
الفوائد الزينة وقف الكتب جاز وعليه الفتوي
وما عرس في المساجد من الاستجار الممطرة
ان عرس للسبيل وهو الوقف علي العامة
كان لكل من دخل المسجد من المسلمين ان
ياكل منها وان عرس المسجد لا يجوز صرفه الا الي
مصلح المسجد الا هم كالا هم كالمسائل الموقوف
وكذا ان لم يعرف عرس الغاريل كذا في الحاوي
الفتوي في غصب العقار والدور الموقوفة
بالضمان نظر الوقف كما ان الفتوي في غصب
منافع

قصة
استبدال الوقف جاز
ولو شرط في اصله عدمه
وقف الكتب جاز
قصة
الاستجار في المساجد

الاوقاف

منافع الوقف بالضمان نظر الوقف كما في فصول العماري
يقتي بالضمان في غصب عقار الوقف وفي غصب
منافع الوقف وكذا اكل ما هو اتفق الوقف فيما
اختلفت العلماء فيه حتى تنقض الاجارة عند
الزيادة الفاحشة نظر الوقف وصيانة حق الله
تعالى وابقاء الخيرات كما في الحاوي حرم الوقف
فان اذ قيمته ان يبيع نقضه ليرم الباقي لم يجوز ليس
هذا كبيع نقضه او تحله سقطت وبيع بعض
البناء او تحلة حصة المرممة الباقية باطل فتاوي
الفضلي استجار الوقف اذا كانت مثمرة لا يجوز بيعها
قبل القطع ولا يجوز ولو اضرار بعض المسجد وتقذر
اعادته اليه فباع اهل المسجد البعض جاز ويصرف
ثمنه الي عمارته كما في المجتبى ولو وقف علي مسجد
بعينه قال محمد ان جعل اخره الفقراء يبيع والا فلا
لان المسجد لا يبايد عنده فانه يجرب بخراب القرية
واذا نقل اهله واستغنوا عنه يعود الي ملك
الواقف او ورثته عنده وقال ابو يوسف يبيع مطلقا
لان المسجد عنده يتايد وان خرب ولا يعود ملكا
ولا ميراثا اذا بقي مسجد الي قيام الساعة وعلي
هذا اذا اعتق المسجد وخرب وليس له عاصروا
يعرف بانيه وقد استغنى الناس عنه لبناء مسجد
اخر وخراب القرية لا يجوز نقله ونقل ماله الي مسجد
اخر لانه مسجد ايد يصلون فيه اولا وهو الفتوي
ولا بأس بان يدخل الكافر واهل الدقة المسجد
الحرام وبيت المقدس وسائر المساجد لمصلح المسجد

قصة
يدخل اهل الدقة المساجد

وقف
وقف البنارون

من تخديدها وفي فتاوي القاضي وقف بنا بدون
الارض قال هلال لا يجوز ان ياتي لكن في الحصار ما
يفيد ان الارض اذا كانت متفرقة للاحتكار يجوز
قائه قال في رجل وقف بناء دار له دون
الارض انه لا يجوز قيل له فما تقول في حوانيت
السوق وقف رجل حانوتا منها قال ان كانت
الارض اجارة في ايد القوم الذي بنوه لا يخرجهم
السلطان عنها فالوقف جائز لان ابناءها في ايدي
اصحاب البناء يتوارثونها وتقسم بينهم ولا يتصرف
لهم السلطان ولا يخرجهم عنها وانما له غلة يأخذها
وتداولها الخلفاء ومضي عليها الدهور وفي ايديهم
يتبايعونها وينو اجرونها ويجوز فيها وصاياهم
ويهدمون بناها ويبنون غيره فافاد انما كان
مثل ذلك جاز وقف البنان فيه والا فلا وذكر
في موضع اخر من فتاوي قاضي خان اذ ابي قنطرة
للمسلمين جاز ولا يكون بناؤها ميراثا ثم ذكر
انه انما خص البناء بذلك لان العادة ان يتخذ
علي حقي النهر العام يعني وذلك غير مملوك له
ثم قال وهذه المسئلة دليل على جواز وقف البناء
بدون اصل ثم نقل عن الاصل ان وقف البناء دون
اصل الدار لا يجوز وقف البناء في ارض وهي عمارية
او اجارة وان كانت ملكا لواقف البناء جاز عند البعض
وعن محمد اذا كان البناء في ارض وقف جاز وقفه على الجهة
التي تكون الارض وقفا عليها ذكر الكل في الفتاوي
كلا في شرح الهداية للكمال وفي كتاب الوقف من خزائن
الحمل

ولا يجوز

اكمل ووقف البناء لا يجوز بغير الارض وعند بعضهم يجوز
وعند محمد بن محمد بن علي جاز اذا كان ذلك في ارض
الوقف على الجهة التي عليها الارض وفي وقف هلال
وقف البناء والكر دار والشجر في ملكه دون
الاصل لا يجوز هو المختار وفي الارض الموقوفة
على جهة اخرى اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى
وان وقف البناء على تلك الجهة التي اصله موقوف
عليه جاز بالاتفاق حب وقف البناء في ارض
ملك جائز عند البعض كما في المختار وفي فتاوي
الشيخ سراج الدين قاري الهداية الفتوي على صحة
وقف البناء والغراس دون الارض اقول ينبغي ان
يعول على هذا لان عمل الناس من زمن قديم نحو
ما في سنة والي الان على جواره والا حكام به
من القضاة العلماء العالمين هو جوده ومتواترة
والعرف جار به فلا ينبغي ان يتوقف فيه وهو المعتمد عند
شيخ الاسلام عبد البر في الشحنة كما فيه عليه في شرح
الوهبانية اذ قال ضيعتي هذه للسبيل او اري
ولم يرد على هذا القول يكون وقفا اذا كان في بلادهم
منه الوقفية المسابقة بشرطها والسبيل المتعارف
المشهور هو الوقف على العامة واذا جعل بقرة او شاة
له وقفا على رباط على ان ما حدث من لبنها يصرف
الى ابناء السبيل والفقراء المساكين جاز ذلك
الوقف اذا تعارفوا ذلك وقف الجوسي على بيت
النار واليه يورد والمضراي على الشيعة والكنيسة
باطل اذا كان في عهد الاسلام وما كان منته في ايام

٧٥
في

السلطنة
الملك

الجاهلية مختلف فيه والاصح انه اذا دخل في عهد عقد
 الذمة لا يتعرض له واذا جعل واحد منهم معبد لهم ووقف
 عليه في عهد الاسلام فهو ميراث عنه فان اوصى بذلك
 لقوم معينين جازت الوصية وقالوا في باطله ايضا
 ويجوز لبش قبور الكفار بعد الاندرا س وان يجعل
 مكانها مسجدا او مقبرة كمسجد مدينة الرسول
 كذا في الحاوي اقر الموقوف عليهم بان فلان يستحق
 معه كذا او انه يستحق الربع دون وصدقه فلان
 يصح في حق المقر دون غيره من اولاده وزيته
 ولو كان مكتوب الوقف مخالفا له عملا على ان الواقف
 رجع عما شرطه وشرط ما اقر به المقر ذكره الحنفية
 في باب مستقبل واطال في تقريره كما في الفتاوى
 الزينية قال في مرضه اشترى من غلة داري هذه
 بعد موت كل شهر بعشرة دراهم خبز او فروقه
 على المساكين تصير الار وقفوا وهذا محمول على
 ما اذا كانت تخرج من الثلث ان انفصل المرض بالموت
 كذا في قاضي خان وشرح الوهبانية الواقف اذا جعل
 لنفسه التبديل والتغيير والاخراج والادخال
 والزيادة والنقصان ثم قس التبديل باستبدال
 الوقف هل يكون ذلك صحيحا وهل يكون ولاية
 الاستبدال او تمامه في شرح الوهبانية وفي فتاوى
 القاضي ايا الاستبدال الا القاضي اذا ارى مصلحة
 في ذلك انتهى وسئل شيخ الاسلام سراج الدين قاري
 الهداية عن مسئلة استبدال الوقف بما صورته
 وهل هو على قول ابي حنيفة ام اصحابه فاجاب
 الاستبدال

في الوقف لا يملكه احد الا بالقبول
 ولا يملكه الا بالقبول

الاستبدال اذا تغير بان كان الموقوف لا ينتفع به
 وتم من يرغب فيه وتعطي بدله او دارا لها ريع يعود نفعه
 على جهة الوقف فلا يستبدال في هذه قول ابو يوسف
 ومحمد رحمهما الله تعالى وان كان الوقف ريع ولكن
 يرغب شخص في استبداله ان اعطي مكانه بدلا
 اكثر ريعا منه في صقع احسن من صقع الوقف
 جاز عند القاضي ابي يوسف والعمل عليه والا فلا
 يجوز انتهى اذا اشترى البديل للوقف صار وقف ولا يتوقف
 وقفته على ان يقفه بلفظ يخصه وليس للقيم ان
 يوصي بالاستبدال لمن يوصي عند موته بالوقف كما
 في فتح القدير قلت وفي الفصول العبادية اذا باع
 الوقف باء القاضي ورأيه وتديره جاز هكذا روي
 عن ابي يوسف رحم الله نصاي وصايا يظن روي
 وهكذا ذكر الصدر الشهيد رحمهما الله وسئل شمس
 الائمة الحاوي عن اوقاف المسجد اذا انفذ واستغلا
 هل للمولي ان يبيعها ويشترى بثمنها اخرى
 مكانها قال نعم قيل له ان لم تتعطل ولكن لو اخذ
 بثمنها ما هو خير منها قال لا يبيعها وذكر في المستفي
 عن محمد الله تعالى اذا صار الوقف بحال لا ينتفع
 به المساكين فللقاضي ان يبيعها ويشترى بثمنه
 غيره وليس ذلك للقاضي وذكر في الذخيرة
 اذا ضعفت الارض الموقوفة عن الاستغلال والقيم
 يجد بثمنها ارضا اخرى اكثر ريعا منها كان للقيم
 ان يبيعها ويشترى بثمنها ما هو اكثر ريعا خلاصة
 الفتاوى وفي فتاوى قاضي خان اجمعوا ان الواقف

قف
 بيع الوقف

في الوقف لا يملكه احد الا بالقبول
 ولا يملكه الا بالقبول

اذا شرط الاستبدال لنفسه ببيع الشرط والوقف
 ومملك الاستبدال اما بالشرط اشارة في السير
 الي انه لا يملكه الا القاضي وذكر القاضي لمحمد
 بن ابي بكر الرازي وروي عن محمد بن الارض
 الموقوفة اذا ضعفت عن استعمالها والمتولي
 يجد بتمنها رضا النفع للفقراء او اكثر رعا فله ان
 يبيعها ويشترى تلك بتمنها وروي عنه ايضا
 ان الوقف اذا صار بحال لا يتقعر به المساكين
 فللقاضي ان يبيعه ويشترى بتمنه غيره وليس
 ذلك لغیر القاضي ومثله في التفتاوي البصري
 الظهيرية كذا في اتقع الوسايل ثم قال ويخص
 حينئذ من الخواب في المسئلة ان فتوى شمس
 الامة السرخسي على انه لا يجوز بيع وقف المسجد
 تقطلا ولم يتعطل ووافق بعض المشايخ وهذا
 روي عن هلال ايضا قلت ان قول محمد اولي
 مما ذهب اليه هلال وشمس الامة ومن وافقه
 من المشايخ انتهى وقف على الصوفية وطليعة
 العلم فليل لا يجوز لانهم ليسوا معلومين وقيل
 يجوز لارادة الفقراء ويصرف الي الفقراء وهو
 الاصح كما في الفتية مسئلة وقف المنقول
 اعلم ان المنقول لا يبيع وقفه مقصودا وتبعها
 خيالا وغيره تعاملوا فيه الا وهو قول الامام
 الاعظم رحمه الله واما عند ابي يوسف فيجوز تبعها
 للفقراء وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده في مبسوطه
 انه اذا وقف المنقول مقصودا اذا كان خيالا او سلافا
 وقد

وقف على الصوفية
 بلغ مقابلة
 وقف المنقول

وقد وقفها في سبيل الله فانه يجوز استحسانا عند
 الثاني والرباني والي هذا اشار صاحب الهداية والي
 يوسف مع محمد بن جواز حبس الخيل والسلاح على
 ما قال المشايخ واما وقف ما سوي الخيل والسلاح
 من المنقول مقصودا فهل يبيع ام لا قال شيخ الاسلام
 في مبسوطه لا يبيع عند ابي يوسف قياسا اي شيء
 كان وقال محمد ما تعارف الناس وقفه من المنقول
 فانه يجوز استحسانا كالاشياء المتداولة نحو القاس
 والقدروم والمرجل والمصحف وما لم يتعارف وقفه
 لا يجوز كوقف الثياب والحيوان وغيره من الامتعة
 وقال الشافعي واحدا ومالك ان الوقف المنقول يبيع
 مقصودا اذا كان المنقول شيئا يمكن الانتفاع به مع
 بقاء عينه اي شيء كان واجمعوا انه لا يبيع وقف
 الدراهم والدنانير وجه قول الشافعي القياس على
 الفقار والخيل والجامع امكان الانتفاع مع بقاء
 العين ونحن نقول بهذا القياس ضعيفا لانه قياس
 ما لا يبقى على ما يبقى كذا في البيانية وقد فرم من
 المعواجية ان ما لا يجوز وقفه من الحج بن هو نفس
 الدراهم والدنانير المضروبين واما الخلق فيجوز
 وقفه عند احمد والشافعي لما ان حفصة بنت عمر
 زوجة النبي صلى الله عليه وسلم ابتاعت حلياء بفسرين
 الفا فحبسته على ال الخطاب وكانت لا تخرج ركاته
 وعن احمد لا يبيع وقفها وانكر الحديث وقال اذا حبسنا
 اجارة الدراهم والدنانير يجوز وقفها وليس بشيء
 انتهى كلام الدراية وقال في البرازية اذا وقف

السيرة
 في
 السيرة

الدراهم او الدنانير او الطعام او ما يكال ويدفع النقد
 ومثل غير النقد كالمكيل والموزون بعد بيعه مضاربة
 او بضاعة ويصرف الزرع الحاصل اليها وقف عليه وقال
 في الخاتمة عن زفر رجل وقف الدراهم والطعام او ما
 يكال او ما يوزن قال يجوز قيل له وكيف يكون قال
 يدفع الدراهم مضاربة ثم يدفع فضلها في الوجه
 الذي وقف عليه وما يوزن ويوزن يباع في دفع ثمنه
 بضاعة او مضاربة انتهى وتحت نقول وجه التوفيق
 بين ما ذكر في هذين المختارين من جواز وقف
 النقود والطعام وبين ما ذكر في شرح الهداية من
 عدم جوازه ان الشراح لا يتصورون امكان الاتساع
 فها مع بقاء اصلها وقابل ما في هذين الكتابين
 يتصوره كما ترى ولحق في الجواب ان التوفيق هنا
 ليس بواجب لان قابل كل من الكلامين طائفتان
 متخالفتان كما ترى والتوفيق اما يجب بين كلمات
 قوهر يتوافقون في المذهب والاقوال كما لا يخفى
 كذا في بعض حواشي صدر الشريعة وعن الانصاري
 وكان من اصحاب الزفر فمن وقف الدراهم والطعام
 او ما يكال او ما يوزن يجوز ذلك قال نعم قيل وكيف
 قال يدفع الدراهم مضاربة ثم يتصدق بها في الوجه
 الذي وقف عليه وما يكال وما يوزن يباع ويدفع ثمنه
 مضاربة او بضاعة قال فعلى هذا القياس اذا وقف
 هذا الكرم من الخنطة على شرط ان يقرض لغيرهم من
 الفقراء ابد على هذا السبيل يجب ان يكون حائرا
 قال ومثل هذا كثير في الري وناحية دونهما وقفه الاكسية
 محمد بن عبد الله واسترة

بلغ

واسترة الموتي اذا وقف صدقة ابد اجاز قدفع الاكسية
 للفقراء فينتفعون بها اوقات لبسها ولو وقف ثوبا
 لا تراء بقصرهم لا يصح كذا في فتح القدير وعبرة الفتاوي
 العتابية تدل على وقوع الاختلاف في وقف النقود عند
 التعارف لانه قال بعد الجزم بعدم الجواز مطلقا انه
 ان كان في موضع تعارف فيه ذلك يفتي بالجواز
 وما ذكر في الفتاوي البرازية من جواز وقف الدراهم
 والدنانير والمكيلات والموزونات غير مقيد
 التعارف فلا بد من حمله على التقييد بالقيد المذكور
 3- انما لا يفقد نقل عن الثقات عدم صحة وقف
 الدنانير على عدم التعارف فيه وقد نسب القول
 بصحة وقف الدنانير الى ابن شهاب الزهري فيها
 نقله الامام محمد بن اسماعيل البخاري في صحيحه
 حيث قال وقال الزهري فحين جعل الف دينار في
 سبيل الله ودفعها الى غلام له تاجر فاجتمعت
 وجعل ربحه صدقة للمسلمين قال ليس له ذلك
 ولقظ الوقف وان لم يصرح به في عبارته لكن جعل
 اصل في سبيل الله وجعل الزرع صدقة للمسلمين
 من غير ان المراد به الوقف الممهور كما يؤذن به ابراهه
 في كتاب الوقف في باب من يوقف الدواب
 والكرائم والعروض والصامت وان القول منه بانه
 ليس للواقف ان ياكل الزرع ظاهر في ان رايه الزوم
 في الوقف ولا يما جزم بذلك بناء على صحة الرجوع
 في الاكل لا يخفى واما الامام الزهري فانه كان
 من اجل كبار التابعين وقال عمر بن عبد العزيز

10



علم

علي

لا أحد اعلم بالسنة منه وقيل المحمول من اعلم من
 الزهري قال شهاب قيل ثم من قال بن شهاب قلت
 هو كذلك امام جليل حقيق بان يتمسك باقواله
 ويقتدي بافعاله وقد استمرت عبارة المعبررات
 قاطبة ان من تعارف الناس وقفه من المنقول يجوز
 وقفه عند محمد وماله فلا هكذا حرره ابو السعود
 الرومي في رسالته وقال الامام السرخسي في
 المسبوط في وقف المنقول بين اي يوسف ومحمد
 فالجواب الصحيح فيه ان ما جرى العرف بين الناس
 بالوقف فيه باعتبار العرف فقال رضي الدين السرخسي
 في المحيط قال ما تعارف الناس وقفه من المنقول
 فانه يجوز استئناسا كالمنشار والقاس والجنازة
 والمصحف لقراءة القرآن والقذور والمراجل ومالم
 يتعارف الناس وقفه لا يجوز كوقف الثياب والحيوان
 وغيره من الامتعة وفي الخلاصة يجوز وقف الغلمان
 والجواري علي مصالح الرباط اذا زوج القاضي او
 السلطان جارية الوقف يجوز وتزوج عبد الوقف
 لا يجوز وتزوج امة الوقف عبد الوقف لا يجوز جناية
 عبد الوقف في مال الوقف انتهى قلنا والفرق بين
 الجواز في جارية الوقف وعدمه في عبده ظاهر وهو
 ان في الاول اكتسابا للموقف دون الثاني ولهذا
 امتنع الجواز فيما لو زوج امة الوقف من عبده كما
 نقلناه عن الخلاصة والله اعلم وقف دار فيها
 حمامات يخرجن ويرجعن يدخلن في وقف الحمامات
 الاهلية قال الفقيه هو كوقف الضيعة مع الثيران
 وسئل

وسئل ابو بكر عن وقف شجرة باصلها والشجرة
 مما ينتفع باوراقها وثمرها قال الوقف جائز وينتفع
 بثمرها ولا يقطع اصلها الا ان تفسد اغصانها
 فان لم ينتفع باوراقها وثمرها فانها تقطع ويصرف
 ثمنها الي سبيله فان نبتت ثانيا والاغصان مكانها
 وسئل ابو القاسم الصغار عن شجرة وقف يابس
 بعضها ونقي بعضها فقال ما يابس منها فانسيلها
 سبيل غلتها وما يق مصروف علي حالها كما في فتح
 القدير وفي الخلاصة وما يبيع الاشجار الموقوفة مع
 الارض فلا يجوز قبل القلع كبيع الارض وبعد القلع
 يجوز هكذا نقل عن الفضل وقال ايضا الاشجار
 الموقوفة اذا كانت غير مثمرة يجوز بيعها قبل القلع
 لانها في الغلة والمثمرة لم يجز بيعها الا بعد القلع كذا
 ان يجعلوا الرجبة مسجد او علي القلب ويجولوا
 الباب او يحدوا له بابا ولو اختلفوا بين ما هم اكثر
 ولاية له ذلك وهم ان يهدموه ليجددوه وليس لمن
 ليس من اهل المحلة ذلك وكذا الجهم ان يضعوا
 للباب ويعلقوا القناديل ويفرشوا الحصير
 كل ذلك من مال القسم واما من مال الوقف
 فلا يفعل غير المتولي الا باذن القاضي الكل في
 الخلاصة كما في فتح القدير وفي الفتية اجرة نقض
 سبط المسجد دون الخادم وعنه لا يجب علي الخادم
 ولا في مصاع المسجد لان الصلاة بالارض افضل
 ثم علم بعلاصة طمس حوض او مسجد خرب

العلم
 المحلة

في مصاع المسجد
 بين حوض
 وقف
 حوض او مسجد خربا

وتفرق الناس عنه فللقاضي ان يصرف اوقافه الى
 مسجد اخر او حوض اخر وفي شرحه للزيادات والمسجد
 اذا استغني عنه المسلمون ولا يصلي فيه وخرب ما
 حوله يعود الى صاحبه كما كان ان كان حيا ولي ورثته
 ان كان ميتا وهذا قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف
 يبقى مسجد ابا الذي وفي الحاوي اذا اعتق المسجد
 وخرب وليس له عام ولا يعرف بانيه وقد استغني
 الناس عنه لينا مسجد ابا يصلون فيه اولادهم
 المفتي به ولا بأس ان يدخل الكافر واهل الذم
 المسجد الحرام وببيت المقدس وسائر المساجد لمصالح
 المسجد وغيرهما من المهمات ويكره ان يكون محراب
 المسجد نحو القبرة او الميضاة او الحمام ولا يجوز المجامعة
 والبول فوق المسجد ولا بأس به فوق بيت فيه
 مسجد ويكره التوضي في المسجد كالبرق والمخطط
 لما فيه من الاستخفاف وكذا يكره ان يتخذ طريقا
 او يتخذ فيه حديث الدنيا او يشهر فيه السلاح
 فان كان معه شيء يسيح ان ياخذ بنصله ويكره
 الدخول فيه بغير طهارة ويكره تعليم الصبيان
 في المسجد خاصة اذا كان باجرة وكذا استغني المصحف
 والكتاب للاجرة فان كان لنفسه او لمحسنة
 لا بأس به والاوي ان تكون حيطان المسجد
 بيض غير منقوشة ولا مكتوب عليه ويكره ان تكون
 بسيطة منقوشة بصور او كتابة الكل في الحاوي
 ولو خرب احد المسجدين في قرية واحدة فللقاضي
 صرف خشبه الى عمارة الاخر اذا لم يعلم بانيه ولا
 وارثه وان علم يصرفها هو بنفسه قلت

انشاء

من القبة لا يجوز
 من قبله نقل ما الى المسجد
 من قبله نقل ما الى المسجد
 من قبله نقل ما الى المسجد

قف
 بكرة محراب المسجد
 نحو مقبرة

ما يكره في المسجد

انشاء كما مر ثم ولو خرب الحوض العام فكيشه الناس
 وبنوا عليه حوايليت فللقاضي ان ياخذ اجر مثل
 الارض ويصرفه الى حوض اخر من تلك القرية كما
 في القضية لو كان وقف لا يعرف من شرط الواقف شيء
 يجوز صرف غلته الى المؤذن والخادم لذلك المسجد
 بقدر بسطة ما يامر القاضي فيكون اجر عمله
 كذا في خزانة الاحكام وفي الحاوي والذي يبدأ به
 من ارفع الوقف عمارته شرط الواقف ان لا يترجم
 الى ما هو اقرب الى العمارة واعم للمصلحة كالامام
 للمسجد والمدرس للمدرسة يصرف اليهم قدر
 كفايتهم ثم السراج والبسط كذلك الى اخر المصالح
 هذا اذا لم يكن معين على شيء يصرف اليه بقدر عمارة
 البناء انتهى ولو وقف ارضا في يد غاصب مجز عن
 استردادها جاز الوقف ولو وقف ضيقة على ولده
 ولم يقل لمن بعده فبعده للفقراء ولو وقف محبوس
 ضيقة في الخبيس جاز للمتولي ان يسكن الخانات
 باجر مثله واقرار المتولي في الوقت لا يسمع لومات
 المتولي فلم يتولي الثاني ان يطلب اجرة الوقف
 ممن اجرة المتولي الميت قبله ولو قال مريض متولي
 وقف اني استهلكك من غلة الوقف كذا فانتهى من
 جميع التركة بخلاف الزكاة فانه من الثلث ولو انكر
 الورثة ذلك ولا بينة للقيم يختلفون فان نكلوا
 يؤخذ ذلك من جميع التركة وروي ان عند ابي
 يوسف رحمه الله من الثلث كمرريض اقرب مال في يده
 انه لقطعة فانه يصدق من الثلث لو كانت في

من الوقف لا يجوز
 من قبله نقل ما الى المسجد
 من قبله نقل ما الى المسجد



منه

وسط سكة يتأذي الجيران بها لهم المتع من القا الذي
فيها لا يجوز اخذ ثمرات مسجد المدينة ولو غاب فقيهه
عن المدرسة مدة ثلاثة ايام ليس له ان يطلب
وظيفته من الاخر وكذا ان خرج الى رستاق البلد
واقام خمسة عشر يوما اما اذا اقام اقل من ذلك
يستحسن ان يكون وظيفته على حالها ولا يؤخذ
بيكة ان غاب مدة ثلاثة اشهر فاذا زاد على ذلك
جاز لاخران باخذ بيسته ولو غاب في المصر
لا يختلف الى الفقهاء للتعلم ولكن يشتغل بكتابة
الفقه وما يحتاج اليه لا بأس بان ياخذ وظيفته
اما واشتغل بغيره لا يسهل ان ياخذ وظيفته
ولو ان بعضهم لا يسكن فيها بالليل ولكن يشتغل
بالحراسة لا تقطع وظيفته ولو خرج بالنهار
للمعاش حرفة فالنهار حراسة ويقتصر في التعلم
لا يسهل اخذ الوظيفة وذكر الخصاف في اوقاف
قد تقدم امرها ومات شهورها فالوجه فيها
ما كان في ايدي القضاة منها ما كان لها رسوم
في دواوين القضاة اجريت على الرسوم الموجودة
في دواوينهم استحسننا اذا تنازع اهلها وما لا رسوم
لها في دواوين القضاة وقد تنازع اهلها فالقياس
ان يحملوا على التثبت فمن اثبت في ذلك حقه قاله
حكم له وان ادي ذلك الى بقا الغلظة في ايدي القضاة
الي ان يصطلحوا ويتركوا المنازعة ولو تنازعوا في
شروط الوقف يرجع الى الواقف فان مات يرجع
الي الورثة فان لم يكن ورثة فاصطالحوا على شيء
جاز

ولو كان

جاز استحسننا ولا فهو موقوف عند القاضي الكل
من كتاب الوقف من خزائنه لا يحمل اذا خرب مستغل
الوقف بحيث لا يعود الي حال العمارة بغلبة جاز
ان يفاوض بمستغل اخر وان كان الغرض اقل
منه وان اخل فيه شريكا ليعجز بحره منه جاز
لانه ليس ذلك يبيع وانما اقول قوله وليس
ذلك يبيع دفع لما يقال عليه من ان يبيع البعض
لعمارة الباقي لا يجوز على المغمدة في المذهب قال
الطرسوسي في انفع الوسائل واذا خرب الارض
الموقوفة واراد اقيم ان يبيع بعضها ليرم الباقي
بشئ ما باع ليس له ذلك انتهى وقال صدر الشريعة
اعلم ان بعض المتأخرين جوزوا بيع بعض الوقف
اذا خرب لعمارة البلية والاصح انه لا يجوز فان
الوقف بعد الصحة لا يقبل الملك كالحركة لا يقبل
الرقية والله اعلم وفي انفع الوسائل مسئلة
الواقعة وهي ان المدرس والفقيه والامام والمعيد
او من كان مباشرا شيئا من وظائف المدارس
اذا مرض او حج او حصل له ما يسمونه الناس عذرا
شرعيا على اصطلاحهم المتعارفين بين الفقهاء
لا يحرم مرسومه المعين له بل يصرف اليه ولا
يكتب عليه غيبته ومقتضى ما ذكره الخصاف
انه لا يستحق شيئا من المعلوم مدة ذلك
العذر فانه قال قلت ارأيت ان حلت هذا
القيمة والافاق مثل الخرس والعبي وذهب
العقل والفالج وشبه ذلك هل يكون هذا الاجر

هو ام لا
الوقف
الكل
والا

السيد



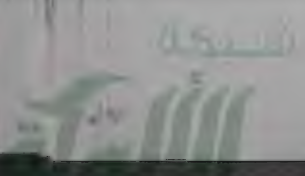
له قائماً قال اذا حل به شيء لا يمكنه معه الكلام
 والامر والنهي ولا اخذ ولا اعطاء لم يكن له شيء فقد
 جعل الجواب فيه على التفصيل وهو ان يمكنه
 الامر والنهي الخ فلا اجر له قائم وان كان لا يمكنه
 شيء من ذلك فلا اجر له فامل درس اذا مرض او
 الفقيه او احد من ارباب الوظائف بالمدرس
 فانه على ما قال الخصاص ان كان يمكنه ان
 يباشر ذلك استحق وان كان لا يمكنه فلا يكون
 له شيء من المعلوم وما جعل هذه العوارض عذر
 في عدم منعه من معلومه المقدر بل اذ الحكم
 في المعلوم على نفس المباشرة فان وجدت
 استحق المعلوم وان لم توجد فلا يكون له
 معلوم وهذا هو الفقه واستخرجنا ايضا من
 هذا البحث والتقرير جواب مسألة اخرى
 وهي ان الاستتابة يجوز سواء كانت لعذر
 او لغير عذر فان الخصاص لم يجعل له ان
 يستتبع مع قيام الاعذار التي ذكرها ولو
 كانت الاستتابة يجوز كان قال ويجعل له
 من يقوم مقامه الحيان يزول عذره وهذا ايضا
 ظاهر الدليل وهو فقه حسن انتهى كلامه
 لا تشمع الاعوي في الوقف من الموقوف عليه
 وقبل تشمع وبك الاول يفتي بحال جامع الفصولين
 والفصول العبادية الموقوف عليهم لم يملكو الادارة
 الوقف وقال الفقيه ابو جعفر رحمه الله اذا كان
 لا اجر كله له يجوز بحال الفصول العبادية لا يجوز
 للقيم

للقيم بشرأشي من مال المسجد لنفسه ولا يبيع
 له وان كان فيه منفعة ظاهرة للمسجد داخل
 جذعائه في دار الوقف ليرجع في غلتها جاز
 والاحتياط ان يبيعه من اخر ثم يشتريه منه
 للوقف وللقيم صرف شيء من مال الوقف الى
 كتابة الفتوى ومحاضر الدعوي لاستخلاص
 الوقف والمتولي اذا اجر نفسه في عمل المسجد
 واخذ الاجرة لم يجز في ظاهر الرواية وبه يفتي
 وقيل يجوز كالوصي وهذا اختيار الميذاني رضي
 الله تعالى عنه ط في مسألة الوصي وايتان قال
 البصر للقيم ان لم يهدم المسجد العام يكون
 ضرور في القابل اعظم فله هدمه وان خالفه
 بعض اهل المحلة وليس له التاخير اذا يمكنه
 العمارة فلو هدمه ولم يكن فيه غلة للعمارة في
 الحال واستقرض العشرة بثلاث عشرة سنة
 سنة واشتري من المقرض شيئا يشتري
 بثلاثين دينار يرجع في غلته في العشرة وعليه
 الزيادة ان عرف القيم بالامانة يقبل القاضي
 منه الاجمال ولا يجبره على التفسير شيئا فشيئا
 وان كان متما بجهده القاضي على التفسير
 شيئا فشيئا ولا يجبره ولكن يحضره يومين
 او ثلاثة ويخوفه ويهدده ان لم يفسر والا يفتي
 منه باليمن الكل من القنية فلو باع اهل المسجد
 غلته او نصبوا رجلا يبيعها ارجوا ان يجوز ولو
 باعوا باعوا الحاكم كان محجبا حب الينا وكذا في

في انقضاء المسجد استفتنا عنها فباعها مشايخ
 اهل المسجد لابي اسيد وما عرس المسجد فهو
 المسجد بمثالة البناء في مسجد افاراد واحد ان
 ينقضه ويلبنيه احكام من بنائه ليس له ذلك
 الا ان يخاف ان يهدم كما في خزانة الاحكام اذا وقف
 السلطان من بيت المال ارضاً على مصلحة عامة
 للمسلمين جاز الوقف ويؤجر السلطان على ذلك
 لان بيت المال معد لمصالح المسلمين فاذا ابدع
 على مصرفه الشرعي فيكون قد منع من محيى مخرج
 ويتصرف ذلك التصرف وتماه في شرح المنظومة
 الوهبانية لو قال ارضي صدقة بعد وفاتي علي
 المساكين لا يعطي لولده ولا لاحد من ورثته وان
 احتاج ولكن يعطي لولد الولد وان لم يكن وارثا
 فانه وصية ولو اعطي المسكين من غلته
 فانفق من غير سرف يعطي له ثانيا من تلك
 الغلة وكذا اذا ضاع نصيبه يعطي ثانيا ولو شهدوا
 بانه قضى له بانه قريبه وقضى بانه ممن وقف
 عليه فينتد ينفعه ان وافق رايه اذ هو مما
 اختلف فيه الفقهاء ووافقا بينة ان الميت
 الواقف اقران هذا قريب لم يقبل اذا كانت له
 قرابة معروفة غير المدعي اما اذا كان قرابة
 كلهم ثبتت بالاقرار قبلت بينة هذا المدعي
 ولو شهدت القرابة بعضها لبعض ولم يشهد لهم
 اجنبي لا تقبل وتوان الواقف يقول الرجل هذا
 قريب من وقف عليه ارضي وخاصته
 قرابته

قرابته لم يقبل اقرار الواقف الا ان يكون ممن سماه
 في عقد الوقف ولو قضى القاضي لرجل بقرابته
 فقال المقضي له هذا الصبي ابني صدقه القاضي
 ولا يصدق علي غلة الوقف الحادث اما ما استحدث
 فهو بشرط ان يقر من خزانة الاحكام اذا وقف
 بشرط ان يقضي منه دينه اعلم ان الخصاص
 ذكر في وقفه فقال ارايت الواقف اذا شرط في الوقف
 ان له ان يقضي من غلته دينه فذلك جائز قال
 ذلك جائز وكذلك ان قال ان حدث علي حادث
 الموت وعلي دين يؤدي من غلة هذا الوقف بقضاء
 ما علي من الدين فاذا قضى ديني كانت غلة هذا
 الوقف جارية علي سبيلها قال ذلك جائز قلت
 هذه المسئلة اما المغني انها وقفت في زمن قاضي
 القضاة شمس الدين الحريري وحصل له توقف
 فيها فسأل عنها الاصحاب ولم ينقلها احد منهم
 وما ارايت احدا منهم تقرض اليها سوى الخصاف
 واظن ان صاحب الفتاوي البديعة ذكرها وهي
 مسئلة حسنة وصححة الترجيع علي قول
 من يري وقف الانسان علي نفسه كذا في انفع
 الوسائل اقول ويؤخذ من كلام الخصاف
 ان الديون المتعلقة بذمة الواقف لا تقضي
 من غلة وقفه لم يفتقر الحال بين الشرط وعدمه
 وقد صارت واقعة الفتوي ثم اتى راي صاحب
 الاسعاف صرح بالمسئلة حيث قال لو وقف
 علي وجوه البر لا يقضي ديونه من هذا الوقف

لو كان تقضي من غلة وقفه
 برون الشرط يخرج ذلك عن ملكه



انتهى فيدل على عدم قضاء الدين من غلة وقفه
 في صورة ما اذا كان موقوفا على اولاده بالطريق
 الاولى فب عن ابي بكر ولو بني في ارض الوقف
 بناء او نصب فيه بابا او غلقا ان نواه حين فعل
 انه للوقف صار وقفا ولا فلا وقال ابو نصر لا
 يصير وقفا نوي ولم ينو لان وقف البناء يجوز
 ان يجوز تبعا وبه يفتي اذا قال القيم والمالك
 لمستاجرهما اذنت لك في عمارتها فعمرها باذنه
 يرجع الي القيم والمالك وهذا اذا كان يرجع معظم
 منفعة الى المالك اما اذا رجع الى المستاجر وفيه
 ضرر بالدار كالبلوعة او شغل بعضها كالشجر
 فلا مال يستترط الرجوع له شجرة خرج من عروقها
 في ارض اخر فان كانت الاولى قائمة فهي الاولى
 والا فلصاحب الارض وهذا قلنا اذا اشتراها
 ولم يبين موضع القطع انه لا يدخل فيه العروق
 في الاول في الحالين لم يبعث شهما الى مسجد
 في رمضان فاحترق وبقي منه الثلث او دونه
 ليس للامام ولا للمؤذن ان ياخذ به غير اذن
 الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع ان الامام
 والمؤذن ياخذ من غير صريح الاذن في ذلك
 والله اعلم الكل من القنية هل للامام بيع ارض
 من اراضي بيت المال ام لا سئل عن ذلك المحقق
 بن الرهام فاجاب بان للامام البيع اذا كان
 بالمسلمين حاجة والعياذ بالله تعالى قال شيخنا
 بعد حكايته لما ذكرناه في فوائده وبليت في رسالة
 انه

قبض
 بعث شهما الى مسجد
 في رمضان

انه اذا كان فيه مصلحة صرح وان لم يكن لحاجة كبيع
 عقار اليتيم على قول المتأخرين المفتي قال في شرح
 الوهبانية نقلا عن الصايغ انه نقل في تعليقه
 ان ما ياخذ الفقهاء من المدارس لا يكون اجرة
 لعدم شروط الاجارة ولا صدقة لان الغني
 ياخذها بل اعانة لهم على حبس انفسهم للاشتغال
 حتى لو لم يحضر والدرس بسبب اشتغال وتعلق
 جاز اخذهم الجامكية ولم يقرها الى كتاب لكن
 فيما تقدم قريبا عن قاضي خان ما يشهد له
 حيث علل بان الكتابة من جملة التعلم انتهى كلامه
 اقول ورايت في موضع ثقة ان السراج الهندي
 افتي به والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
 كتاب البيع البيع لغة مبادلة المال
 بالمال وشراؤه فيه قيد التراضي والتحقيق هنا
 ان ركته الفعل المتعلق بالبدلين من المتعاقدين
 او من يقوم مقامهما الدال على التراضي بالتبادل
 بينهما وهو مقهوره الشرعي بل بشرط ثبوت حكمه
 لان بيعت واشتريت ليس على ثبوت الرضي
 لتحقيقه بدونه كما في بيع المكره ثم ذلك الفعل قد
 يكون قولا وقد يكون فعلا غير قول كما في التعاطي
 البيع ينقيد بالاجاب والقبول اذا سمع كل كلام
 الآخر ولو قال البائع لم اسمعه وليس به صمم وقد سمعه
 من في المجلس لا يصدق اختلف في ان قبض البدلين
 شرط في بيع التعاطي او احدهما كاف والصحيح الثاني
 كما في فتح القدير الحقور يعتمد تقرير صحتها الفائرة

فما لا يفيد لم يصح فلا يصح بيع درهم بدرهم استويا
وزنا وصفة كحما في الذخيرة ولا يصح اجارة ميلا
بححتاج اليه كسكني دار يسكني دار واد قبض
المشتري المبيع فاسد امملكة الا في مسائل الاولى
لا مملكة في بيع الهازل كحما في الفصول الثانية لو
اشتراه الا ب مال له لانه الصغير او باعه له ذلك
فاسد الا مملكة بالقبض حتى يستعمله كذا في
المحيط الثالثة لو كان مقبوضا في يد المشتري
فانه لا مملكة به المشتري كحما في الفوائد الزينية
اقول ينبغي ان لا يكون الثالثة داخله تحت
الاصل المذكور فلا يصح استثناءه لان الكلام
انما هو في المقبوض بحكم البيع الفاسد باذن البائع
والامر فيه بالبيع كذلك اذا اختلف المتبايعان
في الصحة والبطا ان فالقول لمدي البطا ان
كحما في البرازية وفي الصحة والفساد القول لمدي
الصحة كحما في الخانية والظهيرية الا في مسألة
في اقاله فتح القدير لو ادعي المشتري انه باع المبيع
من البائع باقل من الثمن قبل النقد وادعي البائع
الاقالة فالقول للمشتري مع انه مدي فساد
العقد ولو كان على القلب تخالفا كذا في الفوائد
اقول ينبغي ان لا يكون هذا الفرع داخلا تحت
الاصل المذكور لاحتاج الى استثناءه لان
البائع لم يدع صحة العقد وانما ادعي الاقالة والمشتري
ينكرها فيكون القول قوله والله اعلم لو قال
لغيره بعتك هذا بالث درهم فقال انا اخذه

لم

لم يجوز لو قال انا اخذه جاز وفي النوازل ان كان
الثوب في يد المشتري حين ساومه بعشرة
والبائع يقول بعشرين اذا ذهب به فان كان
في يد البائع فدفعه اليه ولم يقل شيئا فالبيع
بعشرة وهو تقصيل حسن يفتي به كحما في
الفيض اشترى سلعة ولم يقبضها ولا سام الثمن
الي البائع وسافر ثم التقيا في غير البلد الذي وقع
فيه العقد وطلب البائع الثمن لا يجبر على دفعه
ما لم يحضر السلعة سواء كان لحمله بمؤنة امر لا
وكذا الحكم لو كان المبيع غايبا عن بلد العقد نقله
في النهاية عن المغني وفي القنية عن برهان
صاحب المحيط اشترى ثوبا ولم يره فليس للبائع
ان يطالبه بالثمن قبل الرؤية كذا في شرح الوهبانية
لا يدخل الا كحما في بيع الحمار موكفا ولا وهو الظاهر
الا اذا كرو ويدخل الا زار في بيع الفرس والزمائم
في بيع البقر ولا يدخل المقور في بيع الحمار ويدخل
الا قتابة في بيع الجمال والسرج لا يدخل في بيع
الفرس الا ان يكون الثمن كثير ايضا لهما والعجول
يدخل في بيع البقرة بلا ذكر لا الجحش في بيع الاثان
لان البقرة لا ينتفع بها بدون وقيل هما سواء
لا يدخل بلا ذكر كحما في البرازية بيع حبة من حنطة
لا يجوز ولا يضمن منها متلفها ولا تضع دعواها
كقطرة ماء وحنطة تراب ولو كان لرجل عمارة في ارض
رجل فباعها ان كان ذلك بناء واشجار اجاز بيعه
اذا لم يشترط تركها وان كان كرايا وكري الا انهار

فالباع بعشرين

نية

هو ولد البقر قاموس

مطل

شبكة

الألوكة

www.alukah.net

ونحوه مما لم يكن كذلك مبال ولا شئ بمعنى مال لا يجوز ذلك كذا في البيع الجائز بين الفقار والمنقول الذي لا يجوز فيه البيع الجائز بان لم يكن بالاعلمة تبعاً للفقار حتى فسد في المنقول وفي النوازل جواز الوفا في المنقول ما يقع كذا في البرازية وفي جواز بيع الثمن قبل ان يداس والارز لا يبيح قبل الله الدق والخطة قبل الدرس وحسب القطن في قطن بعينه ونوي تمر في تمر بعينه روايتان ولو باع فض الخاتم وفي تمره ضرر لا يجوز ثلث الشفعة بالدار المشتراة شراء فاسدة او يجب على البائع ان يستبرأ الجارية بعد الاسترداد كذا في الخاوي ترك الصلاة والتميمة والكذب عيب في العبيد والامناء وقلة الاجل عيب في البهائم وليس عيباً في بني ادم والتمنث عيب كذا في الجوهرة وقال في النهاية والسرقة وان كانت اقل من عشرة دراهم التي هي نصاب القطع في السرقة عيب وما دون الدرهم نحو فلس او فلسين لا يكون عيباً سواء فيه السرقة وغيره فان سرق من المولى ما يוכלل الاجل الاكل بل للبيع فذلك في المولى وغيره وسرقته ما دون النصاب في العبد عيب يرد به ثم هذا مقيد اذا كان مميزاً اما اذا كان دون التمييز فلا كما في شرح الوهبانية بيع المقصوب موقوف ان اقربيه الغاصب او كان المقصوب منه بينة عادلة ثم البيع والا فلا ولو هلك قبل التسليم انتقض البيع

الله لا يبيح بيع الثمن قبل الله
 ولا يبيح بيع الثمن قبل الله

قف
 ثلثت الشفعة بالشر الفاسد
 قف
 ترك الصلاة عيب في العبيد

قف
 سرقة ما دون النصاب عيب

البيع وقيل لا لانه اخلف بدلا والاول اصح بشرع محمد وبن سميعة عن ابي يوسف شراء المقصوب من غاصب جاحد يجوز ويقوهر المشتري مقار المالك في الدعوى وعن ابي حنيفة روايتان حك وتو امر الغاصب رجلاً فاشتراه من المالك وتوكل الغاصب من اجنبي فاشتراه من المالك صار قابضاً بنفسه الشراء ولو غصب من رجل غلاماً واخر منه جارية وتقا فاجاز المالك له يخر ولو غصب من رجلين واجاز اجاز ولو كان عرضاً واحداً النقدتين جاز في الفصلين لان النقد لا يتعين في عقود المعاوضات كذا في المجتبى استتري من فضولي شيئاً ووقع اليه الثمن مع علمه بانه فضولي ثم هلك الثمن عنده ولم يخر المالك البيع فالثمن مضمون على الفضولي هكذا ذكره في القنية بعد ان رجم للقاضي البديع ثم رجم للقاضي خائب وقال يرجع على الفضولي بمثل الثمن ثم رجم لبرهان صاحب المحيط ثم قال لا يرجع عليه شئ ثم رجم لظهير الدين المرغيناني وقال ان علم انه فضولي وقت اداء الثمن هلك هكذا الهاتمة ذكره في المنتقى قال البديع وهو الاصح انتهى استتري كرمًا واكل الثمار ثم اطلع على عيب فيه الرود ولا اذا اشترى بقرة واكل من لبنها ونقل عن ابي يوسف فمن اشترى جارية لها لبن فارضعت صبيها او للمشتري ثم وجد بها عيباً فله ان

قف
 اشترى كرمًا واكل الثمار ثم اطلع على عيب لا يرد

يرد هاولا انه حلب لبنها فامسك لبنها او شربه
ثم وجد بها عيبا لم يرد هاولا وفي البرازية اشترى
مرضعا ثم اطلع على عيب ثم امرها فاكله رضع
لله الرذلان استخداه ولو حلب اللبن فاكله
او باع لا يرد لان اللبن جزء منها فاستغاثه
دليل الرضا وفي الفتوى الحلب بالاكل او بيع
لا يكون رضى وحلب لبن الشاة رضى بشرط
امر لا اشترى رجل اشترى شيئا فعلم بعيب قبل
القبض فقال ابطلت البيع بطل ان كان يحضر
من البائع وان لم يقبل البائع وان قال ذلك
في غيبته لا يبطل الا بوطا او رضى كما في قاضي
خان قال في خزانة اكل كل من له خيار الرؤية
له ان يرد قبل الرؤية ويفسخ العقد بقوله ردت
وفي شرح الاستيعابي انه يجوز الرد قبل الرؤية
لانه فسخ وقيل الرؤية اقرب الى الفسخ والرضي
به قبل الرؤية لا يجوز وله الخيار لانه قد امد عليه
في الشرا كان رضى منه وبيع ذلك ثبت له الخيار
فكذلك اذا رضى به قبل الرؤية وتماه في شرح الوضائ
نبة اذا كان له على رجل درهم جيا د فاخذ منه مثل
دينه فانقذه ثم علم انه كان زوفا فلا يشي له عند
ابي حنيفة وقال لا ير مثل الزوف ويرجع بالجيا د
وان اخذ عوض الجيا د ويعلمه مزينه او متحملة
او زوفا واستوقه جاز ذلك ويكره الرضى به
وانفاقه والذين ذلك للمقتضي وقال ابو يوسف
كل شيء من ذلك مما لا يجوز بين الناس ينبغي ان
يقطع

فصل
حلب لبن الشاة رضى

يقطع ويغاقب صاحبه اذا اتفق وهو يعرفه كما
في الحاوي بيع المرحون والمستاجر موقوف في
الصحيح ولا يجوز في هاولا الارض ودواب البحر الا
السمك وما يجوز الانتفاع به بجلده او عظمه
فالحاصل ان جواز البيع يدور مع حل الانتفاع
لا باس ببيع عظام الميتات الاعظم الاذي والخزير
ولو كان فيها دسومة فهي نجسة لا يجوز بيعها ويجوز
بيع السرقين والبعرة والانتفاع بهما بخلاف الغزاة
الحاصلة وان غلبها التراب جاز قال ابو حنيفة
كل شيء افسد الحرام والغالب عليه الحلال
فلا باس ببيعه والانتفاع به يعني في غير الايدان
وفي الايدان لا يجوز كالفارة تقع في السم والبعين
والرئيت وقع فيه ودك الميتة وان غلب الحرام
لم يجز بيعه ولا هبته فيجوز البربط والطبل
والزمار والدف والنرد واشباهها عند ابي
حنيفة وعندهما لا يجوز قبل الكسر وفي السير
الكبير ان باعها ممن لا يستعملها ولا يبيعها المشتري
من يستعمل جاز قبل الكسر عندهما ايضا والا
فلا خزانة المجتبى كل عقد اعيد وجد دفان الثاني
باطل فالصالح بعد الصالح باطل كما في جامع الفصول
والنكاح بعد النكاح كذلك ولو اقال بعد احواله
كما في التنقيح الا في مسائل الاولى الشر بعد الشراء
صحيح اطلقه في جامع الفصولين وقيد في القنية
بان يكون الثاني اكثر ثمانا من الاول او اقل والخمس
اخر والا فلا الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة

لين

شبكة

الألوكة

www.alukah.net